

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد الخامس والأربعون، حزيران 2014

رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

مدير التحرير

طلال أبو ركة

مستشارو التحرير

- | | |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ | د. نها بكر |
| د. عبد الرازق العياري | أ. ريم نزال |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس |
| أ. رفيق هواري | د. جمال بن دحمان |
| أ. علي خليل حمد | د. شرزاد أمين |
| أ. طلال عوكل | د. عبد الحسين شعبان |
| أ. زياد عثمان | د. أحمد البرقاوي |



Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

جميع الحقوق محفوظة

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

بالتعاون مع

Friedrich Naumann
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

ملاحظة:

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

المحتويات

0 الافتتاحية

دراسات ومقالات

- ٩ دور النُخب في تعزيز وحماية الحريات طلال عوكل
- ٧١ قراءة استشرافية في اتفاق المصالحة الفلسطينية صلاح أبو حطب
- ٥١ اللاجئون الفلسطينيون بسوريا و المصير المجهول ريهام عودة
- ٦١ إسرائيل تتقرب تطور الأحداث في سوريا عدنان أبو عامر
- ٧١ حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي ... الربيع عبد النبي العكري
العربي و آفاق التحولات الديمقراطية في الخليج العربي
- ٧٩ على ضوء تحولات الربيع العربي ... كيف يبنى الاستقرار محمد محفوظ
السياسي في الدول العربية ؟
- ٩٥ المرأة العربية و واقع مشاركتها السياسية عروس الزبير

قوانين وتشريعات

- ١١٧ حقوق المرأة الفلسطينية مابين الاتفاقيات الدولية وسام بسام جودة
والقوانين الوطنية

تقارير

- ١٣٩ سلّة غذاء وكنز استراتيجي ومكانة سياسية واقتصادية عبد الحكيم أبو جاموس
الأغوار الفلسطينية معركة شرسة وملف شائك في مفاوضات كيري
- ١٣٧ دراسات الرأي العام بين النظرية والتطبيق غسان أبو حطب

ثقافة

- ١٤٩ التسامح في فكر جميل صدقي الزهاوي علي خليل حمد

كان من المقرر ان تكون افتتاحية هذا العدد من تسامح حول تمويل المنظمات غير الحكومية من حيث الاولويات والاليات والاشكالات التي تعتريه، وما ينبثق عن ذلك من ذهاب باتجاهات لم يكن لها ان تكون، لو تم النظر لهذا الامر بجدية اكبر وانتهازية اقل.

لكن جريمة خطف الطفل محمد ابو خضير من شعفاط ومن ثم تعذيبه وقتله وحرق جثته على ايدي المستوطنين اليهود « داعش » اسرائيل، غطت على كل المواضيع الاخرى، فأدمت قلوب من في صدورهم قلوب، ودقت ناقوس الخطر حول مستقبل الوضع في فلسطين، ومستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، وعملية السلام، واثارت السؤال الاساسي الاول في قاموس حقوق الانسان، وهو حق الفلسطيني في الحياة.

لم يعد يكفي القول ان الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة هو عمل غير مشروع في القانون الدولي، ولم يعد يكفي القول ان هذا الاستيطان هو عقبة امام السلام. فوجود نصف مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية، ويخطط لهم ان يصلوا الى المليون خلال سنوات قليلة، هم خطر مباشر على حياة الفلسطينيين، وهم خطر محتمل على حياة الاسرائيليين انفسهم، اذ لا يمكن لهكذا تطرف الا ان يفلت من قوالبه ليذهب باتجاهات لم يكن محسوبا حسابها، حتى من قبل صانعيها.

لكل في منطقة الشرق الاوسط « داعشه ». في سوريا والعراق... داعش المسلمين، وفي اسرائيل «داعش» اليهود. كلاهما يرى في العنصرية والتعصب والفتاوى «المدروسة» مبررا للقتل.

قبل اختطاف محمد ابو خضير وقتله بايام اعلنت اسرائيل عن اكتشاف جثث ثلاثة من المستوطنين واتهمت حماس باختطافهم وقتلهم. ورغم استنكار السلطة الفلسطينية للحادث، وتعاونها في البحث عن المفقودين، الا ان اسرائيل حاصرت الخليل ومنطقتها، وفتشت الاف البيوت بوحشية، واعتقلت المئات، وقصفت وقتلت في غزة، وهدمت بيوت المشتبهين.

ترى هل اهتم المجتمع الدولي والحساس جدا للامور المتعلقة باسرائيل، لماذا حوصرت الخليل وفتشت بيوتها ولم تحاصر تل ابيب، لماذا هدمت بيوت المتهمين بقتل المستوطنين الثلاث ولم تهدم بيوت قاتلي محمد ابو خضير...، اليست هذه هي العصرية بعينها، تمارسها بكل الوضوح الدولة (الديمقراطية) الوحيدة في المنطقة.

رئيس التحرير

دراسات
ومقالات

دور النُخب في تعزيز وحماية الحريات

طلال عوكل *

الباب الأول: خلفية تاريخية ونظرية

مدخل:

تقوم النظم السياسية المتقدمة على درجة متوازنة ومعقولة من التوافق التاريخي والثقافي والذي يوفر بدوره آليات الاستقرار والتقدم ضمن مجموعة من القيم السياسية والأخلاقية والثقافية والتي أجابت بمعظمها على سؤال لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم؟

البحث في النظام السياسي لأي دولة أو مجتمع يستدعي بحث القيم والثقافة وموروثهما، فالنظم السياسية القائمة على الاستبداد تستقى ثقافتها وقيمها من مصادر تبيح الاستبداد، وتمكن النخب الحاكمة من ممارسة استبدادها دون معارضة، لأن أصل الثقافة والقيم يبيح للحاكم ممارسة التسلط والاستبداد ويؤهل المحكوم بقبول ذلك التسلط والاستبداد.

المتأمل للتاريخ السياسي الوسيط والحديث للعالم العربي - الإسلامي يجد أن جذور الثقافة العربية والإسلامية وينبوعها لم يتغير وهي بمعظمها تبيح التسلط والاستبداد ومصادرة الحريات. ولأن ديمومة أي نظام سياسي لا تحتمل الإكراه والقوة أصبح البحث عن شرعية تلك القوة والإكراه ضرورياً، بمعنى قبول الناس المحكومين بممارسة القوة عليهم ومصادرة حرياتهم، ضمن شرعيات مختلفة يسوقها الحاكم، السلطة، لتسويغ الاستبداد وممارسة القوة، وقد قدم علماء الاجتماع السياسي والعرب والأوروبيين العديد من المسوغات التي لجأ إليها الحكام لإضفاء الشرعية على ممارسة استبدادهم وعلى مصادرة الحريات والحقوق العامة ضمن قبول

ورضا المحكومين. «وإن كان بعض المستبدين قد لجأ إلى الدين لتسوية الاستبداد فقد ذهب البعض الآخر إلى ميدان «الفضيلة-العدل-العلم-الرشد» واتجه البعض الآخر إلى استغلال حاجة الناس إلى الأمن، وعليه غالباً ما يظهر مشروع الاستبداد على أنه عقلائي وضروري».

ويعتبر الالتجاء إلى الدين من أهم الوسائل التي سوقت فكرة الاستبداد ومصادرة الحريات ضمن منطوق إضفاء الشرعية على سلطة الحكم، حيث كانت «العلاقة المتميزة بين السلطة والدين العنصر الرئيسي وربما الوحيد في إضفاء الشرعية على القوة القهرية التي كانت تقوم عليها الدولة لعلاقة مفروضة على الجماعات المتنوعة وكانت العنصر الحاسم في توليد الاحترام والتقدير للقانون الذي يفترض استخدام القوة»^٢. وتكفي الإشارة لتوضيح أهمية الالتجاء إلى عنصر الدين في تسوية الاستبداد ومصادرة الحريات إلى تجربة العلاقة بين الكنيسة والامبراطورية الرومانية وأوروبا في القرون الوسطى، والتجربة العربية الإسلامية، منذ عهد الخلافة الأموية، وحديثاً التجربة الإيرانية التي تسيطر باسم الدين منذ نحو أربعة عقود والتي لا زالت تمارس معظم أنواع الاستبداد تحت الغطاء الديني.

وعليه تكون أخطر أنواع الاستبداد هي تلك الحالة المؤسسة على رؤية دينية، لذلك اقترن الاستبداد ومصادرة الحريات في التاريخ الإنساني بإدعاء الحكام أنهم آلهة أو متحدثون باسم الإله، أو يملكون الحقوق الإلهية والربانية، والمقصود بالآلهة هنا ليس الأديان السماوية فحسب، «بل أن الأديان الوضعية شهدت عبر التاريخ خطورة أكبر، إذ أنها لا توفر مرجعية سوى تلك التي وضعها المستبدون، مثل الأفكار والأيدولوجيات السياسية النازية والفاشية والأفكار القومية المتطرفة»^٣.

في الحديث عن الدول العربية الحديثة المنشأ بالقياس التاريخي، وكون معظمها منتوجاً للإرث الاستعماري من جهة التقسيم الحدودي والجغرافية والسياسية، أو حتى من جهة آليات الحكم ونمط العلاقة مع المواطنين، نجد أن تلك الدول أو معظمها ورثت عن الاستعمار الأسلوب الأمني والقمعي في العلاقة ما بين الحاكم والمحكومين، ما بين الدولة والمواطنين، تلك العلاقة والتي سمحت لها الثقافة السائدة في المجتمعات العربية والتي تقوم في أحد أهم أجزائها على قبول فكرة الاستبداد، أهلت الأحزاب الحاكمة بالاستمرار في الحكم وممارسة التسلط ومصادرة الحريات لدواعي الأمن، الحفاظ على الاستقلال، بناء الدولة، الدين، والعديد من المبررات التي تقوم على إدعاءات واهية، تهدف فقط إلى استمرار الحزب أو الشخص الحاكم في الحكم، وذلك ما أنتج العديد من السجناء الأمنية والسياسية في الدولة العربية الناشئة، هذا عدا عن حالات القتل والإعدام خارج القانون والقضاء.

يعاني العرب أزمة شاملة ومتعددة فقد حملوا معهم إرث الدولة العثمانية وإرث الاستعمار والاستبداد. والقمع ليس إلا أحد مظاهر تلك الأزمة الشاملة، فقد «ولدت الدولة العربية مأزومة وواهنة منذ تكوينها واستمرت تحمل في ذاتها عوامل الإعاقه والخلل، سواء من جهة علاقتها بالجسم المحلي الأهلي، أو من جهة علاقتها بالجوار العربي، فهي دائمة التوتر والاشتباك مع مواطنيها في الداخل ودائمة المناكفة في علاقتها مع الجوار العربي»^٤.

ما خرج به الباحث رفيق بوشلاكة، لا يخفى على معظم الباحثين فهو أضحى حقيقة واضحة تتصف بها الدولة العربية منذ استقلالها إلى فترة التغيرات التي طرأت على الدول والمجتمعات العربية في ظل ما اصطلاح على تسميته «الربيع العربي»، ومع ذلك تبدو ملامح معظم التيارات العربية الناشئة على أنقاض الحكومات السابقة، متشابهة وغير مختلفة عن سابقتها، سواء تلك المحسوبة على تيار الإسلام السياسي، أو تلك التي تحمل المنهج الوطني والقومي كأن «هناك شيئاً» ما في الثقافة العربية إما أنه يعادي الديمقراطية صراحةً أو لا يعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم والمعايير السائدة في مجتمعاتنا»^٥.

خلال عام واحد فقط من التجربة المصرية ظهر تسلط وعنف تيار الإسلام السياسي في ممارسته للحكم، مما أعاده إلى صفوف المعارضة والمطاردة، والتجربة السورية تؤكد تسلط وعنف منهجي من كافة التيارات، وتجربة الانقسام، وما رافقها وتلاها من قتل ومطاردة ومصادرة حريات لدى الفريقيين لا زالت ماثلة في الأذهان.

إذاً ما الخلل، هل هي أزمة في العقل العربي وتكويناته كما تحدث «محمد عابد الجابري»، هل هي أزمة بنيوية شاملة غير قابلة للتغير، أم أن جزءاً كبيراً منها أزمة شرعية لدى الحكام والقادة العرب، ولعل من المفيد هنا الإشارة والتأكيد أن الوعي الإسلامي والثقافي العربي مرتيناً بالكامل - تقريباً - إلى سلطة الدولة، فالأحزاب والحركات السياسية التي سمحت لها التغيرات في العالم وانتشار مفاهيم الديمقراطية والليبرالية، أن تقف بصفوف المعارضة السياسية، كانت نفسها تدور في فلك السلطة والحكم القائم، أو تنتهج النهج العنيف البعيد عن البناء والتنمية والهدام لمقدرات الدولة والمجتمع، مما يعزز في المآل النهائي حالة القبول بالاستبداد لدى المواطن العربي، وتفسير وتبرير الاستبداد ومصادرة الحريات ضمن معادلة التخلي عن الحقوق والمشاركة السياسية مقابل تأمين الحاجات الأساسية للحياة، والتجربة العربية تفيد أن المواطن العربي في الدولة العربية يقبل بمصادرة حرياته السياسية والثقافية، ويتجاوز قبوله ذلك باعتبار أن ذلك الحاكم المتسلط هو حاكم عادل أو حاكم عالم، أو حاكم وطني يدافع عن حقوق المواطنين أمام المؤامرات الخارجية. يبدو أن الذهن العربي في حالات الانتقال من العثمانية إلى القومية إلى الوطنية والقبطية، لازال يعيش تلك العقلية التابعة،

لمفردات السلطان والأمير والقائد الملهم والبطل، والزعيم التاريخي، وعليه لازال استجلاب التاريخ حاضراً في مكونات العقل العربي وآليات تفكيره وإنتاجه، وشكلت تلك النقطة تابوهات مغلقة لدى العقول العربية في التعامل مع السلطات والحكام. ولا يدور الحديث هنا عن العصر الجاهلي أو الإسلامي أو حتى عصر النهضة، فإلى وقت قريب ظل الزعماء العرب يشكلون صورة أشبه بالآلهة سواء مستبدة أو عادلة، ولم تنته تلك الصورة حتى بعد موت تلك الزعامات، والأخطر في المنتوج العربي السياسي، أن المواطن العربي في مختلف الدول العربية شعر بفقدان الأمن والضياع بعد موت تلك الزعامات أو تنحيتها نتاج الحراك العربي الذي بدأ قبل سنوات قليلة، وهناك تيارات واسعة تنادي بعودة عهد السلاطين والأمراء، وتيارات أخرى تعمل على عودة نهج وفكر الزعماء التاريخيين، القائم في معظم صورته على مصادرة الحريات وقمع المواطنين.

قد تبدو صورة المواطنين في التحليل النهائي طبيعية، نتاج ما تعرضت له على مدار قرون واسعة من تهमيش وتشويه وضغط جعلتها تفكر فقط بحاجاتها الحياتية الأساسية، وكما ذكرنا أن الحاكم المتسلط والطاغية طوال تلك القرون، جعل المواطنين يعتقدون أن حاجاتهم الحياتية الأساسية مرتهنة ببقائه على سدة الحكم، وأن أي تهديد للكرسي أو المنصب الذي يتقلده هو تهديد لطعامهم وشرابهم.

السؤال الأهم في تلك الورقة، على مدار ذلك التاريخ الطويل هل بقت العلاقة محكومة فقط بين السلطان والقائد، والمواطنين؟.

ألم تظهر حالة وسطية بين المواطنين والزعيم، وهل استمرت العلاقة الثنائية طوال قرون دون وجود تلك الحالة الوسطية؟ والتي من شأنها أن تعبر عن حاجات المواطنين ومطالبهم أمام السلطان وأمام الدولة؟ لا يمكن أن نتخيل أن العدل والمساواة كانت هي الأفكار السائدة، أو أن نفترض أن تلك المجتمعات العربية عاشت حالة أفلاطونية لا تستدعي استجلاب نخبة من الناس تعبر عن مطالب المواطنين واحتياجاتهم.

تشير الأدبيات السياسية أن النُخب طوال فترة الحكم الإسلامي للدول العربية، كانت تمارس الانقلابات السياسية، وقد ابتدأ هذا التاريخ منذ تولي علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين منصب الخليفة بعد مقتل عثمان بن عفان. ومنذ ذلك التاريخ كان ظهور النخب السياسية والاقتصادية والثقافية مرتكراً على دورين أساسيين: إما دعم الحكم القائم، أو دعم المعارض القوي، ولم تظهر بصور جلية أدواراً للنخب في تمثيل عموم المواطنين، ويعزو معظم الباحثين أن فترة الحكم الإسلامي كانت تتميز بشعار وحدة الأمة وعليه «فإن الإسلام بتمسكه بوحدة

الأمة الإسلامية لم يتسامح مع وجود المجموعات الاجتماعية النخبوية. على أساس أن وجودها يثلّم هذه الوحدة، وبذلك استبعد إمكانية وجود الأحزاب باعتبارها نمطاً من أنماط هذه المجموعات».^٦ أي أن وحدة العقيدة والفكر الديني كانت تتطلب الوحدة في جميع المستويات بما فيها تلك المستويات العملية بما يضمن وحدة الأمة القرآنية.^٧

يشير الباحث إيليا حريق بأنه «ليس هناك في التراث الإسلامي شيء مما يجعل أفكاراً منظمة كالحكم الدستوري والتمثيلي أليفة أو قابلة للفهم».^٨ فالثقافة العربية بمجملها تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط. ومن بين أهم الأسباب التي أوقفت وصادرت حقوق تبلور جماعات ونخب سياسية وثقافية، «هي سيادة الدولة السلطانية وتزامن ذلك مع انحدار حضاري شامل استمر لقرون عديدة»،^٩ سادته التخلف والاستبداد ومصادرة الحريات السياسية للمواطنين، واستمر غياب أشكال الممارسة السياسية في معظم أقطار الوطن العربي حتى مطلع القرن العشرين، لاسيما بعد الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ «حيث شكّلت العديد من الجمعيات والمنتديات والحركات والتنظيمات العربية، وذلك نتاج السياسات المركزية الشديدة في حكم ولايات الدولة العثمانية ونهج التريك في مواجهة أبناء القوميات المتعددة داخل الدولة».

لم يكن بروز تلك الحالة مطلع القرن العشرين ضمن حالة تطور طبيعي للمجتمعات فكما ذكرنا، كان هناك شبه قطيعة طوال قرون عديدة لمفهوم التجمعات والجمعيات والحركات السياسية والثقافية، «فإن تقوم جماعات من الناس تدعي تمثيل البقية والدفاع عنها وعن مصالحها بوصفها النخبة الواعية، عنت في ذلك العصر إبقاء الناس في حالة التبعية والجهل، أو اتخاذهم احتياطي بشري للتعبئة أو حقول اختبار لمشاريعهم الحاملة».^{١١} ومع ذلك كان ظهور تلك التجمعات والجمعيات والأحزاب في بعض الأقطار مرهوناً بحركة التحرر ضد الاستعمار، «أي كانت بجوهرها مؤسسات مناضلة ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال الوطني، واكتسبت آنذاك مشروعيتها الاجتماعية».^{١٢} من مختلف الشرائح الاجتماعية التي اتفقت على هدف التحرر، أي لم تظهر تلك النخب في إطار الدولة الوطنية ولم تقم بالدور المنوط بها في الوقوف أمام الدولة لنقاش مطالب المواطنين.

يمكن الحديث عن ظهور وتبلور النخب السياسية والاجتماعية في إطار الدولة الوطنية من فترة منتصف الثلاثينيات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي تمثلت في ظهور تنظيمات سياسية تهتم ببرامجها على أسس فكرية أيديولوجية إسلامية، قومية، ماركسية»^{١٣} وبهذا المعنى فإن الحديث يدور عن أجسام معارضة مهدت للصراع الاجتماعي داخل الدولة الوطنية في الفترات اللاحقة، وأسست لمفهوم خاطئ حول دور تلك النخب وأساس وجودها

داخل الدولة، والواضح أن مراجعة سريعة لكافة الأقطار العربية وتكويناتها الاجتماعية، يدلل أن دور تلك النخب اقتصر بمعظمه على العمل العنيف ضد الدولة ومؤسساتها، بمعنى أن «تلك النخب حاولت استغلال الجماهير واتخاذها آلة لتحقيق استراتيجياتها للاستيلاء على السلطة والدولة والمجتمع، وإقامة سلطة استبدادية».^{١٤}

معظم الدول العربية والتي نالت استقلالها أواسط القرن الماضي، شهدت انقلابات عسكرية، وترسيخ الحكم القمعي والأمني والذي مارس طوال فترة حكمه حالة من القمع الأمني ومصادرة الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وضع النخب السياسية والثقافية التي حاولت الظهور في المبنى الاجتماعي والسياسي للدولة، أمام خيارين إما أن تدور في فلك السلطة وترسخ أساليبها وتدعمها، أو تذهب للسجون. في هذا السياق يشار إلى اعتماد فئات كبيرة من الطبقات الوسطى حاضنة النخب السياسية والثقافية في الدول العربية اعتماداً مباشراً أو غير مباشر على الدولة يأخذ شكل وظائف في مؤسساتها وأجهزتها، ويعتبر بعض المتابعين أن مثقفي الدول العربية في الغالب هم مثقفو السلطة، وهناك تحالفات بين قطاعات من الطبقة الوسطى وبين الدولة تقضي بأن تتخلى تلك القطاعات عن أدوارها السياسية مقابل إفساح الفرص لمراكمة رأس المال، عبر تطويع العمال وممارسة القمع السياسي بحقهم. وذلك يشكل شبكة من المصالح بين زعماء النقابات العمالية والقطاع الخاص والفئات العليا من الدولة وهو تحالف يعطل أي دور وأساس لقيام النظام الديمقراطي.^{١٥} وهذا ما أسس طوال العقود الماضية لمفاهيم مشوهة حول النخب وأدوارها، وبالتالي أفقدها الشرعية الجماهيرية أمام المواطنين، واستمر هذا الحال حتى وقت قريب والذي بدأ من خلاله الحراك الجماهيري العربي داخل معظم الأقطار العربية.

تبدو الحالة الفلسطينية مختلفة قليلاً عن السياق الذي نشأت وتطورت به الدول العربية، ولكن هذا لا يجنبها الأزمات المتعددة التي يحملها العرب، ومن ضمنها موضوع الاستبداد ومصادرة الحريات، الفلسطينيون كما العرب يحملون نفس الإرث الثقافي الطويل، ونفس منهجية التفكير إزاء الدولة الناشئة، هذا عدا عن استمرار وقوعهم تحت سطوة الاحتلال الإسرائيلي، وتجربة حكم الفلسطينيين منذ أوصلو، مروراً بالانقسام وظهور حكومتين في غزة ورام الله، واستمرار الانقسام وشرعنته وترسيخ أدواته، يدلل بوضوح أن منهج التسلط ومصادرة الحريات يُعتبر نظاماً أساسياً في أدوات الحكم، مع اختلاف مناهج وأدوات التسلط والاستبداد. إذاً الصراع الاجتماعي داخل الدولة الوطنية قبل وبعد استقلالها كان يدور حول السلطة بمعزل عن المواطنين، وظهور النخب السياسية بمختلف ألوانها كان يهدف في معظم حالاته إلى الاستيلاء على السلطة أو أخذ أدوار تلك السلطة القائمة، عبر القبول بالتسهيلات الممكنة لمراكمة رأس المال، وتولي المناصب الهامة والعليا في الدولة، وأخذ الصلاحيات الواسعة في المجتمع والتي

تعود عليهم بالحظوة والقدرة على بناء شريحة مجتمعية عليا. أما الجماهير العربية فقد دخلت بحالات اليأس وعدم الثقة نتاج تكرار التجارب التي كانت تستخدمها كوقود لتحركاتها ومن ثم تغييرها أو تمارس عليها نفس الاستبداد والتسلط هذا عدا عن ما أصاب العرب بعد نكبة عام ١٩٤٨ وهزيمة عام ١٩٦٧، يقول أمين معلوف «أن هزيمة عام ١٩٦٧ أمام دولة ناشئة صغيرة سلبت العرب احترامهم لذاتهم ووضعتهم إلى أمد طويل في علاقة ارتياب مع العالم، وأصبحوا يحسون أن كل مقومات هويتهم مكروهة ومحتقرة من بقية العالم».^{١٦}

كان لا بد من هذا المدخل والتقديم لفهم معادلة النخب والدولة وموضوعة الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وكما ورد في السياق فإن الحالة الفلسطينية لا تختلف كثيراً عن حالات الدول العربية، بل يزيدا تعقيداً وجود الاحتلال الإسرائيلي على معظم أراضيها، ولتوضيح دور النخب الفلسطينية ومفهومها يتوجب التطرق إلى النظام السياسي الفلسطيني وماهيته ودوره إزاء موضوع الحريات والحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني.

يمكن القول أن بدايات النظام السياسي الفلسطيني المعاصر ارتبطت بظهور منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، مع تميز هذا الظهور وتبلوره في إطار الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما يعطيه سماته الخاصة المختلفة عن نشوء وتطور النظم السياسية لدى العرب والعالم أجمع، فقد ظهر النظام السياسي الفلسطيني بمعنى أو آخر خارج الأرض الفلسطينية وفقد أحد أهم مقومات الأنظمة السياسية وتطورها- وجود الأرض- التي يمارس عليها النظام السياسي سياساته وسلطاته، عدا عن هيمنة فصيل واحد على مقدرات وآليات هذا النظام الناشئ، مما قاد بوضوح إلى إشكاليات عميقة في صياغة الأهداف الفلسطينية، ومع ذلك استمر النظام السياسي الفلسطيني- م.ت.ف- يشكل مرجعية فلسطينية حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأرض الفلسطينية على إثر اتفاقيات أوسلو، وبذلك يكون النظام السياسي الفلسطيني قد امتلك الحد الأدنى من ثلاثية قوام النظام السياسي، الأرض، الشعب، السلطة، ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وممارسة مهامها على أجزاء من الأراضي الفلسطينية في طريق الانتقال من حالة الثورة إلى حالة الدولة، «باشرت فور قيامها بمنح نفسها رموز وشكل الدولة الحديثة في المجالات المتاحة لها وفق اتفاقيات أوسلو والاتفاقات اللاحقة، وعمدت إلى بناء وهيكل السلطة وإقامة إدارتها وأجهزتها ضمن حالة تسيطر عليها سلطة مركزية تحتكر استخدام العنف في المناطق المحددة لها ضمن الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والتي تتضمن المهمة الرئيسية «حفظ الأمن والنظام»، أي أن السلطة اعتمدت على فرض سلطتها ضمن أساليب ووسائل وبنى مختلفة أهمها «بناء قوة أمنية مسلحة وكبيرة، وفرض احتكار شرعية استخدام العنف، والاعتماد على حركة فتح كقاعدة تنظيمية للاستخدام السياسي في توزيع الموارد، واستمالة بعض النخب والسعي للهيمنة على المنظمات الأهلية».^{١٧}

منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، بداية قيام السلطة الفلسطينية، بدت ملامح السلطة الوطنية تأخذ المنحى الأمني في مظهرها وآليات عملها، وذلك ما يفسر قوة الأجهزة الأمنية وسطوتها منذ بداية التشكيل، وكذلك يوضح اتجاهات السلطة الفلسطينية في مفهومها وتفسيرها لموضوعه بناء الدولة، وذلك لا يختلف كما أوضحنا في البداية عن باقي معظم الدول العربية ومفهومها للدولة.

أية مقارنة علمية موضوعية للحالة الفلسطينية في موضوعه الدولة والنخب والحريات والديمقراطية، ستقودنا إلى التعامل بحذر مع تلك المفاهيم، فالنموذج المطروح أمامنا- نموذج بناء دولة تحت سطوة الاحتلال- يُعتبر نموذجاً دخليلاً على مفاهيم الأنظمة السياسية وبالتالي سنصطدم بنموذجين للعنف ومصادرة الحريات يمارسان من قبل «دولتين» على نفس المواطنين.

وهذا يفترض أن يضاعف الجهد المبذول من قبل النخب الفلسطينية بكافة شرائحها في مواجهة داخلية لسطوة «الدولة الفلسطينية» وعنفها ونظامها الأمني ومواجهة خارجية لتمتع دولة الاحتلال، أو أن تذوب تلك النخب داخل الدولة قيد الإنشاء تحت مبررات بقاء سطوة وعنف دولة الاحتلال، وقد يكون ذلك مبرراً ضمن معادلة تسويغ العنف ومصادرة الحريات على طريق بناء الدولة ومواجهة الاحتلال، وهذا ما جرى تسويقه خلال سنوات ما قبل الانقسام، والتي تمثلت بتكريس النظام الأمني تحت مبرر مواجهة جماعات الإسلام السياسي، ولم تنتج الحالة الفلسطينية خلال تلك السنوات أدواراً جادة للنخب في مواجهة السطوة الأمنية، وكأن واقع الحال يؤكد تحييد النخب الفلسطينية، بكافة شرائحها عن مواجهة السطوة الأمنية للدولة الفلسطينية الناشئة، تحت مبررات استمرار دولة الاحتلال بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، والخوف من جماعات الإسلام السياسي التي كانت تشكل تهديداً واضحاً لرأس النظام السياسي الفلسطيني، لذلك سادت حالة شبيهة بالصمت من قبل النخب إزاء الممارسات الأمنية والقمعية من الدولة الناشئة تجاه موضوعه الحريات، وتقاطعت أهداف ومصالح تلك النخب مع أهداف ومصالح الدولة الناشئة «السلطة»، وتم إحلال مفهوم السلطة والسيطرة على مفهوم الوطن، وأصبحت المفاهيم الوطنية لدى غالبية النخب من مؤسسات وأحزاب سياسية، تتمثل بالسطوة السياسية أو التقرب إلى السطوة والسلطة، وما يعنيه ذلك من مراكمة الامتيازات والثروات والحفاظ على المصالح الخاصة.

الحالة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى راهن اللحظة لم تسجل في معظم مسيرتها الانسجام المطلوب بين المكونات الأساسية لأية دولة والمتمثلة بالسيادة والدولة والمجتمع، وقد يعزو البعض النقص في متطلبات الانسجام بين تلك

المكونات الثلاثة إلى وجود الاحتلال واستمرار سيطرته على مقدرات السلطة الوطنية، ولكن هذا لا ينفي وفق ما أثبتته التجربة، السلوك الذي انتهجته السلطة الفلسطينية إزاء مواطنيها وإزاء النخب السياسية والثقافية والمتمثل بسياسة العصا والجزرة، وانتشار حالة واسعة من الإفساد السياسي والثقافي، أقلها شراء الذمم وتوزيع ومنح الصلاحيات الواسعة لمراكمة المال. الانقسام الفلسطيني وسيطرة حماس على غزة عسكرياً وأمنياً، واستمرار عسكرة الحكم إلى فترة طويلة بعد الانقسام، أثبت بالدليل القاطع أن هدف جزء مهم من النخب السياسية يستهدف السلطة كأولوية على الوطن، وسلوك كل من طرفي الانقسام سلوكاً أمنياً قمعياً تجاه الآخر، كان ضمن الحفاظ على ما تم اقتسامه من الوطن لصالح كل منهما: سنوات ما بعد الانقسام شهدت سابقاً أمنياً محموداً بين الطرفين بالملاحقة ومصادرة الحريات والاعتقال، وانعكس ذلك على بقية المواطنين الذين في غالب الأوقات كانوا مضطرين للقبول بمصادرة حرياتهم وحقوقهم مقابل تأمين حق الحياة وبعض الحقوق الاجتماعية، ولا نجافي الحقيقة، إن وضحتنا أن معظم النخب السياسية والثقافية والاجتماعية كانت تفضل الصمت لفترة طويلة حفاظاً على وجودها أولاً وعلى حياتها ثانياً، بل أن جزءاً منها انتقل بوضوح من موقعه كحلقة وسيطة بين المواطنين والسلطة إلى شريك صامت للسلطة بطرفيها.

مفاهيم الدولة، السلطة، النخب، الحريات في الحالة الفلسطينية على وجه الخصوص قد تكون معقدة نوعاً ما، فالدولة لم تكتمل، والسلطة مارست سلوكاً أمنياً قمعياً قاد إلى الانقسام، ووجود سلطتين على أرض لم يكتمل تحريرها بعد، يعد كارثة سياسية، وانتشار النخب بكافة ألوانها وأطيافها تفتقد لدورها المركزي في ظل وجود سلطتين واستمرار وجود الاحتلال. ومع ذلك فالخالة الفلسطينية بتعقيداتها لا تختلف كثيراً عن معظم الحالات العربية، في ثلاثية الدولة، النخب، الحريات، مع اختلاف التفاصيل التي تعود لخصوصية كل دولة. غير أن معظم الحالات العربية ومن ضمنها الفلسطينية مارست العنف والسطوة السياسية وصادرت الحريات ضمن تلك الثلاثية، وكان غياب دور الوسيط- النخب- حاضراً بشدة في تلك الثلاثية لدى معظم بلدان الوطن العربي، وتعزو الأدبيات السياسية ذلك إلى أن «العديد من أشكال عدم التكامل الموجودة في البلدان النامية ومنها عدم التكامل الوطني، عدم التكامل الإقليمي، عدم التكامل القيمي والسلوكي، وعدم التكامل بين النخبة والجماهير تقود إلى حالات شديدة من العنف والصراع والانقسام».^{١٨}

والخالة الفلسطينية تنسجم تقريباً في فترة سنوات ما بعد الانقسام بمعظم أشكال عدم التكامل والتي قادت إلى حالة شديدة من الترهل تجاه الموضوعات الوطنية المصيرية، وتغليب المصالح الفئوية والخاصة لمعظم الفئات والنخب بكافة أطيافها.

للأهمية الشديدة التي تطرحها ثلاثية، السلطة، النخب، الحريات، في موضوعات التنمية وبناء الدولة وتحقيق الأهداف الوطنية، سيعالج الباب القادم المفاهيم النظرية لتلك الثلاثية، في محاولة لتوضيحها حسب ما تطرق إليه علماء الاجتماع السياسي، وتراكم الخبرات السياسية والنظرية تجاه تلك المفاهيم، وحسب ما أفرزته تعقيدات الحالة الفلسطينية.

الباب الثاني: المفاهيم النظرية:

من غير الممكن بحث أي علاقة ما بين النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وما بين الحريات العامة أو المفردات الديمقراطية دون فهم ماهية السلطة والدولة في الوطن العربي عموماً وفي الحالة الفلسطينية على وجه الخصوص، ترابط تلك الثلاثية مع خصوصية مميزات الدولة والسلطة في الوطن العربي، وضع النخب موضع الشك والتردد إزاء الأدوار المنوطة بها، في ظل أوضاع عربية تتسم بسيادة الثقافة التقليدية بشأن الأنماط والقيم السياسية. مجموع الدول العربية تتوزع على نظم ملكية مطلقة أو مقيدة ونظم جمهورية مطلقة أو شبه مقيدة، وجميع تلك النظم تتسم بالسمات السلطوية المستبدة والتي تستقي استبدادها من الموروث الثقافي العربي والإسلامي، وذلك ما قاد في كثير من جوانبه إلى الخلل الواضح في دينامية العلاقة بين ثلاثية السلطة، النخب، الحريات، وأدى إلى سيطرة السلطة على النخب ومصادرة الحريات.

أولاً: السلطة:

في سياق البحث عن المفهوم، فإن العديد من العلماء حاول تقديم تفسير لهذا المفهوم ضمن التجربة الإنسانية التاريخية، وارتبطت التفسيرات العديدة بتجارب البلدان المختلفة، ورافقتها على الدوام مفهومي الاستبداد والعنف، ووصفها بعض العلماء بالوحش الهائل. بالمجمل تتفق معظم التفسيرات على أن السلطة واقع اجتماعي، وهي لا تنشأ في الفراغ، وتتوزع ما بين السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي مواقع أخرى بين الكريزما والخطوة الشخصية، والنوع الأخير ينتشر عموماً في الدول العربية والإسلامية، شخصية القائد الملهم، الإمام الفاضل، البطل المنقذ والتي تمكنه سماته تلك من تولي صلاحيات وسلطات، وفي المقابل التسليم بتقديم الطاعة لتلك الشخصية صاحبة الخطوة والنموذج، ويعتبرها أحمد زكي بدوي «القدرة على التأثير وهي تأخذ طابعاً شرعياً في إطار الحياة الاجتماعية والسلطة هي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف، أو إصدار الأوامر في مجتمع معين ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته».^{١٩}

وركز كارل ماركس على الدور الذي تقوم به السلطة في تنظيم عملية سيطرة طبقية لصالح الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج ورأس المال الخاص، دون أن ينفي حياديتها فقد اعتبرها ممثلاً للطبقة المهيمنة، وركز ماكس فيبر في تعريفه على وجود مجتمع تحتكر الدولة شرعية استخدام العنف في حدود إقليمه. منهجي ماركس وفيبر سادا في معظم العلوم الاجتماعية الغربية التي تطرقت لمفاهيم الدولة والسلطة.^{٢٠}

ويرى مفكرو النهضة هوبز، و جان لوك، جون جاك روسو، أن حاجة الناس إلى التعاون وتغيب الصراعات القائمة على التصفية والإقصاء أدت إلى نشوء قوة يخضع لها الجميع تكون المرجع والحكم الذي يفصل بين الناس وتمثل تلك القوة في السلطة.

ويرى («جان مينو») أن السلطة هي ممارسة نشاط ما على سلوك الناس، أي القدرة على التأثير في ذلك السلوك وتوجيهه نحو الأهداف والغايات التي يحددها من خلال القدرة على فرض إرادتها وتعدى وسائلها الإكراه والضغط، فهي ممكن أن تؤمن الطاعة وتحقق الأهداف بواسطة الصيت الجيد أو الموقع الاجتماعي أو السلوك الفاضل.^{٢١}

ويقدم المعجم السوفييتي تعريفاً يجمع بين التعريف الماركسي وتعريف مفكري النهضة ويصنفها بأنها «إحدى الوظائف الأساسية للتنظيم الاجتماعي للمجتمع، أي القوة الآمرة التي في حوزتها الإمكانية الفعلية لتسيير أنشطة الناس بتنسيق المصالح المتعارضة للأفراد أو الجماعات، وبالْحاق تلك المصالح بإرادة واحدة عن طريق الإقناع أو القسر».^{٢٢}

وفي حين أكد ماكس فيبر «أن العنف هو الوسيلة الطبيعية للسلطة من حيث احتكارها وشرعيتها، وأن ذلك الاحتكار يبرره هاجس البحث عن الشرعية، ويحدد أسس الشرعية بسلطة الأعراف والسلف المقدس، السلطة الخارزمانية، المبنية على الاعتقاد الانفعالي في قدرات شخص استثنائي بسبب القداسة أو البطولة».^{٢٣} يذهب الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو بوصفها «ممارسة تخلق قدر ما تشاء من الرضى والقبول، ويمكنها أن تكسب الأدوات، وتحتمي وراء جميع المخاطر التي يمكن أن تتخيلها، هي ليست بذاتها عنفاً يمكن أن يتستر أحياناً أو موافقة تتجدد ضمناً، إنها جملة أفعال تؤثر في أفعال ممكنة وتستهدف مجال الإمكانات التي يندرج فيها سلوك ذوات فاعلة»،^{٢٤} ومن يصرخ لا للسلطة هو نفسه الذي يهمس نعم لسلطة حربه، أي أن فعل السلطة قائم في النعم واللا، معظم من يصطفون في معارضة السلطة هم أنفسهم الذين يمتلكون نفس صفات السلطة ولكن ضمن شعارات مختلفة.

يتحدث الفلاسفة عموماً عن وجود ميل فطري لدى الأشخاص في المجتمعات نحو الخضوع

وقبول التسلط من قبل قوة منظمة أو شخصية بطولية أو رمز ديني،^{٢٥} ويمكن تحليل مفهوم السلطة ضمن ثلاث مستويات: القوة أي القدرة على الإكراه والتسلط، القانون أي تسويغ ذلك التسلط، والشرعية وهي الغطاء للاستمرارية وقبول التسلط.

أي سلطة مهما ذهبت بعيداً في التسلط والإكراه، لا تكف البحث عن الشرعية والاعتراف بها، فالشرعية في أحد جوانبها تبيح ممارسة القوة والإكراه تحت الدواعي الدينية أو الوطنية أو تحقيق المصالح العامة لمجموع المحكومين. يذكر أنطوان معلوف «أن الاسكندر المقدوني الذي هزم داريوس ملك الفرس وفرض على الجميع أن ينحنوا أمامه، هو نفسه الاسكندر الذي جعل من نفسه إبناً لرفس أمون حين دخل مصر، حتى يظهر للمصريين أنه ليس غريباً عنهم وأنه ليس محتلاً، بل هو سليل آلهتهم ليوم من طاعتهم له».^{٢٦}

الإرث التاريخي للبشرية تطوّر السلطة بأشكال متعددة ومتباينة من خلال الممارسة والأحداث التي طرأت على الحياة الاجتماعية منذ ظهور التكوينات الأولى للبشرية، وقامت السلطة وأصبحت واقعاً معاشاً لدى المجموعات البشرية، حتى قبل أن تتحدد وظائفها. تطوّر السلطة وأشكالها من البساطة إلى التعقيد زاد من ممارسة الإكراه والعنف والقوة وذلك باتساع مساحة وعدد الأراضي والمحكومين.

ثانياً: النخبة (Elite):

قديمًا كانت المجتمعات البشرية تتميز بوجود طبقتين، طبقة حاكمة وأخرى محكومة، أو شخص حاكم ومجتمع محكوم وبمسميات وصلت حد الألوهية، والبدايات الحقيقية لتأصيل المفهوم تعود إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون «عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد النابهين، وقد وجدت مذاهب عديدة في المجتمعات القديمة عبرت دينياً عن مفهوم النخبة».^{٢٧} وتعد تلك الظاهرة - النخبة - من أهم الموضوعات التي اهتمت بها العلوم الاجتماعية والسياسية، كونها تشكل محور نشاط الجماعات السياسية والثقافية والاجتماعية، وتحليل مفهوم النخبة أو الصفوة يقود إلى تحليل المجتمع ويمكن الباحث من التعرف على السلوك السياسي، وعليه يؤكد العديد من علماء الاجتماع والسياسة «على أن علم الاجتماع السياسي هو في جوهره دراسة.. «النخب والصفوات».. في صلتها بالظواهر السياسية والاجتماعية الأخرى».^{٢٨} وأشار معظم علماء الاجتماع والسياسة، أن النخبة ترتبط وظيفياً بالسلطة والقوة، فهي تتكون من أشخاص أو جماعات تحتل مواقع للسلطة والقوة، وميّز الفيلسوف ولفريدو باريتو^{٢٩} «بين النخب الحاكمة والأخرى غير الحاكمة و «أشار أن هذه الأخيرة لا تقل عن الأخرى فهي تتمتع بقوة وإن كانت لا تمسك بالسلطة السياسية إلا

أنها تتمتع بالقوة على مستوى عدد من القطاعات وخاصة القطاع الاقتصادي». ^{٣٠} كما يذكر ولفريدو باريتو في مؤلفة «العقل والمجتمع» أن هناك تعارضاً قائماً بين أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة أي النخبة الحاكمة، وأولئك الذين لا يملكون شيئاً أي الجماهير. ^{٣١} مبدأ التعارض الذي ذكره الفيلسوف الفرنسي باريتو، فتح الباب واسعاً أمام الفلاسفة والعلماء للانتقال في البحث عن مفهوم النخبة وتوسيع ذلك المفهوم وعدم إقصاره فقط على النخبة الحاكمة، ويعد الفيلسوف «جاتيانو موسكا» وهو عالم اجتماع إيطالي، أول من ذكر أن «النخبة الحاكمة لم تعد تحتل مكانة عليا فوق بقية قطاعات المجتمع وشرائحه، كونها غدت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع من خلال نخب فرعية يمكن تسميتها- بالطبقة الوسطى- التي تشمل فئات الموظفين والمدنيين والعلماء والمهندسين والمتقنين، ومهمة تلك الطبقة «النخب» تتعدى إمداد الطبقة الحاكمة بالصفوات بل هي بحد ذاتها عنصر حيوي في حكم أي مجتمع». ^{٣٢}

نظرية ومفهوم موسكا للنخب، جعل الباحثين والعلماء يهتمون بموضوعه النخب خارج سياق الثنائية التي تحددت فقط بين الحاكم والمحكومين. موسكا أظهر من خلال نظريته التباين بين النخب وذهب إلى التمايز في مصالحتها أحياناً، «وأقرّ إلى حد ما بوجود تفاعل بين النخبة الحاكمة وبقية المحكومين، وأكد فكرة وظهور قوى اجتماعية تعبر عن مصالح جديدة، كالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع». ^{٣٣}

في هذا الإطار يمكن لنا أن نتحدث عن مجموعات من النخب وليس عن نخبة حاكمة فقط، فهناك النخبة السياسية والثقافية، والنخبة الاقتصادية والأكاديمية، وذهب المفكر الفرنسي «آجي روشيه» ضمن هذا الإطار وقدم تعريفاً شاملاً للنخبة «هي التي تضم أشخاصاً وجماعات يستطيعوا بواسطة التأثير الذي يمارسونه، أن يشاركوا في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أو بالأفكار والإحساسات والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعاراً لهم». ^{٣٤} ويعد هذا الانتقال في المفهوم من أهم الخطوات النظرية التي فتحت الباب واسعاً لدراسة النظم السياسية من خلال نظرية النخبة التي تميّز بين الطبقة الحاكمة والنخبة الحاكمة، وعموماً تؤكد معظم الدراسات الحديثة في تفسيرها لنظرية النخبة على «أن هناك تفرقة بين الطبقة الحاكمة أو النخبة الحاكمة والمحكومين، مما يعبر عن فروقات واسعة في البناء الاجتماعي». ^{٣٥} وينسحب ذلك على معظم المجتمعات الحديثة والنامية، مع اختلاف مفهوم الطبقة الحاكمة والنخبة الحاكمة، فالطبقة الحاكمة تحدد شكل العلاقة في المجتمع- وفق النظرية الماركسية- بطبقة مهيمنة وطبقات خاضعة، أما النخبة الحاكمة فتحدد شكل العلاقة وفق مفاهيم موسكا وباريتو وبوتومور، بالأقلية المنظمة الحاكمة «النخب»، وبين الأغلبية غير المنظمة أو الجماهير.

وفي سياق النخبة الحاكمة يبرز مفهوم دورة النخبة والتي أخذت حيزاً واسعاً من أعمال الفيلسوف الفرنسي باريتو. والتي تعد من أهم الأفكار السياسية والنظرية التي دخلت حقل علم الاجتماع السياسي. في دراسة طبيعة المجتمعات وشرائعها المختلفة، حيث قادت إلى دراسة ماهية النخب وأنواعها وتأثيرها في المجتمع، وأورد علماء الاجتماع السياسي أمثال موسكا وبيرن، في توضيحهم لدورة النخبة «أن الجماعات الاجتماعية قد تتشكل في المجتمع نتيجة لتغيرات اقتصادية أو سياسية، وأن مثل هذه الجماعات قد تزيد من تأثيرها وتؤدي إلى إحداث تغيرات في النظام السياسي والبناء الاجتماعي العام»،^{٣٦} وتتوزع النخب في معظم المجتمعات ذات الطبيعة الديمقراطية أو الديمقراطية المقيدة إلى مجموعات في مختلف مناحي الحياة السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، وجميعها تتشكل ما يمكن تسميته «بالمجتمع المدني» وهو حسب تعبير هيغل «يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، أي أنه يتشكل بعد تشكل وقيام الدولة»،^{٣٧} ورغم أن مفهوم هيغل شكل عنصر جذب لمنظري الديمقراطية، إلا أن أنطونيو غرامشي ذهب إلى اعتبار «المجتمع المدني جزءاً من البنية الفوقية، وبدوره يمارس الهيمنة الثقافية والسياسية عبر الأيديولوجيا والإكراه».^{٣٨} قد يكون مفهوم غرامشي مطابقاً للعديد من المجتمعات العربية الحديثة فالنخب بمختلف أشكالها تمارس أدوارها ليس بمعزل عن دور الدولة، إن لم يكن بتواطؤ معها، وهذا ما يفسر حالة شبه الانفصال في المجتمعات العربية ما بين النخب والجماهير، وعدم قدرة تلك النخب على مواجهة الدولة، أو تشكيلها الحالة الوسطية ما بين الطبقة الحاكمة والمحكومين بل تذهب في معظم الحالات للتماهي مع الطبقة الحاكمة وتبرير سلوكها السياسي والاقتصادي والثقافي، وشهد الوطن العربي منذ الستينيات «أحزاباً وحركات وطنية ومجتمعية لم تزدهر على طريق الديمقراطية والتعددية السياسية، وخبّيت جماهيرها ضمن الأعياب السياسية حزبية، مما قاد تلك الجماهير إلى الإيمان بقدرة الأنظمة الحاكمة والجيش على تأدية المهام الوطنية والاجتماعية، مما شكل أساساً قوياً لإضفاء الشرعية على تلك الأنظمة الحاكمة».^{٣٩} وهذا بدوره قاد إلى ضعف دور وأداء مؤسسات المجتمع المدني التي تتصف بكونها «النخبة» وجعلها معزولة عن المجتمع ومعرضة لاستبداد الأنظمة الحاكمة، واستمرت أثار تلك السيطرة والإذعان إلى فترة بداية الحراك العربي، الذي غيّر في المشهد السياسي والاجتماعي العربي وإن بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى.

تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة والحريات يقترن عموماً كما يرى «صامويل هانتنغتون» بإيجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية، وبامتلاك القدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر عدالة توزيع المهام وضمّان المساواة».^{٤٠}

ويمكن توزيع النخب في الواقع الفلسطيني على العديد من التكوينات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والمدنية، والتي بمجموعها يفترض أن تشكل المجتمع المدني الذي يقف حائلاً أمام سطوة السلطة والدولة، وأن تقوم بدورها إزاء موضوعة الحريات بمختلف أشكالها وعناوينها، وتشمل تك التكوينات التالي:

١. الأحزاب السياسية: وتُعتبر المكون الأهم في الحياة السياسية لأي مجتمع، ويمكن اعتبارها انعكاساً للتركيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يتميز به المجتمع والدولة، وهي إلى حد ما تعطي صورة عن العلاقات السائدة بين القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، ونظرياً يمكن اعتبارها أحد أهم المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق الحريات السياسية والاجتماعية من خلال المشاركة الفاعلة لتلك الأحزاب المؤيدة أو المعارضة في الحياة السياسية للدولة. تعدد الأحزاب يقود بأحد أشكاله إلى الحياة البرلمانية والديمقراطية، ويقود إلى وجود المعارضة السياسية وترسخ معنى المواطنة وتنظيم المشاركة السياسية، فالأحزاب السياسية المعارضة للحكم في الدولة بشكل أو بآخر لا بد لها أن تطرح القضايا المجتمعية والحريات والمواطنة في برامجها السياسية والاجتماعية بهدف كسب جمهور أوسع إلى صفوفها، وهذا يمكن من تعزيز تلك المفردات في الحقل السياسي والمجتمعي للدولة، بغض النظر عن سلطة الدولة وسلوكها تجاه تلك المفردات.

الحالة الفلسطينية شهدت نمواً في الحركة الحزبية بعد الاحتلال الثاني لباقي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، وإن كانت طبيعتها قائمة على الفكر المقاوم للاحتلال، إلا أنها كيفت برامجها لاحقاً— خصوصاً بعد اتفاقيات أوسلو— بما يتناسب مع المتطلبات المجتمعية والحياتية في مواجهة السياسات الأمنية للسلطة الفلسطينية، وكان لها الدور الأبرز في الحد بصورة ما من التغول الأمني السلطوي تجاه موضوعة الحريات وحقوق الإنسان، وسيتم التطرق لذلك في دراسة طبيعة النظام السياسي الفلسطيني من خلال الباب الثاني لهذه الدراسة.

٢. منظمات المجتمع المدني: يثير المفهوم بحد ذاته بعض الإشكاليات لدى علماء الاجتماع السياسي والباحثين العرب، عملياً المفهوم انتقل للوطن العربي وإلى فلسطين من الغرب وذلك مثل العديد من المفاهيم التي صاحبت الديمقراطية الغربية، أي أنه ليس مكوناً أصيلاً في الثقافة العربية والإسلامية لمجتمعاتنا العربية، ومع ذلك يمكن النظر للمفهوم— المجتمع المدني— واستخلاص مقاربة تناسب طبيعة المجتمع الفلسطيني، بأنه كافة البنى والتنظيمات والمؤسسات والشخصيات الاعتبارية التي تُعتبر مرتكز الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي لا تخضع للسيطرة المباشرة للسلطة، والتي تتمتع بحضورها

كطبقة وسطى ما بين الدولة والمجتمع، وعليه فإن الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والوجهاء والمتقنين والأكاديميين والنقابات المختلفة. جميعها تشكل المجتمع المدني الفلسطيني، وبما يمكن أن يُطلق عليه تسمية النخبة الفلسطينية غير الحاكمة أو غير السلطوية. تلك النخبة يقع على عاتقها الدور الأبرز في الحد من تفرد السلطة وفي النضال من أجل تحقيق مفاهيم المواطنة والحريات السياسية والشخصية، كونها تشكل قيادات مدنية طوعية للنضال السياسي والاجتماعي السلمي في عملية البناء والتنمية الاجتماعية والسياسية. ويُشترط أن تحتفظ تلك المؤسسات والبنى والشخصيات بدرجة عالية من الاستقلال وعدم الارتهان للسلطة القائمة حتى تستطيع أن تؤدي دورها وبرامجها الوسيطة ما بين المجتمع والسلطة، أو أن تتحول إلى أداة من أدوات السلطة، إن ارتهن وجودها أو تمويلها بالسلطة القائمة، وبالتالي تفقد دورها وتتحول إلى أداة تسلطية (ناعمة وهادئة) بحق المواطنين. وهنا يمكن اعتبار الأساس الطوعي والتأسيس الاقتصادي من أهم أدوات الاستقلالية لبنى المجتمع المدني واستمراريتها وصدقيتها في العمل لصالح المفاهيم الديمقراطية والحد من تسلط الدولة ومؤسساتها الأمنية على حقوق وحريات المواطنين.

يمكن القول أن العديد من الشرائح المختلفة للنخب والصفوات في المجتمع الفلسطيني، يحكمها منطق التعالي والانغلاق، ومنطق امتلاك المعرفة والحقيقة، لذلك هي تدور في فلك واحد شبه مغلق، بعيداً عن أداء دورها الممكن لتطوير وتنمية المجتمع الفلسطيني، وأحياناً تذهب تلك النخب بعيداً بحيث تعيش حالة من التواطؤ مع السلطة القائمة سواء في رام الله أو غزة، فالأحزاب الكبرى فتتح وحماس تنتمي لحكومتيهما وتؤديان سلوكيهما المصادر للحريات والقمعي والتسلطي، والأحزاب الأخرى تراوح بين الحكومتين دون قدرتها على تشكيل بدائل ممكنة تحد من التسلط والقمع السلطوي.

ثالثاً: الحريات:

لم يفرز القاموس السياسي والمجتمعي العربي كلمة أكثر تداولاً واستخداماً من كلمة «حرية»، فقد عانى العرب منذ زمن ليس قريب من الاستبداد والاستعمار وتسلط أصحاب الولاية والحكام، مما ساهم في إنتاج مجتمعات مهمشة عن الفعل السياسي تسودها ثقافة خضوعية تطمئن فقط إلى وجود الحكام وقدرتهم على حفظ الأمن وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الاجتماعية»، وقد ساد نموذج تلك المجتمعات لفترة طويلة جداً، تركزت خلالها ثقافة التسليم بالطاعة والخوف من مواجهة السلطة، لا سيما أن الدول العربية بمعظمها انتهجت في إدارتها لمجتمعاتها، الإدارة الأمنية والقمعية، عدا عن تسلط ثقافة الهيمنة التي مورست بحق الشعوب العربية طوال فترة دول الخلافة تحت المبررات الدينية والأمنية، مما يجعل ثقافة

الخضوع وإطاعة أولى الأمر منتوجاً طبيعياً لما مرت به تلك الشعوب والمجتمعات. وقد تكون النظرية العنصرية التي ذكرها أرسطو «نظرية الاستبداد الشرقي»، والتي طورها مونتسكيو أحد، أبرز الفلاسفة وعلماء الاجتماع الأوروبيين، بتأكيده «أن الاستبداد نظام طبيعي بالنسبة للشرق، فالشرق له أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها استبدادية، يعامل فيها الحاكم المحكومين كالعبيد».^{٤١} مناسبة لمجتمعنا العربية، رغم ما يكتنفها من عنصرية واضحة تتعلق بوصف شعوب ومجتمعات ارتباطاً بالموقع الجغرافي، وفي أزمنة متغيرة ومتحركة. هذه الرؤية وإن سعى العديد لإثبات صحتها وإطلاقها كنظرية ثابتة تجاه الشعوب العربية - كجزء من الشعوب الشرقية - إلا أن حركات التحرر ومواجهة تسلط الحكام وانتشار السجون السياسية والأمنية في الدول العربية، يدلل أن السعي نحو الحرية بكافة مفاهيمها كان ولا يزال مطلباً ملحاً لتلك المجتمعات والشعوب، رغم إصرار ينبوع الثقافة الطويلة «إطاعة أولى الأمر» على التواجد بين مرحلة وأخرى، مترافقاً مع سيادة ثقافة التسلط والعنف التي يمارسها الحكام وأجهزة الدول الأمنية.

عموماً، فكرة الحرية تعد من أكثر المفاهيم غموضاً في الفقه السياسي والقانوني لهذا ظهرت لها تسميات عديدة مثل: الحقوق الأساسية للفرد، الحريات والحقوق والحريات العامة، الحريات الأساسية للأفراد، وحاول فلاسفة النهضة توضيح المفهوم:^{٤٢} - فحسب جون لوك في كتابه رسالتين حول الحكم يقول «تنشأ الحرية من الملكية وهي مسألة تتعلق بتعريف مجال تحرك الفرد، وذهب إيمانويل كانط وفسرها «بأنه لا يمكن لأي إنسان أن يرغمني على أن أكون سعيداً حسب مفهومه للسعادة، لأنه من الممكن أن يسعى كل فرد لتحقيق سعادته بالطريقة التي يراها مناسبة، طالما أنه لا يتعدى على حرية الآخرين، ويقول أليكس دي توكفيل «أن الناس أحرار حينما لا تتعوق تصرفاتهم عقبات يضعها الآخرون في طريقهم، أما الليبراليون فيعتقدون أن الحرية تنتهي تماماً عندما تلجأ هذه الحريات إلى ممارسة القوة والعنف من أجل تقويض حرية الآخرين».

ويرى «هيجل» أن إزالة الفوارق في الكيان الاجتماعي والسياسي بهدف تدعيم سلطان الدولة يؤدي إلى القضاء على الحرية، الحرية الحقيقية تتطلب السماح لكل هيئة تعمل لصالح الدولة، أن تتمتع بنظام مستقل خاص بها، فالحرية تعني حق الاختلاف والتنوع».^{٤٣} فالحرية من وجهة نظره لا يمكن أن تكون من غير وجود دولة وقوانين، فعلى الشعوب أن تقيم دولها أولاً ضمن قوانين تضمن الحريات وتمنع الفوضى، كي يشعر الإنسان بقيمته ووجدانه من خلال دولته وقوانينها.^{٤٤}

في عمق النموذج الذي قدمه «هيجل»، «ربط قضية الحرية ومفرداتها بوجود الدولة»، وذهب

العلماء والفلاسفة إلى وضع تصوراتهم حول الحرية ضمن ذلك النموذج- الدولة-. يقول ستوارث ميل «الحرية كمبدأ لا تنطبق إطلاقاً على الأزمنة السابقة للعهد الذي أصبحت فيه الإنسانية قادرة على تحسين شئونها بالنقاش الحر المتكافئ، ويجب النظر للمعتقدات الموروثة أنها تحدي موجه لجميع الناس كي يبرهنوا على فسادها»^{٤٥}، ويواصل ميل في توضيحاته حول الحرية في دول النهضة في أوروبا، «إذا كانت الطرق والسكك والبنوك والجمعيات والشركات تابعة لإدارة الحكومة، والحكومة هي التي تعين الموظفين وتكافئهم، والفرص في تحسين حياتهم يعود للدولة، تصبح الحرية اسماً بلا معنى»^{٤٦}، وفي ذلك دعوة لنوع من الاستقلالية بين الدولة والأجهزة الأخرى، ومحاربة للفساد البيروقراطي الذي كبل الحريات وفق نموذج ستوارث ميل.

لقد رافق فلاسفة وعلماء النهضة مفهوم الحرية والمفاهيم الديمقراطية الأخرى منذ بداية نشأة الدولة والتغيرات التي طرأت عليها، وطوروا تلك المفاهيم بالتوافق مع التغيرات المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي طرأت على تلك المجتمعات خلال فترات طويلة، تخللتها حروب وثورات وعمليات إصلاح إلى أن وصلت تلك المجتمعات لمرحلة تستطيع فيها التعايش مع مفهوم الحرية والمفاهيم الأخرى باعتبارها سلوكاً طبيعياً لحالة التطور، أما العرب فيقول عبد الله العروبي «العرب تعرفوا على منظومة مكتملة في المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الليبرالي، تعرفوا على ليبرالية تحمل في طياتها آثار المراحل السابقة، وتحمل روح الفلسفة الغربية الحديثة وروح الثورة الفرنسية وروح النخبوية»^{٤٧}، أي أنهم قفزوا عن مراحل التكوين ومفهوم الذات ومرحلة الثورات على الملوك والكنيسة، و فقط تعرفوا على الحرية والديمقراطية في نتائجها الأخيرة، وحاولوا نقلها للمجتمعات العربية التي تنكس فيها قرون طويلة من الثقافات المستبدة والمتسلطة ومفاهيم أكثر حول طاعة أولى الأمر، والخوف من الأمن، والقبلية، وحرمان المرأة من حقوقها المجتمعية، عدا عن ما أفرزه الاستعمار الأجنبي من مفاهيم أخرى قد تصل في ذروتها للشعور بالدونية.

يحاول العروبي وعلماء آخرين فهم الحرية ومنطقاتها والجدل الدائر حولها، فإن كانت الحرية كمفهوم ترتبط جديلاً بحالة استعمار أو إرث استعماري قائم، فتلك تصلح في كافة المراحل، أما مفهوم الحرية الذي طرأ على المجتمعات العربية وأصبح الأكثر شيوعاً في مفاهيم القاموس السياسي العربي، فيقصد به المطالبة بالحريات على شاكلة المجتمعات الأوروبية، وفي أحيان أخرى يأتي المفهوم لتفسير حالة صراع ما بين الدين والدولة والشرائح الواقعة بينهما. يقول خلدون النقيب «عندما يتتبع المرء الجدل بين الأصولية والعلمانية، لا بد أن يدرك أن القضية المحورية في هذا الجدل هي قضية الحرية والعقلانية، وهي قضية ذات سوابق في تاريخنا الطويل، فالإطار المرجعي في هذه القضية هو مسألة فصل بين ما هو ديني عما هو

سياسي، أو فصل ما هو عصري عما هو عقلائي»،^{٤٨} ويواصل النقيب في وصف الجماعات المطالبة بالحرية من تسلط الأنظمة «ولكن تلك القوى حالما تصل إلى الحكم تفرض نظاماً تسلطياً استبدادياً، مطالبة بالعودة إلى حكم الله وشريعته السمحاء واعتبار أنفسهم ظل الله على الأرض وأوصياء على الشعب بحكم معرفتهم بتفاصيل الفقه والسياسة والشريعة».^{٤٩} ما أورده النقيب يلامس التجربة العربية ليس فقط إزاء الأفكار الدينية، ولكن تلك القوى، القومية والاشتراكية والثورية انتهجت نفس المنهج التسلطي بعد وصولها للحكم، بعد أن كانت ترفع شعارات تتمحور جميعها حول الحرية. إذاً الحرية وأزماتها وحسب العديد من الباحثين تضرب عميقاً في جذور الثقافة العربية، ولم تستطع أن تخرج عن الموروث الثقافي العربي والإسلامي، وأصبحت ضمن ثنائية واضحة الحرية وممارسة الحكم، فأولئك المطالبين بالحرية هم أنفسهم الذين يسعون إلى ممارسة الحكم والعودة إلى النهج التسلطي، وقد تكون نتائج ما أفرزته حالة الحراك العربي في السنوات الأخيرة دليل واضح على أن مفهوم الحرية لم يتأصل بنويماً في المجتمعات العربية ولم يخرج عن كونه شعاراً لتحقيق أهداف تسلطية بعد الوصول للحكم.

عموماً، رسّخت التجربة الإنسانية - وإن كانت أوروبية - مفاهيم الحرية والديمقراطية بعد صراع طويل مع التسلط والاستبداد، وكان أول اعتراف رسمي بحرية الرأي والتعبير يعود إلى إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الذي صدر ١٧٨٩ بعد الثورة الفرنسية المادة (١) والتي تؤكد «التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان الهامة، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويطلع بصورة حرة مع مسؤوليته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحددها القانون».^{٥٠}

وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تضمن حق كل شخص بالتمتع بحرية الرأي والتعبير، ويأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى ليؤكد «يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الأخاء».

وكذلك ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى ينص على «تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء».^{٥١}

وقد أجمعت إتفاقية الحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ والتي اصطلح على تسميتها بالعهد الدولي الصادر عن الأمم المتحدة، نيويورك كافة أنواع الحريات المتاحة ضمن بنودها، حيث

أكدت الاتفاقية على «لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية، وحرية الانتقال من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولا يجوز إيقاف أي أحد بشكل تعسفي، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا على أساس القانون وطبقاً للإجراءات، وكذلك أكدت الاتفاقية على ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث لكل إنسان الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة، وحرية الرأي لأي إنسان يمتلك القدرة العقلية على التفكير إزاء آرائه ومعتقداته دون إكراه ودون ممارسة أي ضغوط عليه، ولكل إنسان الحق في حرية التعبير وتلقيه المعلومات والأفكار ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود سواء مكتوبة أو مطبوعة أو في قالب فني»^{٥٢}.

الصياغة الدولية للحقوق والحريات والتي أجمعت عليها الأمم، أكدت أن مفهوم حرية الرأي يأتي ملاصقاً لحرية التعبير، وعليه إن لم تكن تلك الحرية مطلقة، يتوجب أن تكون القيود المفروضة عليها مرتبطة باحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، مع أن الأصل في التشريع هو السماح والاستثناء هو التقييد.^{٥٣}

وقد أوردت صكوك الأمم المتحدة الخاصة بالحريات بعض القيود التي يتوجب عدم تجاوزها ومخالفتها، عند ممارسة حرية الرأي، مثل حظر الدعاية للحرب، حظر الدعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، وتحريم نشر الأفكار القائمة على أساسها.^{٥٤}

من خلال مراجعة تجارب الشعوب التي خاضت صراع الديمقراطية، وأنجزت مراحل متقدمة أوصلتها إلى «ما بعد الديمقراطية»، وتلك الأخرى التي لا زالت تكافح لوضع الأسس الأولى لمفاهيم الحريات والديمقراطية، يمكن استخلاص عدة مظاهر لممارسة الحريات إما كسلوك ديمقراطي أو كمطلب شعبي يتوجب النضال لأجله، ويتمثل جزء كبير من تلك المظاهر بالتالي:

- حرية تنسيق الطباعة والنشر: تُعتبر الكتابة أحد أهم الوسائل المعبرة عن نقل الآراء والأفكار، فهي توفر الفرص الكافية لكافة شرائح المجتمع لمعرفة الأفكار والنظريات التي ينادي بها القادة السياسيون والمفكرون، وبالتالي تستطيع تلك الشرائح تحديد موقفها من تلك الأفكار والنظريات.^{٥٥}
- حرية النشر الإلكتروني: مع التطور التقني أصبحت «حرية تدفق المعلومات والمعارف والأفكار والعلم ضرورية لمجتمع الإعلام والسياسة، وهي تعود بالنفع على التنمية»^{٥٦}، ولا شك أن بعض الدول العربية مثل السعودية، سوريا، فلسطين، اليمن، قد مارست حظراً إلكترونياً على بعض المواقع الاجتماعية النشطة، ومنعت جماهيرها من التواصل عبر تلك المواقع، تحت مبررات أمنية أو أخلاقية.
- حرية الرأي في إطار المرئي والمسموع: لا شك أن المعلومات التي يوفرها كلٌ من المرئي

والمسموع وتمتعها بالوصول إلى كافة الشرائح الاجتماعية في مختلف بقاع الأرض، وكذا إفساحها المجال للتعبير عن الآراء المختلفة، جعل تلك الوسيلة وعدم تقييدها من أهم مظاهر الحريات، مع الإشارة أن تلك الحرية ترتبط بشكل أو آخر بقانون الترخيص، الذي قد تتحكم به الدول المعنية بالتسلط ومصادرة الحريات.

- حرية التجمع السلمي: وهو حق من حقوق الإنسان، الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، وفي اتفاقية العهد الدولي ١٩٦٦، حيث «لا يجوز أن توضع قيود على ممارسة حق التجمع السلمي، إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي والسلامة العامة وحماية الصحة العامة والآداب وحماية حقوق الآخرين وحررياتهم»^{٥٧}.
- حرية الحصول على المعلومات: «ويشمل كافة أنواع المعلومات المنشورة المكتوبة والمسجلة والتي تم بثها، إلا ما هو مستثنى لحالة الضرورة بنص القانون، وتعتبر عامل أساسي ومكمل لحرية الرأي والتعبير»^{٥٨}، حيث يعتبر الوصول إلى المعلومات الحكومية مظهراً أساسياً من مظاهر ممارسة حرية الرأي والتعبير في المجتمعات الديمقراطية.
- الحريات الشخصية العامة بما لا يخالف الآداب العامة والصحة العامة: وتتضمن حرية المرأة وحرية التنقل والسكن وعدم تقييد تلك الحريات إلا في الحالات الاستثنائية المتعلقة بالأمن القومي أو تلك المخالفة للآداب العامة.
- الحريات الدينية والسياسية: حق كل إنسان بممارسة شعائره الدينية الخاصة به، وحقه في الانتماء السياسي، دون ممارسة أي ضغط أو إكراه بحقه سواء ضغط ديني أو سياسي.
- كافة ما نصت عليه الدساتير والقوانين العالمية والمحلية من حقوق الإنسان «هي حقوق طبيعية يمارس فيها الإنسان حياته بالتمتع بها، والغرض من كتابتها وتوثيقها كان لتثبيتها ضمن أوراق ووثائق تلتزم بها السلطات»^{٥٩}.

مجمّل تلك الحريات وغيرها هي حقوق أساسية للمواطن، نصت عليها الدساتير العربية، ولكنها لم ترد بنفس التفصيل الذي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو العهد الدولي للحريات السياسية والمدنية، بل تركت للمشروع هامشاً واسعاً يمارس فيه سلطته بالتضييق على ممارسة بعض الحريات مثل حرية التنقل واختيار مقر الإقامة،^{٦٠} هذا عدا عن ما أفرزته التجربة العربية خلال العقود السابقة من تسلط واستبداد ومصادرة حريات المواطنين وعلى نطاق واسع في معظم الدول العربية.

الحالة الفلسطينية قد تختلف قليلاً عن ما مرت به باقي الشعوب العربية، كونها لا زالت تقع تحت الاحتلال، وبقاء جزء كبير من أراضيها وشعبها تحت سلطة الاحتلال حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية.

تباين واختلاف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على فلسطين بغض النظر عن أهدافها وبواعثها السياسية، أثر على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني وكذلك على تشريعاته وقوانينه التي وضعت آنذاك لحماية مصالح الدول ورعاياها التي تعاقبت على فلسطين.^{٦١} مثل الإدارة العثمانية والبريطانية، والاحتلال الإسرائيلي، وإدارة الأردن للضفة، وإدارة مصر لغزة، وهذا يضعنا تقريباً أمام تجربة فلسطينية خالية من الإرث القانوني والحقوقى لممارسة الشعب الفلسطيني لحياته دون تقييد من المشرع «الأجنبي في حالة فلسطين في فترة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية». وسيحاول الباب الثالث من هذه الدراسة التعرض للمجتمع الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني وتأثيرها على موضوعة الحريات.

الباب الثالث: سمات النظام السياسي الفلسطيني وتأثيراتها على دور وأداء النخب إزاء موضوعة الحريات

لن نحتاج إلى الذهاب بعيداً للغوص في عمق النظام السياسي الفلسطيني، هناك مراحل محددة أساسية ومتداخلة شكلت بمجملها وتفصيلياتها الوضع الراهن للنظام السياسي الفلسطيني. وفي محاولة لتحديد تلك المراحل فإن أولها كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وثانيها إعلان قيام م.ت.ف ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني عام ١٩٦٤، وثالثها ظهور نشاط الجماعات الإسلامية بشكل منظم ومؤطر في بداية الثمانينات من القرن الماضي، في خط مواز للقوى والفصائل الوطنية، والمرحلة الرابعة تمثلت في توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وإعلان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، على جزء من الأراضي الفلسطينية، بشكل منفرد من أحد أهم وأكبر الفصائل الفلسطينية، والتي حملت في طياتها التمهيد للمرحلة الخامسة، التي تمثلت بلحظة الانقلاب عام ٢٠٠٦ وإعلان حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، وما رافق تلك المرحلة من ظهور الشكل الاستبدادي والانقسامي لآليات عمل النظام السياسي الفلسطيني.

المراجعة التاريخية لتلك المراحل، ومراحل أخرى قد يصنفها الباحثون إمعاناً في تفاصيل هامة «أثرت على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني»، ستثير الإشكاليات والجدل، النظام السياسي الفلسطيني من حيث تاريخ ظهوره وتطوره والانتكاسات التي مر بها في ظل وجود الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وتمركز جماعات عديدة وهامة من الشعب الفلسطيني في مربع خارج النظام السياسي الفلسطيني لفترات طويلة بعد الاحتلال الإسرائيلي الأول للأراضي الفلسطينية سيقود إلى مراجعات تاريخية وسياسية بشأن الوظيفة والدور لأقطاب النظام السياسي وللجماعات المتمركزة خارجه، ما يهم الدراسة هو السمات التي اكتسبها النظام

السياسي الفلسطيني خلال المراحل التي مرّ بها وأثر تلك السمات على الحراك الاجتماعي والسياسي وعلى تشكل وتفكك النخب بمختلف شرائحها.

الوضع الفلسطيني قد يكون الأكثر تعقيداً في رسم ملامح نظامه السياسي، ضمن قياس ظهور وتعثر الأنظمة السياسية في العالم، فقد أعلن عن تشكل النظام السياسي الفلسطيني «م.ت.ف» خارج الأرض الفلسطينية، ومورست مهام الدولة قبل إعلانها، وتم إعلان الدولة وقيام السلطة الوطنية «الشكل الحقيقي المعلن للنظام السياسي الفلسطيني»، في ظل وجود الاحتلال، ومارست المجموعات المسلحة عملها ونفذت برامجها التنظيمية بمعزل عن المفاوضات، تلك الملامح كوَّنت صورة واضحة تتميز بالانقسام والصراع، ليس بين الجماعات الإسلامية ذات الطبيعة العنيفة سياسياً وبين رأس النظام السياسي الفلسطيني «السلطة»، فحسب بل ساد الانقسام والصراع مجمل مكونات النظام السياسي الفلسطيني، والذي قاد إلى تصدع مجتمعي وثقافي وسياسي وسم المجتمع الفلسطيني، الذي يعاني أصلاً من التصدعات التي أحدثها احتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينية وما أتتجه من هجرة وتشتت وتبدل في مكانة شرائح مجتمعية عديدة ومختلفة.

لا يزال المجتمع الفلسطيني مشدوداً إلى موروثاته التاريخية والثقافية التي اختلط بها الدين مع السياسة وأنتج عادات وتقاليد أحيطت بحالة من القداسة. ولم يُشكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٤، انتقالاً حقيقياً للفلسطينيين في فهم تلك الموروثات التاريخية والثقافية وتجييرها نحو بناء ودمقرطة المجتمع المدني الفلسطيني. حتى الطبقة الوسطى التي تشكلت ونمت في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، من كبار الموظفين والمثقفين وخريجي الجامعات وبعض العائلات البارزة وقفت حائرة تجاه دورها الوسيط ما بين السلطة والمجتمع، وتقريباً شكلت شبه إنزياح نحو السلطة، فهي في الفترات التي سبقت سيطرة حماس على الحكم في غزة، كانت تقريباً تغض النظر عن الممارسات القمعية والتسلطية التي مورست من قبل الأجهزة الأمنية بحق الجماعات الإسلامية وعلى وجه الخصوص بحق أعضاء ومناصري حركة حماس، ونفس الدور مارسته تلك النخب في الفترات التي تلت الانقلاب، حيث ساد صمته على القتل والعنف الذي مارسته حركة حماس وأجهزتها الأمنية بحق أعضاء ومناصري حركة فتح.

كانت بذور الشقاق بين القوى الوطنية والتيار الإسلامي قد بدأت في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وشكلت بمجملها صراعاً على قيادة الشعب الفلسطيني من جانب، والجانب الآخر شهد ممارسات أصولية من التيار الإسلامي ضد المظاهر الوطنية وبعض المظاهر المجتمعية الليبرالية. والجماعات الإسلامية «الإخوان المسلمين والذي تمثل بالمجمع الإسلامي» في حينه

كانت على رأس القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية التي مارست العنف السياسي المنظم والعنف الاجتماعي، وأظهرت تلك الجماعة استعدادها الدائم لممارسة العنف تجاه القوى الوطنية وبعض المظاهر المجتمعية.

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، واصلت تلك الجماعات منهجها العنيف الذي تمثل في الخطاب المعارض والاستعداد الدائم للدخول في ساحات العنف تجاه شكل النظام الفلسطيني الجديد المتمثلة قيادته بالسلطة الوطنية الفلسطينية.

إن أهم ما حرصت عليه السلطة الفلسطينية الناشئة بعد اتفاقيات أوسلو تقوية المؤسسات ذات الطبيعة الأمنية وتقوية النموذج القبلي والعائلي كأحد الأدوات المساندة للسلطة، وأغدقت بالمال والرشاوى على العديد من المؤسسات الأهلية وبعض الشخصيات العامة كانت تلك الخطوات تبنى اعتقاداً لدى السلطة بالسيطرة السياسية والمجتمعية— أثبتت السنوات اللاحقة فشل ذلك— بدايات تلك المرحلة أعطت سمات خاصة ومختلفة للنظام السياسي الفلسطيني وأسست بما لا يدع مجالاً للشك للانقسام، كما أنها أغرقت المجتمع الفلسطيني بما يشبه الانقسام العمودي سياسياً وثقافياً وحتى مجتمعيًا، وكنتيجة طبيعية لتلك الحالة التسلطية من رأس النظام السياسي وسيادة العقلية السياسية الأمنية وشيوع الفردانية المطلقة والتي تمثلت آنذاك بكرزما وشخصية الراحل ياسر عرفات. بما يشبه الحالة الأبوية، فقد كان هناك شبه غياب للديمقراطية والحريات السياسية، واقتصر مسرح السياسة على شخص الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى الفترة التي تم الإعلان فيها عن فشل كامب ديفيد ٢٠٠٢، والتي يمكن وصفها بنهاية الفترة الذهبية للسلطة الوطنية، وبداية التراجع لصالح حركة حماس التي أظهرت منذ ذلك التاريخ— بداية انتفاضة الأقصى أنها المشروع البديل للسلطة الوطنية الفلسطينية— وسخرت كل أدواتها وبرامجها نحو تحقيق هذا الهدف.

السباق المحموم وما رافقه نحو رأس النظام السياسي الفلسطيني أظهر القطبية الواضحة في السياسة الفلسطينية والذي استغلته إسرائيل جيداً وعملت على تعزيزه.

يجمل الباحث «جميل هلال» تحولات الحالة الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بنقطتين

٤. صناعة هيمنة جديدة في الحقل السياسي، والتي تمثلت ببناء قوة أمنية واسعة، وإسناد السلطة إلى حركة فتح، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على احتواء التشكيلات المجتمعية التقليدية والصراع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني، حيث استطاعت السلطة أن تستوعب عدد غير قليل من الانتلجنسيا المقيمة والعائدة والعديد

من المنظمات الأهلية.

ب. معالم النظام السياسي الناشئ- تشكل سلطة وطنية على إقليمها، دخول الحركة الإسلامية الأصولية في الحقل السياسي الفلسطيني- تراجع تأثير اليسار في الحقل السياسي». ٦٢.

ويشير جميل هلال أن تلك التحولات أظهرت ضعف الانتلجنسيا إضافة إلى الدور الثانوي الذي احتلته الثقافة في النظام السياسي الفلسطيني بحكم سيطرة الهم الوطني وغياب الحياة المدنية، وضعف الأحزاب، والتعاطي مع الثقافة ومفرداتها كقيمة كمالية وغياب الاستقلالية المالية لاتحادات الكتاب والأدباء وغيرها من الاتحادات. ٦٣.

لم يكن واقع النخب الفلسطينية والمجتمع المدني يسير بعكس تلك التحولات التي أصابت الحقل السياسي الفلسطيني، بل كانت تشكل هدفاً مهماً للهيمنة والسيطرة من قبل السلطة، ويذكر جميل هلال «أن منظمات المجتمع المدني وبحكم عملها فإن جزءاً مهماً منها يتعاطى مع فئات وشرائح واسعة ومن هنا فإنها لا تستطيع الاستغناء عن قنوات السلطة ومؤسسات المجتمع السياسي وعليه فهي لا تستطيع مواجهة سلطة منتخبة، وهناك عدد من المنظمات يديرها أفراد من عائلات تقليدية غير مهياة للدخول في صراع مع السلطة». ٦٤.

في المحصلة يمكن القول أنه تم استخدام أدوات السيطرة والهيمنة من قبل السلطة الناشئة على الحقل السياسي والاجتماعي. بما يتضمن إضعاف دور النخب الفلسطينية والحد من الحريات العامة، عدا عن المساهمة الفاعلة والرئيسة لما أنتجه الانقسام من تغييب لذلك الدور والإمعان في مصادرة الحريات من قبل طرفي الانقسام.

معيقات تعزيز سلوك وثقافة الحريات:

١. استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم أراضي الضفة الغربية وتقطيع أوصالها بالاستيطان والطرق الالتفافية وعلى معابر ومنافذ وأجواء قطاع غزة، صادر إلى حد كبير حق الفلسطينيين. بممارسة حرياتهم بالتنقل والحركة والعمل عبر الاعتقال والإغلاق والقتل في أحيان كثيرة، كما وساهم في عرقلة عمل النظام السياسي الفلسطيني والنخب الفلسطينية.

٢. يعتبر الموروث الثقافي العربي والإسلامي في جزئية محددة «القبول بالاستبداد وطاعة أولى الأمر» الحاكم، الأمير أحد أهم معيقات ثقافة الحريات.

٣. الممارسة القبلية للسياسة على شاكلة النظام البدوي، والدفاع عن تلك السياسة في حالة فتح وحماس، ساهم بتغييب وقمع سلوك ومظاهر الحريات، وفي المقابل نشر مفهوم

- العصبوية كقاعدة في الإطار السياسي والاجتماعي.
٤. تعدد الشرعيات الفلسطينية وتهتك النسيج الاجتماعي بعد انقلاب حركة حماس ٢٠٠٦، والممارسة الأمنية والقمعية من قبل حكومتي رام الله وغزة أعاق وغيب معظم أشكال الممارسة لأي حريات.
٥. غياب دور النخب الفلسطينية والمجتمع المدني للعوامل التي أتت عليها الدراسة. وارتهان أدها وبرامجها إما لشروط التمويل أو لبيروقراطية السلطة، عزلها عن الجمهور وبالتالي أفقدها معظم أدوارها تجاه تعزيز الموضوعات الديمقراطية والحريات بين صفوف الفلسطينيين.
٦. انتشار البطالة والفقر بين صفوف الفلسطينيين، وانعدام فرص التشغيل جعل التفكير بثقافة الحريات مجرد جزء من الكماليات.
٧. الثقافة المجتمعية تجاه المرأة، باعتبارها «عيب أو نقص»، وعليه أكدت تلك الثقافة وموروثاتها على الإسراع في زواج الفتيات كجزء من التخلص من المسؤولية تجاهها، «وأشارت معظم الدراسات إلى استمرار العنف والقتل بحق المرأة على خلفية الشرف، مقابل تساهل في القوانين والداستير الفلسطينية بشأن ممارسة العنف والقتل».^{٦٥}
٨. تجاهل القانون وتعطيله وغياب المراقبة المجتمعية على الحكم، وانتشار السلاح والفوضى، قاد إلى سيادة مظهر الاستبداد والعنف، وأضاف متسلط آخر متمثلاً بالمجموعات المسلحة في غزة والضفة الغربية. وأدى إلى انتشار الخوف وانكماش مظاهر الحريات.
٩. الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة وغزة وتعطيل عمل المؤسسات القضائية والتشريعية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، غيب تعزيز سلوك الحريات لدى تلك المؤسسات.
١٠. تعزيز النظام القبلي والعائلي من قبل السلطة أدى إلى تراجع وانكماش المواطنين نحو دائرتهم الأولى، طلباً للحماية وللوظيفة أحياناً، وساهم بنشر ثقافة روابط العائلات على حساب المفاهيم المدنية التي تتضمن مفهوم وثقافة الحريات.

التوصيات:

من المهم التأكيد على أن الظروف التي أحاطت بنشأة وتطور النظام السياسي الفلسطيني أتت مختلفة ومغايرة تماماً للحالة الطبيعية التي تنشأ وتتطور فيها النظم السياسية، لهذا كان إدراك المجتمع الفلسطيني لمفاهيم الحريات والنخب والسلطة مختلفاً ومقروناً إلى حد ما بتلك الظروف المغايرة، والتي تمثل بقيام السلطة الوطنية في ظل وجود الاحتلال. واستمرار تقطيع أوصال الإقليم الفلسطيني، ارتهان دور النخب الفلسطينية لسيطرة السلطة في موضوعات مجتمعية عديدة وكذا الارتهان لشروط الممول الأجنبي، تأثيرات الانقسام على معظم مناحي المجتمع الفلسطيني وتحديد تأثيراته على مفاهيم الديمقراطية.

وعليه تجد الدراسة في إطارها العام ضرورة البحث عن مخارج تمكن المهتمين من وضع ضوابط للمفاهيم والسلوكيات التي أثرت على موضوعة الحريات وعلى دور وأداء النخب الفلسطينية.

١. توصي الدراسة أن تتمركز النخب الفلسطينية حول دورها إزاء صياغات الدستور والقانون، وعدم تمكين السلطة التنفيذية من التدخل في التشريع وذلك لمنع الهيمنة المطلقة على باقي مؤسسات وشرائح المجتمع.
٢. تعزيز دور المؤسسات الحقوقية والأهلية عبر تشكيل شبكة أمان تمكنها من القيام بأدوارها إزاء الوقوف أمام الاستبداد السلطوي وتعزيز مفاهيم الحريات.
٣. وضع إستراتيجية وطنية مشتركة، تشارك فيها كافة القوى السياسية والمجتمعية لتشكيل ناضماً أساسياً لمفاهيم الحريات والديمقراطية واستقلال القضاء.
٤. ضرورة أن تبحث النخب الفلسطينية من مؤسسات وأحزاب على مصادر تمويل داخلية ووطنية تعفيها من الخضوع لشروط التمويل وتمكنها من الوقوف أمام التسلط.
٥. تعزيز قيم المصالحة الوطنية والمجتمعية ومحاوله بناء قواسم وطنية مشتركة.
٦. تعزيز دور القضاء الفلسطيني عبر الصياغات الدستورية ودعم المؤسسات السياسية والمدنية لهذا الدور الذي يضمن مساواة المواطنين أمام القضاء.
٧. تعزيز عملية البحث في أعماق الموروثات التي تشكل المنبع الأساسي لاستمرار التسلط والاستبداد وممارسة القمع، من خارج الصندوق الأسود، وتشجيع الاجتهادات التي تخفف من ظواهر التزمّت الديني، والعصبوية في السلوك اليومي لأفراد المجتمع.

المراجع:

١. محمد حافظ يعقوب، الخديعة والكلمات، دراسة في مفهوم الاستبداد العادل، عدد ١٥، ١٦، ١٩٩٢.
٢. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١.
٣. مجموعة مؤلفين، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية.
٤. رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد المواتي العربي.. الجذور المواتية للاستبداد... العربية في نظم الحكم العربية المعاصرة، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية.
٥. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، القاهرة، ١٩٩١.
٦. سعدي سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
٧. إيليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية... الذهنيات والمسالك، المستقبل العربي، للسنة"، عدد ٢٥١، يناير ٢٠٠٠.
٨. سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، دراسات الوطن العربي، عمان، ١٩٨٨.
٩. أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٠. علي حرب، أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦، ص ٣٤.
١١. عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة مقدمة إلى مركز دراسات الوحدة العربية، في ندوة فكرية عن المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، ص ٢٣١.
١٢. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن، رام الله، ١٩٩٨.
١٣. أمين معلوف، اختلاف العالم، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١.
١٤. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية، مواطن، ١٩٩٨.
١٥. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٦. أحمد زكي بدوي، قاموس العلوم الاجتماعية "بالإنجليزي"، ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة.

١٧. جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٢.
١٨. المعجم الفلسفي السوفييتي، موسكو، ١٩٨٥.
١٩. ماكس فيبر، رجل العلم والسياسة، ترجمة: نادر فكري، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٢.
٢٠. ميشال فوكو، بحث حول الفرد والسلطة، موقع انترنت.
٢١. الموسوعة العربية، مصطلحات سياسية، www.arab-ency.com
٢٢. أنطوان معلوف، المدخل إلى المأساة والفلسفة المأساوية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
٢٣. محمد بن هنيئان، النخب السعودية، دراسة في التحولات والاختناقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
٢٤. بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة: محمد الحسيني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.
٢٥. ولفريدو باريتو، فيلسوف فرنسي اقتصادي اجتماعي، توفي عام ١٩٢٣، صاحب مقولة "التاريخ هو مقبرة من الطبقات الارستقراطية"، له مؤلفات شهيرة في الاقتصاد والاجتماع والسياسة.
٢٦. إسماعيل علي سعد، نظرية القوة، بحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.
٢٧. Chautal/moaffe-Gramsci and Marxist theory/London/ keyan paul,1979,p 21-47
٢٨. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ورقة قدمت إلى مركز دراسات الوحدة العربية، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"،
٢٩. غازي فيصل، التنمية السياسية في العالم الثالث، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩٠.
٣٠. نقلاً عن محمد سيدا الحوار المتمدن، "مفهوم الاستبداد السياسي منذ العصر القديم وحتى عصرنا الراهن".
٣١. التعريفات من مقالة لـ "المؤسسة الألمانية للسياسات الليبرالية"، موقع إنترنت...
Fridrich Nauman Stifting
٣٢. د. مجدي الجزيري، الدولة والحرية عند هيجل... www.ahram.org.eg
٣٣. موقع انترنت "مفهوم الحرية عند هيجل" ... www.magalty.com
٣٤. جون ستوارث ميل، في الحرية، هارموندزورث، ١٩٧٤.
٣٥. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، ط ٥، ١٩٩٣.
٣٦. خلدون النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الفكر، المستقبل العربي، عدد ١٨٤، ١٩٩٤.
٣٧. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، الحق في حرية الرأي والتعبير، حالة قطاع غزة،

(١٩٩٤-١٩٩٨)، سلسلة الدراسات رقم ١٨، ص ٥.

٣٨. وردت نصوص المواثيق في وكالة قانونية موقع انترنت... www.startimes.com
٣٩. حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- انظر أيضاً: نزار أيوب، حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية، دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية، رام الله مؤسسة الحق، ٢٠٠١، ص ٢-٥.
٤٠. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات، رقم ١، غزة، ص ٢٤.
٤١. انظر بتوسع المادة ٢٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٥.
٤٢. قمة جنيف العالمية لمجتمع المعلومات، ٢٠٠٣.. www.radion ongrata.org
٤٣. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية، سلسلة تقارير قانونية، ٦٥، ٢٠٠٦، ص ٢٠.
٤٤. بلال البرغوثي، الحق في الإطلاع أو حرية الحصول على المعلومات، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٤.
٤٥. الصادق شعبان، حقوق الإنسان في الدساتير العربية، ج ١، شؤون عربية، عدد ٤٦، ١٩٨٧، ص ٢٠٢.
٤٦. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن، رام الله، ١٩٩٨، ص ٧٩، ص ١٠٨.
٤٧. وليم نصار، الدستور الذي نريد لفلسطين، مؤسسة مواطن، رام الله، ٢٠٠٤، ص ١٧٧.

الهوامش:

١. محمد حافظ يعقوب، الخديعة والكلمات، دراسة في مفهوم الاستبداد العادل، عدد ١٥، ١٦، ص ٦٣-٩٨، ١٩٩٢.
٢. برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٣٢، ١٩٩١.
٣. مجموعة مؤلفين، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٣١، ٦٤٦.
٤. رفيق عبد السلام بوشلاكة، الاستبداد المواتي العربي.. الجذور المواتية للاستبداد... الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص ٩٤.
٥. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٩.
٦. سعدي سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٧٣.
٧. المرجع السابق، ص ١٤٦-١٤٨.
٨. إيليا حريق، «التراث العربي والديمقراطية... الدهنيات والمسالك، المستقبل العربي، للسنة»، عدد ٢٥١، يناير ٢٠٠٠، ص ٧.
٩. سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، دراسات الوطن العربي، عمان، ١٩٨٨، ص ١٠٥.
١٠. أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٦٤.
١١. علي حرب، أوام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦، ص ٣٤.
١٢. عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة مقدمة إلى مركز دراسات الوحدة العربية، في ندوة فكرية عن المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، ص ٢٣١.
١٣. أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ٦٩.
١٤. علي حرب، مرجع سابق، ص ٣٥.
١٥. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن، رام الله، ١٩٩٨، ص ٣٠.
١٦. أمين معلوف، اختلاف العالم، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١، ص ١٦٨.
١٧. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية، مواطن، ١٩٩٨، ص ٧٩، ص ٩٥.
١٨. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٢٢، ٩٩٩.
١٩. أحمد زكي بدوي، قاموس العلوم الاجتماعية «بالإنجليزية»، ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٨٧.
٢٠. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مرجع سابق، ص ١٢.
٢١. جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٢، ص ٨٨.
٢٢. المعجم الفلسفي السوفييتي، موسكو، ١٩٨٥، ص ٤٠٩.
٢٣. ماكس فيبر، رجل العلم والسياسة، ترجمة: نادر فكري، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٨.
٢٤. ميشال فوكو، بحث حول الفرد والسلطة، موقع انترنت، ص ١٩٦-١٩٧.
٢٥. الموسوعة العربية، مصطلحات سياسية، www.arab-ency.com.
٢٦. أنطوان معلوف، المدخل إلى المسألة والفلسفة المساوية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٨٤.
٢٧. محمد بن هنتان، النخب السعودية، دراسة في التحولات والاختلافات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣.
٢٨. بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة: محمد الحسيني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٣.
٢٩. ولفريدو باريتو، فيلسوف فرنسي اقتصادي اجتماعي، توفي عام ١٩٢٣، صاحب مقولة «التاريخ هو مقبرة من الطبقات الأرستقراطية»، له مؤلفات شهيرة في الاقتصاد والاجتماع والسياسة.
٣٠. إسماعيل علي سعد، نظرية القوة، بحث في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، ١٩٨٠، ص ١٠٨.
٣١. توماس بوتومور، الصفوة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٢٧.

٣٢. محمد بن حنينان، النخب السعودية، مرجع سابق، ص ٢٥.
٣٣. المرجع السابق، ص ٢٦.
٣٤. توماس بوثومور، الصفوة والمجتمع، مرجع سابق، ص ١١.
٣٥. المرجع السابق، ص ٥٥.
٣٦. نفس المرجع، ص ٧٥.
٣٧. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٢٣.
٣٨. Chautal/ moaffe- Gramsci and Marxist theory/ London/ keyan paul, 1979, p 21-47.
٣٩. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ورقة قدمت إلى مركز دراسات الوحدة العربية، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، ص ٤٢٤.س
٤٠. غازي فيصل، التنمية السياسية في العالم الثالث، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩٠، ص ٦٨.
٤١. نقلا عن محمد سيد الحوار المتمدن، «مفهوم الاستبداد السياسي منذ العصر القديم وحتى عصرنا الراهن».
٤٢. التعريفات من مقالة لـ «المؤسسة الألمانية للسياسات الليبرالية»، موقع إنترنت ... Fridrich Nauman Stifting
٤٣. د. مجدي الجزيري، الدولة والحرية عند هيجل www.ahram.org.eg
٤٤. موقع انترنت «مفهوم الحرية عند هيجل» ... www.magalty.com
٤٥. جون ستوارث ميل، في الحرية، هارموندزورث، ١٩٧٤، ص ٧٠-٨٠.
٤٦. جون ستوارث ميل، مرجع سابق، ص ١٨٢.
٤٧. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، ط ٥، ١٩٩٣، ص ٤١.
٤٨. خلدون النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الفكر، المستقبل العربي، عدد ١٨٤، ١٩٩٤، ص ٢٨-٢٩.
٤٩. النقيب، مرجع سابق، ص ٣٧.
٥٠. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، الحق في حرية الرأي والتعبير، حالة قطاع غزة، (١٩٩٤-١٩٩٨)، سلسلة الدراسات رقم ١٨، ص ٥.
٥١. وردت نصوص المواثيق في وكالة قانونية موقع انترنت ... www.startimes.com
٥٢. حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- × انظر أيضاً: نزار أيوب، حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية، دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية، رام الله مؤسسة الحق، ٢٠٠١، ص ٢-٥.
٥٣. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة الدراسات، رقم ١، غزة، ص ٢٤.
٥٤. انظر بتوسع المادة ٢٠ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٥.
٥٥. نزار أيوب، مرجع سابق، ص ١٩.
٥٦. قمة جنيف العالمية لمجتمع المعلومات، ٢٠٠٣ .. www.radion ongrata.org
٥٧. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية، سلسلة تقارير قانونية، ٦٥، ٢٠٠٦، ص ٢٠.
٥٨. بلال البرغوثي، الحق في الإطلاع أو حرية الحصول على المعلومات، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٤.
٥٩. الصادق شعبان، حقوق الإنسان في الدساتير العربية، ج ١، شؤون عربية، عدد ٤٦، ١٩٨٧، ص ٢٠٢.
٦٠. المرجع السابق، ص ١٠٣، ص ١١٥.
٦١. نزار أيوب، مرجع سابق، ص ٢٠.
٦٢. جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن، رام الله، ١٩٩٨، ص ٧٩، ص ١٠٨.
٦٣. المرجع السابق، ص ٩١.
٦٤. المرجع السابق، ص ٢٤٤.
٦٥. وليم نصار، الدستور الذي نريد لفلسطين، مؤسسة مواطن، رام الله، ٢٠٠٤، ص ١٧٧.

قراءة استشرافية في اتفاق المصالحة الفلسطينية

صلاح أبو حطب *

مقدمة

بتاريخ ٣ يونيو / حزيران ٢٠١٤، وبعد انتظار دام أكثر من سبع سنوات تم الإعلان عن تشكيل حكومة التوافق الفلسطينية، أبرقت معها آمال جديدة بعهد يأمل الفلسطينيون أن يطوي صفحة سوداء من تاريخهم تراجععت فيه قضيتهم الوطنية، وضعفت قدرتهم أمام رأس الإمبريالية الاستعمارية في المنطقة وكانوا هدف للعدوان المستمر في قطاع غزة، وتهويد وابتلاع الأرض الفلسطينية في القدس والضفة الغربية، وأدارت إسرائيل ظهرها بصلف وعريضة غير مسبوقه للحقوق الوطنية الفلسطينية.

وعلى الرغم من هذا الانجاز، الذي ما زال جنيئاً، تنتاب العديد من المتابعين للشأن الفلسطيني الكثير من المحاذير وتموج في أذهانهم العديد من المخاوف التي تُعبر عن إدراك وفهم عميق، نابع من الواقع الذي خلفته سنوات الانقسام ورواسبها وأثقالها التي أرخت ظلالها على كافة المستويات، وتمددت معها مساحات المجهول لما هو قادم، من قدرة الفلسطينيين على تجاوز هذه المرحلة والتخلص من مظاهرها التي هيمنت على الحالة الفلسطينية، واتسمت بانقسام رأسي للمكون السياسي الفلسطيني.

وللبحث في المحاذير والمخاوف والسيناريوهات المتوقعة لاتفاق المصالحة والتي تبرز بشكل آني وعلى المدى البعيد، وأثرها على القضية الفلسطينية وعلى حركة حماس تحديداً كونها اللاعب الجديد في معادلة الصراع فيما بعد اتفاقيات أوسلو، وأحد أهم القوى المكونة للنظام السياسي الفلسطيني، وذات الحضور الجماهيري الواسع والتي لا زالت على علاقة شد ومناصبه للعداء مع العديد من القوى الإقليمية والدولية، وحاملة لواء المقاومة، سنتناول

توضيح العقبات الرئيسية أمام اتفاق المصالحة، والمحاذير على مستوى حركة حماس . وستناول بالتحليل أثر اتفاق المصالحة على حركة حماس من خلال رصد بعض الإرهاصات داخل الحركة وعلاقة ذلك بالاستحقاق المطلوب على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي، وكذلك السيناريوهات المترتبة على تشكيل حكومة توافق وإنجاز اتفاق ناظم للعلاقة ما بين فاعلين سياسيين لديهم برنامجين مختلفين، وعلاقتهم مع فاعل رئيسي وهو الاحتلال الإسرائيلي .

عقبات عامة أمام اتفاق المصالحة

إن المنطق والمفترض يقول أن تفعيل عناصر القوة الفلسطينية من خلال الوحدة الوطنية يدفع باتجاه واقع جديد يُشكل منصة إقلاع لبناء إستراتيجية ورؤية وطنية متماسكة ذات أهمية بالغة في معادلة الصراع، تتعزز من خلالها القدرة الفلسطينية على المواجهة والتصدي، وتعيد إنتاج وعي تحرري مدرك لحجم المخاطر والتآمر ، إلا أن محددات النجاح في هذا الإطار ليست بمعزل عن مدار تأثير وقوة جذب العامل الإقليمي والدولي ، والمشهد المائل أمامنا يشير على أن الرهانات على السير إلى نقطة متقدمة في هذا الاتجاه مليء بالألغام والعراقيل ، وبالتالي علينا إدراك ذلك وإلا سيعتبر الأمر هروباً من مواجهة واقع مائل أمامنا بقوة وجاثم على صدورنا . فالإستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة وإسرائيل القاضية بالتجزئة والتشطي للكيانات في المنطقة لا يمكن أن تقبل بإعادة إنتاج وحدة فلسطينية متماسكة دون دوافع تفوق المصلحة الوطنية الفلسطينية . فإسرائيل التي شنت حربين مدمرتين على قطاع غزة ، وبذلت جهد غير منقطع في تكريس واقع الانقسام ومأسسته ، في إطار رؤيتها المستقبلية لخارطة المنطقة القائمة على التجزئة والانقسام وسيادة حالة العدمية السياسية، لن تكتفي بالتعبير عن رفضها لموضوع المصالحة فقط ! وكأنها تسجل موقف متخوفة من أعبائه . وستعمل جاهدة بإجهاض هذا الاتفاق وخلق الأوراق مرة أخرى لإعادتنا إلى مربع التفكك . وفي ظل ما تقدم، ومن أجل قطع الطريق على كل محاولات الإفشال والعرقلة لإنجاز اتفاق المصالحة، وتجسيده واقع مُعاش، على الفلسطينيين تجاوز العقبات التالية:

- استمرار التباين في الرؤى وعدم القدرة على تجاهل الخلافات البنيوية والمفاهيمية بين الكتل السياسية المختلفة في الساحة الفلسطينية تحديداً بين كل من الفصائل الوطنية والإسلامية ، وبالتالي الإبقاء على حالة التمزق السياسي والأيديولوجي والفشل في التوافق على إستراتيجية موحدة تحدد ماهية المشروع الوطني وآليات ووسائل تحقيقه .
- تجاهل أو (عدم الأخذ بالحسبان) بطريقة جدية دور القوى الإقليمية والدولية الفاعلة والمؤثرة في الساحة الفلسطينية حيث ركائز الفعل والثقل مرتبطة بالإرادة الدولية التي

تتماهي مع إرادة الاحتلال، ربما يجادل البعض بأن في ذلك مجافاة للواقع حيث إن هناك إرادة دولية منحازة للفلسطينيين وقد تجسد الأمر بشكل جلي في التصويت لصالح الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وحملات المقاطعة ضد إسرائيل، وهذا صحيح، ولكنه لا يرقى إلى سياسة فرض الوقائع التي تنتهجها إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة والدول المحورية في الاتحاد الأوروبي، وبناء عليه، يبرز هذا الأمر كعامل تحدي أمام الفلسطينيين في قدرتهم على تفعيل وتعزيز القوى الذاتية من أجل التصدي لأدوات الهيمنة الاقتصادية ومحاولة التقليل وإضعاف دورها أمام الوحدة الوطنية.

- عدم الإبقاء على معادلة التحالفات (لعبة المحاور الإقليمية) من منظور حزبي ضيق متحلل من إجماع وطني قائم على تحديد عمق التحالف، ومداه وكيفية الاستفادة منه بأشكال عقلانية بعيدة عن المغامرة والانحيازات الكلية.
- عدم التعاطي الإيجابي مع حكومة الوفاق (تسهيل عملها) من قبل الدولة المصرية وهي مرتكز محوري من الناحيتين السياسية والجغرافية، وسيبقى هذا الأمر مرتتهن بالإرادة المصرية ومرتبطة بحسابات الأمن القومي المصري أكثر من ارتباطه بصعود طرف أو هبوط طرف في الجانب الفلسطيني من الحدود، وبالتالي فإن الآمال الكبيرة التي يعلقها الفلسطينيون على فتح معبر رفح وانتظام حركته هي شأن الفلسطينيين، وربما بتقديره تعتبر محاولة حل أزمة بالأمانى!..

المحاذير

يتضمن هذا البعد الحديث عن بعض المحاذير المتعلقة بتشابك العلاقات بين الفاعلين السياسيين المباشرين في معادلة الصراع على الساحة الفلسطينية، وهي محاذير تأخذ البعد التحليلي الاستنباطي ببعديه الواقعي والفلسفي وانعكاساته على مفهوم القضية الفلسطينية.

- أحد هذه المحاذير يتمثل بنجاح مساعي إسرائيل والمجتمع الدولي الحثيثة بترويض حركة حماس من خلال دمجها في إطار سياسي وإدخالها كعضو جديد في نادي الاعتدال السياسي في التعامل مع القضية الفلسطينية دون دفع الاستحقاق المطلوب، وهو التقدم على مسار التفاوض وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي هذا السياق، جرت مياه كثيرة من حيث عديد اللقاءات بين ممثلي الحركة والعديد من عرابي السياسات الإسرائيلية في العواصم الأوروبية. وهو أمر إن وقعت فيه حماس قبل الإنجاز الكامل للمشروع الوطني سيكون في غاية الخطورة كونه يسعى إلى تكريس واقع جديد بتفكيك أحد أقوى مكامن القوة الثورية في مرحلة الصراع الجديدة (ما بعد أوسلو) وغرس قيم الوعي المهزوم. وبالتالي تصبح الحركة ضحية ثقل الواقع السياسي والاقتصادي، الأمر الذي سيدخلها في إطار قوة جذب هياكل الهيمنة والسيطرة التي تمتلكها إسرائيل، الولايات المتحدة والغرب وأدواتها الإقليمية في المنطقة.

وربما نذهب أبعد من ذلك بان إدخال حركة حماس في نادي الاعتدال السياسي بالمنطقة ليست رغبة إسرائيلية فقط، بل هي رغبة العديد من الأطراف العربية في المنطقة والقوى الفلسطينية، سواء أصحاب البراغماتية الواقعية (Real politic)، أو أصحاب المشروع السياسي (أوسلو) تجنباً للحرج الذي تسببه سياسات الحركة المغامرة للأنظمة العربية أو لمسار اتفاقات السلام.

• تشكيل حكومة التكنوقراط وعلاقة ذلك بمفهوم القضية الوطنية: رغم أن مصطلح التكنوقراط قديم نسبياً حيث بدأ استخدامه مع بدايات الثورة الصناعية، إلا أن حكومة التكنوقراط مصطلح جديد على النظام السياسي في المنطقة. وبتقدير يهدف إلى إزاحة الأحزاب السياسية عن التصدر للحكم وإظهار عجزها في حمل المشاريع الوطنية فيما يتعلق بالتنمية، الديمقراطية، وتحسين جودة الحياة، بعد أن تعثر مشروع هذه الأحزاب في التحرير وإنجاز القضية الوطنية. فحكومة التكنوقراط تبدوا فكرة بسيطة وبراقة وذات بعد إيجابي ولكنها من زوايا أخرى متعددة تؤكد على تراجع دور الأحزاب وإظهار عجزها وفشلها وتحويل القيادات الوطنية (مسئولي الحكومة إلى سياسيين لا يمارسون السياسة)، أو بعبارة أخرى إلى موظفين في ترس بيروقراطي محكوم باشتراطات الجهات الدولية والتمويلية. وفي هذا الإطار، تقول الباحثة ليندا طبر: ما تنفك تقاليد السوق النيوليبرالي تعمل على نزعة الصفة الشرعية عن الهيكليات الجماعية (النقابات والأحزاب) وتهميشها في جنوب العالم، ولا سيما في السياق الكولونيالي في فلسطين، حيث تسهم المؤسسات المالية العالمية في تفكيك هذه الحركات (طبر، ٢٠١٣، ص ١٠). هذا الأمر بتقدير ي سوف يلقي بظلاله في مراحل متقدمة على علاقة المواطنين بالأطر التنظيمية الحزبية والسياسية وسيدفع نحو تعميق الهوية في ثقة المواطنين المتآكلة تدريجياً في الأحزاب السياسية وقطع الخط الفكري والعقائدي بين القاعدة والنخبة (القيادة) وإفشال قدرتها على استغلال هذا الخط في تحريك الجماهير واستغلال القوة الجمعية للشعب. كما سيرخي هذا الأمر ظلاله على المدى البعيد حيث سيؤدي إلى تمييع القيم الوطنية المقدسة التي تدعو إلى الكرامة، الاستقلال، رفض الذل والهيمنة لصالح قضايا أقل قيمة مقارنة بالأولى والقاضية بتحسين ظروف الحياة.

قراءة استشرافية في بعض آثار الاتفاق على المستقبل السياسي لحركة حماس

على الرغم من التقدير لموقف حركة حماس من موضوع المصالحة، إلا أنه لا يمكن قراءته من زاوية البعد الوطني الخالص وكفي! فقد وصلت الحركة إلى حالة من النضج السياسي القهري والمفروض قصراً عليها بفعل متغيرات الإقليم وتحديداً ثورة ٣٠ يونيو في مصر، التي

أدت إلى سقوط نظام الإخوان وفقدان عمق استراتيجي وحاضنة دافئة للحركة، وما تبعه من علاقة الشد مع الدولة المصرية ومجمل تداعيات الحصار التي غذت هذا النضج بشكل اصطناعي وسريع، ... وعلى الصعيد المحلي يتآكل رصيدنا في الشارع من حولنا، ويتكاثر الخصوم يوماً بعد يوم، ويطلب منّا الرحيل كل من لا يرون فينا الأهلية لقيادتهم، وهم اليوم كثر بل ويتزايد عددهم وتحريضهم يوماً بعد يوم، (يوسف ، أحمد). فقد أدركت الحركة أن مشروع الإخوان المسلمين أصيب بضربة قاسمة وبات من مسلمات الماضي وأن العلاقة من النظام المصري وصلت إلى مرحلة يصعب فيها الترميم على الأقل على المدى القصير وربما المتوسط. وبات من الواضح أن القرار المصري بمحاربة الإخوان (وفروعهم) لا هوادة أو رجعة عنه. وبعد مرور ما يقارب عام على أحداث هذه الثورة (ثورة ٣٠ يونيو) والإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، حيث تقوضت الآمال التي عانقت السحاب لدى حركة حماس. وبدأت الحركة خائبة الأمل من المحاور الإقليمية التي قضت السنوات السبع الماضية وهي تحلق في سماء برامجها المختلفة وتحالفاتها المتعددة، وبدأت أخيراً بإعطاء إشارات الرغبة بالهبوط الاضطراري، وبدوره قدم لها الرئيس الفلسطيني مهبط آمن مع ضمان سيادتها على حرم الطائفة ولو مرحلياً!

في ضوء ما تقدم كيف يمكن أن يؤثر هذا المشهد السريع والمختزل حول تجربة الحركة بعد انتخابات يناير ٢٠٠٦، على المستقبل السياسي للحركة من خلال التشخيص النقدي للتجربة؟ فالمرقب يلحظ بشكل جلي ارتدادات المرحلة (مرحلة الانقسام والتحلقي في أجواء الإقليم الغائمة، ومواجهة أعباء التفرد بالحكم وتداعياته بالفشل أو النجاح) معطوفة على إرهابات جديدة وعلو للصوت في طرح أسئلة كبرى حول المراجعة. وهذا الأمر يمكن متابعته من خلال رصد، قراءة وتحليل بعض الأدبيات الفكرية لقيادة الحركة من ناحية وبعض المختصين في الشأن السياسي الفلسطيني من ناحية أخرى. يقول الكاتب الفلسطيني أكرم عطا الله في مقال بعنوان، ماذا لو أدركت حماس مبكراً: ... انسحبت حماس من واجهة الحكم في قطاع غزة وكان الانسحاب سريعاً ومرتبكاً حال حتى دون إخراجه بما يليق بحركة فازت بالأغلبية في آخر انتخابات تشريعية، وقدمت ما يكفي من الشهداء والعمليات الجديرة بالاحترام بحيث بدا أنها فقدت كل شيء، صحيح أن زلزال الإقليم الأخير الذي كانت القاهرة مركزه جعل الأرض تهتز تحتها وأفقدتها توازنها، لكن أساس الأزمة بدأ في الصراع بين ثبات الايدولوجيا، ومرونة السياسة والذي أدى إلى ارتباك الخيارات مبكراً ولم يتدخل مفكرو الحركة لاستيراد تجربة قادرة على التنقل بمرونة بين الايدولوجيا والسياسة أو فض الاشتباك بينهما. (عطا الله، صحيفة الأيام، ٨ يونيو/ حزيران). وفي نفس السياق ولكن فيما يتعلق بحركة الإخوان المسلمين ككل، وهو مما لا شك فيه بأنه مترابط مع ما يحدث، فقد كتب نصري الصايغ بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢، في صحيفة السفير اللبنانية، مقال بعنوان «ربيع العسكر البائس»، جاء فيه: لماذا

يقرر الغنوشي الخسارة في ما هو رابح؟ أليس معيماً أن الفائز بأكثرية الأصوات، بالاقتراع، يقرر الخروج من السلطة؟ لا. السبب، ليس ذكاء، بل هو قراءة لواقع بات واضحاً وشديداً التعبير: «الإسلاميون» مرفوضون، ولو كانوا أكثرية عددية. مشروعهم، ضد الديمقراطية، ضد الحرية، ضد الحداثة. الذكاء لدى الغنوشي، أفضى إلى فهم الواقع التونسي، فاعتدل، والتقلبات الإقليمية والدولية، فأنحسر. وكان راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة التونسية، قد صرح لصحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٩ مايو/أيار ٢٠١٤، ... بأن حزب النهضة قرر التخلي عن الحكومة ولكنه لن يتخلى عن الحكم، (الغنوشي، صحيفة الشرق الأوسط). بمعنى آخر، يمكن القول بأن ما حدث في تونس، شرارة الربيع العربي، من تنازل عن الحكومة من قبل حركة النهضة، مع البقاء في الحكم (في أذرع السلطة الأقل كلفة بالابتعاد ولو مرحلياً عن شؤون الناس)، هو فهم للواقع السياسي ليس في تونس فقط ولكن على مستوى الإقليم الذي باتت شعوبه رافضة تعول الفكر الديني على الحكم وعجزه على الإيفاء بمتطلباته. ومن هنا يمكن التنبؤ بأن هناك إرهابات لبداية تشكل توجه جديد (ربما تجاوزاً نطلق عليه تيار إصلاحية) يدفع باتجاه واقع جديد أكثر براغماتية وديناميكية، ويحاول التأسيس إلى مراجعة وتشخيص شمولي ونقدي.

أما فيما يتعلق بحركة حماس، فقد كتب القيادي في الحركة، الدكتور أحمد يوسف، مقالاً بتاريخ ١٩/٢/٢٠١٤، نُشر على الموقع الإلكتروني لوكالة معاً الإخباري، بعنوان «الإسلاميون بين اليوم والأمس»، طرح فيه العديد من التساؤلات الكبرى حول المراجعة في الحركة حيث وضع خمس ملفات على أجندة مفكري الحركة وقياداتها السياسية والميدانية ليقدّموا - بعد المراجعات - معالم الرؤية حول المطلوب لتعزيز أو تعديل المسار، وهذه الملفات بتساؤلاتها المطروحة هي كالتالي: -

أولاً (المقاومة إلى أين؟، ثانياً) تجربة الحكم، أين أصبنا.. وأين أخطأنا؟، ثالثاً) المشروع الوطني في بعده السياسي، إلى أين؟، رابعاً) موقع حماس من المرجعية الفلسطينية، هل هي جزء من منظمة التحرير أم فصيل يغرد خارجها؟، خامساً) إعادة بناء تحالفات الحركة بالمنطقة؛ كيف يمكننا استعادة التواصل مع عمقنا العربي والإسلامي؟

تشير هذه العناوين أن هناك بحث في مرتكزات شاملة تقوم عليها الحركة فيما يتعلق بالمقاومة والجمع ما بينها وما بين الحكم، وعلاقة الحركة بالمجموع الفلسطيني من خلال إطار منظمة التحرير والعمق العربي والإسلامي. ولكن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية هو إلى أي مدى يمكن أن تذهب الحركة في هذا التوجه الجديد؟ وما أثر ذلك على جوهر وجود الحركة كحركة مقاومة ضد الاحتلال استمدت عمقها المحلي والعربي الإسلامي من هذا الموقع؟ يندفع ويبرز

هذا التساؤل إلى الواجهة في سياق موافقة الحركة على الالتزام بالمشروع السياسي لحركة فتح والسلطة الفلسطينية، فقد صرح الرئيس الفلسطيني مراراً أن هذه الحكومة الفلسطينية الجديدة (حكومة الوفاق) هي حكومته وأنها تبني البرنامج السياسي الذي يقوده هو، وأن حماس توافق على هذا البرنامج مشدداً على أن هذه الحكومة هي حكومة الشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، فهذا بتقديري إذا ما تمت قراءته من خلال البعد الأيديولوجي المكون الأساسي للحركة بعيداً عن الرومانسية الأدبية في الموقف والخطاب سرعان ما سيصبح سيف مسلط على رقبة الحركة (حركة حماس) بفعل الاشتراطات الدولية والإسرائيلية للاعتراف بالاتفاقات الموقعة والاعتراف بإسرائيل. وستكون الحركة أمام مأزق من اتجاهين:

١. لن تستطيع الحركة إعطاء أي التزام واضح بهذا الشأن لأنها بذلك ستتخلى عن مرتكز أيديولوجي عقائدي في ميثاقها سيما المادة الحادية عشرة من ميثاقها التي تنص على أن فلسطين أرض وقف إسلامي، وإن أقدمت الحركة على هذا الأمر سوف يكون له تداعيات خطيرة على مستقبل الحركة وعلى بنينها العقائدي وكذلك علاقتها بالتنظيمات الأخرى. فحركة حماس رغم أنها الكتلة الأكبر في التنظيمات الإسلامية العاملة في الساحة الفلسطينية، إلا أنها ليست وحدها وستكون أمام تحدي من نوع آخر، إما بالإقناع، وهذا صعب جداً، أو التصدي والمواجهة، وهذا أصعب، لتيارات حليفة ولكنها متشددة مثل (الجهاد الإسلامي) أو تيارات وحركات سلفية، تنمو في قطاع غزة، ضمن مسلسل وبرنامج معين في تغذية حالة التطرف واستخدامها كأداة في حالات الصراع الداخلي ونشر الفوضى والعدمية في الإقليم ككل!

٢. لن يكون أمام الحركة هامش مرن بالمناورة أو إدارت الظاهر أمام المتطلبات الدولية، الإقليمية والمحلية فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل حيث ستكون تحت الضغط الدولي والتيارات الوطنية الفلسطينية المنخرطة في عملية التفاوض مع إسرائيل للقبول بنتائج عملية السلام التي أفرزتها (اتفاقيات أوسلو، التي لن تكون في ظل كل المؤشرات أكثر من سلام اقتصادي)، وبالتالي عليها مواجهة تيار داخلي محدد، لا يمكن التنبؤ بحجمه وقوته حتى اللحظة، يطالبها بالانحياز إلى مربع الرفض والانتصار إلى المبرر الأدبي والأخلاقي المؤسس للحركة ورفضاً الواقعية السياسية لما فيها من مجافاة للشعارات المرفوعة منذ عقود، وهذا الأمر ربما يعيدها إلى حالة المربع الأول من الصدام مع برنامج السلطة.

على العموم، من المبكر تقييم جدية هذه المراجعات وكونها جذرية ومن ضرورات المراجعة والتقييم وتحسين الأداء أم إرهابات لا تتعدى حركة الاستثناس بالرأي أو شكلاً تجميلاً أو أداة للتراجع (one step back) خطوة للخلف، للخروج من المأزق العام تحت ضغط الواقع السياسي. وبتقديري فإن سهم هذه المراجعات والإرهابات لن يستطيع الدوران في فلك أكثر من نصف دائرة. فدورانه في دائرة مكتملة له استحقاقات سياسية وأيديولوجية ربما

تتطلب تغيرات جذرية في هيكلية الحركة وهيكلية النظام السياسي الفلسطيني ككل.

السيناريوهات المتوقعة

وللانتقال للبحث في السيناريوهات المتوقعة من اتفاق الوفاق الوطني تبرز أمامنا ثلاث سيناريوهات رئيسية أمام (اتفاق المصالحة):

السيناريو الأول:

المضي قدماً في اتفاق المصالحة واعتبار حكومة التوافق مدخلاً وخطوة أولى من خطوات كثيرة في سباق ماراتوني طويل للمراجعات الجدية، وردم هوة الخلافات حول، تعزيز متركزات العمل الجمعي في البناء، استخلاص العبر مما حدث والاستفادة منه في محاولة تطوير الموقف الفلسطيني في استغلال الإمكانيات الفلسطينية وإنشاء حركة جماعية ضد الاحتلال. وفي هذا السياق، علينا أن ندرك أن الاحتلال سوف يُقدم على خطوات تصعيدية لإفساد أجواء المصالحة من قبيل تصعيد وتيرة الاعتداءات، السعي المستمر إلى عرقلة عمل حكومة التوافق، منع تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية، وممارسة الضغوطات السياسية على الرئيس أبو مازن.

السيناريو الثاني:

أطلق العديد من المراقبين وصفه على الحكومة الحالية (حكومة الوفاق) بأنها حكومة مؤقتة وبمهام محددة. ولكن على الرغم من ذلك فإن أمامها من التحديات الداخلية والإقليمية الشائكة ما يجعل قدرتها على الإيفاء بهذه المهام محل شك لدى الكثيرين، ومن هنا فإن السيناريو المطروح هو عدم قدرة الاتفاق على الصمود في ظل التحديات المباشرة والتي تشكل قضايا شائكة على طاولة الحكومة وهي: إزالة مظاهر الانقسام، توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية، إعادة هيكلية الأجهزة الأمنية، التحضير إلى انتخابات تشريعية حتى نهاية العام. وبتقديري سيكون أهم الاستحقاقات التي تواجه الحكومة الجديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي هي:

١. قدرتها على تحمل الأعباء الاقتصادية وتأمين رواتب الموظفين في ظل ميزان اقتصادي مختل بل ومعدم وجهاز بيروقراطي متضخم حيث ألفت حركة حماس ثقل جهازها البيروقراطي الذي تكون بعد أحداث يونيو ٢٠٠٧، في وجه هذه الحكومة، وأشد ما أخشاه هو الاعتماد على المنحة القطرية لمدة زمنية محدودة ربما يقودنا إلى تكريس أعماق للارتهاق إلى الخارج في توفير فاتورة السلطة الفلسطينية الشهرية، أما من الناحية

السياسية، فإن الحضور القطري من خلال المنحة والدعم القطري للحكومة ربما يسبب انزعاجاً شديداً لأطراف عربية أخرى لا يروق لها هذا التدخل أو الدور .. !

٢. الدعوة إلى انتخابات وهي قضية محل شك حول قدرة الحكومة الحالية (حكومة التوافق الوطني)، على الإعداد لها في هذه الفترة الزمنية وإمكانية إجرائها من حيث المبدأ للكثير من الدواعي المتعلقة ربما بعدم رغبة بعض الأطراف. وللحديث عن الانتخابات وما قد تفرزه وشكله على النظام السياسي الفلسطيني والحالة الفلسطينية ربما يقودنا إلى الحديث عن عودة إلى المربع الأول .. !

٣. سلاح المقاومة، سيبقى هذا الأمر أحد صواعق التفجير القابلة للاشتعال في كل لحظة فيما يتعلق بالعلاقة مع الأجهزة الرسمية للسلطة، ومنابع القلق والخوف الرئيسة من استغلال الاحتلال لهذا الوضع القائم في رفع وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية ووضع الأطراف أمام تحدي الالتزام أو الانفلات وفي كلا الحالتين سوف تستغل إسرائيل الوضع عبر شيطنة التحالف القائم أو الطعن بأهلية المقاومة، كما حاولت خلال السنوات الماضية لزعزعة الثقة العامة في التنظيمات ومحاولة تعريتها شعبياً من خلال اللعب على وتر أن المقاومة أفضل من قام بالمحافظة على الهدوء على حدود قطاع غزة مع فلسطين!

السيناريو الثالث .. بقاء الوضع الراهن على حاله :-

إذا لم تشكل المصالحة وسيلة إلى إعادة ترميم داخلي لإعادة مكان القوة الفلسطينية، سوف تعتبر الحكومة جزء من معالجة الأزمة بالهروب للأمام وبالمسكنات المؤلمة التي تزيد من الألم بعد انتهاء مفعولها، وسوف ندخل في حالة مراوحة في المكان لمدة زمنية غير معلومة ولن تتمكن من إجراء انتخابات جديدة، أو إزالة مظاهر الانقسام، وسنكون عرضة للعديد من التجارب الإسرائيلية من خلال فتح قنوات توتر على حدود قطاع غزة، سيناء، ومحاولات توريث القيادة الفلسطينية في مسئولية قطاع غزة دون قدرة هذه القيادة على إحداث أي فعل على الأرض لفقدانها القدرة التنفيذية، وسنركز على ثقافة الإرجاء لكل الملفات. وبناء عليه سيدخل المجتمع الفلسطيني ككل في دائرة الانتظار التاريخي، بانتظار المخلص مع اتساع في كل الاتجاهات لدائرة المجهول. وان كانت الدراسة تميل إلى ترجيح هذا السيناريو في ظل المعطيات والمحددات الماثلة على الأرض والتي لمسناها من خلال الحس الفلسطيني المتولد من تراكم المعاناة والفهم العميق لما يجري والمشكل لمخزون الوعي واللاوعي وهي القاعدة الأساسية للتحليل.

في النهاية يجب ألا يغيب عن أذهاننا ولو للحظة واحدة أننا في إطار مخطط جديد يقضي إلى تكريس هندسة جغرافية وديمقراطية تُفضي إلى بلورة هيكلية جديدة لمفهوم القضية الوطنية وأدوار الفاعلين السياسيين.

الهوامش:

- طبرا، ليندا، قوة الشعب: الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، ص ١٠، ٢٠١٣.
- يوسف، أحمد، خيارات حماس الصعبة والأفق المسدود، وكالة معاً الإخبارية، أبريل ٢٠١٤، ٤.
- عطا الله، أكرم، ماذا لو أدركت إسرائيل حماس مبكراً، صحيفة الأيام، ٨ يونيو/حزيران، ٢٠١٤).
- الصايغ، نصري، ربيع العسكر اليائس، صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠١٤/٦/٢.
- يوسف، أحمد، الإسلاميون بين اليوم والأمس، وكالة معاً الإخبارية، ٢٠١٤/٢/١٩.

اللاجئون الفلسطينيون بسوريا و المصير المجهول

ريهام عودة *

مقدمة:

تُعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر المواضيع الشائكة في ملف القضية الفلسطينية ، وهي من أصعب الملفات التي مازالت متداولة ومفتوحة في أروقة الأمم المتحدة وعمليات التفاوض المتكررة بين الفلسطينيين و الاسرائيليين ، حيث لم يتم التوصل حتي الآن لحل عادل وعملي لقضية أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية وفي الشتات .

ويتوزع معظم اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية بقطاع غزة و الضفة الغربية ، أما البقية فهم متواجدون خارج الأراضي الفلسطينية في بعض الدول العربية مثل لبنان وسوريا و الأردن .

وقد أصبحت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات أكثر تعقيداً ابان فترة الصراع السوري الداخلي ، حيث يعاني معظم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من أزمة الصراع المحتدم في سوريا ، فقد وقع عدد كبير منهم ضحية هذا الصراع و تأثروا بشكل مباشر من أحداث العنف الدائرة ، مما أدى بهم في نهاية المطاف للهجرة مرة ثانية والهروب من الأراضي السورية في اتجاه بعض الدول العربية المجاورة أو الدول الأوروبية ، فأصبح اللاجئ الفلسطيني يشعر بالتشتت مرة أخرى متجهاً بذلك نحو مستقبل مجهول في ظل حرمانه من العودة إلي وطنه الأصلي فلسطين ومعاناته من وطنه المؤقت في سوريا .

ويشكل اللاجئين الفلسطينيين بسوريا نسبة كبيرة من عدد لاجئي فلسطيني الشتات حيث حسب سجلات الأونروا بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين بسوريا قبل فترة الصراع السوري نحو ٥٠٠ ألف لاجئ فلسطيني ، لكن هذا العدد انخفض بعد اشتعال الصراع بسوريا إذ تشرّد نحو ٦٣٪ من هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين و أصبحوا مهجرين داخل سوريا وخارجها .

ويقطن معظم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا عادة ضمن اثني عشر مخيماً تشرف عليهم رسمياً وكالة الغوث الأونروا، ويعتبر مخيم اليرموك من أكبر المخيمات الفلسطينية في سوريا حيث حسب سجلات الأونروا فإن عدد سكانه يبلغ نحو أكثر من ١٤٤ ألف لاجئ فلسطيني ، وقد شهد سكان هذا المخيم أحداث عنف فظيعة وحصار مشدد جراء الاقتتال السوري الداخلي خلال عام ٢٠١١ .

و بالرغم من الظروف القاسية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون بسوريا خلال هذه الآونة، إلا أننا نستطيع أن ننكر أن حياة اللاجئين الفلسطينيين بسوريا بالسابق أي قبل فترة الصراع السوري الداخلي كانت تتسم بالاستقرار نوعاً ما ، وكانت توصف بأنها جيدة مقارنة بوضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فعلى سبيل المثال منحت التعديلات الخاصة في القوانين السورية الفلسطينيين من أبناء النزوح الأول حق العمل والتنقل والانخراط في التجارة ، لكن في ذات الوقت لم يتم الغاء بشكل كامل القيود المفروضة على شراءهم للأراضي بسوريا . وقد عدل المشرع السوري القوانين بما يكفي لتسهيل عملية دمج اللاجئين الفلسطينيين اقتصادياً و ذلك من أجل استيعابهم بشكل كامل في المجتمع، فحصل اللاجئ الفلسطيني بشكل جزئي على بعض حقوق متساوية لنظيره السوري في التملك والتوظيف والتعليم والصحة، مع بعض النواقص في ما يخص تملك العقارات، وحرمانه من الوصول إلى مراكز سياسية حساسة أو التصويت والترشح للانتخابات البرلمانية والرئاسية، باعتباره غير مواطن وذلك من أجل المحافظة على الموقف السياسي السوري المرتبط بعدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

الهروب من سوريا

ومع اندلاع أحداث العنف و الاقتتال الداخلي بسوريا عام ٢٠١١ تغيرت الأمور و انقلبت رأساً على عقب فأصبحت حياة اللاجئ الفلسطيني بسوريا محفوفة بالخطر و أصبح يعيش هؤلاء اللاجئون في ظل أوضاع انسانية حرجه و ظروف مأساوية ، بالرغم من أنهم لم يكونوا طرفاً بالنزاع ، لكن تواجدهم بالمدن و المخيمات السورية جعلهم يتأثرون بشكل سلبي و خطير بتطورات الصراع الداخلي السوري، وذلك مثلهم مثل المواطنين السوريين الأصليين . لذا نتيجة لهذا الصراع المحتدم في سوريا أصبح اللاجئون الفلسطينيون معرضين كغيرهم من المواطنين السوريين الي النزوح و الهجره مرة أخرى بعد عقود من الاستقرار المؤقت في مخيمات اللاجئين التابعة للأونروا.

و مع استمرار الصراع السوري لأكثر من ثلاث سنوات تقاضت أوضاع لاجئي فلسطين في

سوريا و أصبحت أكثر سوءاً ، حيث أن شبكات الدعم والمجتمعات التي قاموا ببنائها على مدى عقود من الزمن يتم تدميرها الآن بشكل سريع ، و أصبح الترحيب الذي لاقوه سابقاً يتضاءل بشدة ، فأولئك الذين فروا إلى لبنان والأردن ومصر يجدون أنفسهم في وضع قانوني محفوف بالخطر ، ويواجهون ظروفاً معيشية صعبة إلى حد أن العديد منهم أصبحوا يفضلون العودة إلى سوريا مرة أخرى رغماً عن أية أخطار تهددهم.

و تعود أسباب عدم ترحيب بعض الدول العربية بالاجئي فلسطين الفارين من سوريا هو خصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين الذي لا يمتلكون جوازات سفر فلسطينية رسمية مما جعلهم ذلك يعيشون في أوضاع صعبة تقيد من حرية تنقلهم عبر الحدود ، فاللاجئ الفلسطيني الهارب من سوريا ليس مرحب به بشكل كبير بالأردن حيث تفرض السلطات الأردنية إجراءات مشددة على عملية نزوح الفلسطينيين و الإقامة في أراضيها فقد صرح رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور لصحيفة الحياة في 27 تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ، قائلاً بأن ”الأردن اعتمد قراراً سيادياً واضحاً وصريحاً بعدم السماح لعبور من قبل إخواننا الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر سورية إلى الأردن“.

ويزداد الأمر تعقيداً أكثر في لبنان الذي يشعر بالانزعاج من وجود اللاجئين الفلسطينيين في مخيماته منذ زمن طويل والذي شهد منذ ارتفاع وتيرة العنف في مخيم اليرموك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ، وخلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ، تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى أراضيه ، حيث يتم حالياً إيواء أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين من سوريا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان التي تعاني بالأصل من الاكتظاظ ويكافح فيها اللاجئين الفلسطينيين في خضم وضع يتسم أصلاً بالقيود على حقوقهم ونقصاً لوصول إلى الخدمات العامة أو فرص العمل.

أما بالنسبة لهروب اللاجئين إلى مصر فقد سمحت الحكومة المصرية إبان حكم الرئيس المخلوع محمد مرسي للاجئين الفلسطينيين بالدخول إلى الأراضي المصرية خاصة لحملة الوثائق المصرية وذلك للمكوث مؤقتاً في مصر إلى حين انتهاء الأزمة في سورية، لكن الأمر اختلف مؤخراً في ظل التغيير السياسي في مصر ورحيل حكم الإخوان المسلمين ، حيث أصبح يتعذر السماح لفلسطينيين سورية من حملة الوثائق السفر إلى مصر من مطار بيروت، وذلك بناء على تعليمات من السلطات المصرية الحالية . و على صعيد آخر رحبت بعض الدول الأوروبية مثل السويد و النرويج بهجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها و قدمت لهم تسهيلات كبيرة في إجراءات الهجرة مع توفير لهم الدعم الإنساني والمساعدة القانونية.

أزمة مخيم اليرموك

يعتبر اللاجئيين الفلسطينيين القاطنين في مخيم اليرموك بسوريا من أكثر الفئات تضرراً جراء أحداث الصراع السوري المسلح، حيث شهد المخيم في منتصف شهر ديسمبر/كانون الأول من العام ٢٠١٢ حملة عسكرية كبيرة من قبل نظام الأسد بعد أن تقدمت قوات المعارضة من الأحياء الجنوبية في دمشق، وتم قصف جامع عبد القادر الحسيني في المخيم والذي كان يؤوي الكثير من النازحين من الأحياء المجاورة فسقط العديد من الأشخاص بين قتيل وجريح، ثم اندلعت بعد ذلك اشتباكات عنيفة بين الجيش النظامي السوري والجيش الحر مع تدخل بعض العناصر الفلسطينية التي انشقت عن اللجان الشعبية التابعة لأحمد جبريل، مما أدى الي اشتعال الأوضاع أكثر فأكثر عندها بدأت موجة نزوح للأهالي بأعداد هائلة.

و أخذت الاشتباكات تتصاعد داخل المخيم فتعرض مخيم اليرموك في شهر سبتمبر / أيلول ٢٠١٣ لأسوأ حصار حيث حوصر نحو ٢٠ ألف لاجئ فلسطيني مما يقطنون المخيم من قبل الجماعات المسلحة وقدمت جوعاً عدد كبير من اللاجئيين الفلسطينيين من الأطفال والنساء والشيوخ وذلك حتى بداية شهر فبراير/ شباط ٢٠١٤.

وقد ظهرت في الأفق عدة محاولات ومبادرات لإنقاذ الوضع الإنساني في اليرموك، حيث تم محاولة توصيل سلات غذائية و مساعدات طبية لسكان المخيم من قبل بعض المؤسسات الاغاثية، لكن القوات المسلحة المحاصرة للمخيم منعت دخولها وقامت بنهبها ليلاً، و كانت هناك مبادرة ثانية تقضي بإخراج ثلاثمائة مريض وجريح من سكان المخيم، وكان أغلبهم نساء وأطفال، غير أن قوات النظام المحاصرة قامت بإطلاق النار عليهم لدى خروجهم ما دفعهم إلى العودة أدراجهم.

أما في الأراضي الفلسطينية فقد انطلقت عدة حملات ومبادرات من أجل جمع تبرعات لدعم سكان المخيم حيث كانت هناك واحدة من أضخم الحملات الإعلامية لنصرة اللاجئيين الفلسطينيين المحاصرين في مخيم اليرموك في سوريا سميت تلك الحملة بعنوان «هنا مخيم اليرموك»، وشاركت في الحملة أكثر من ٦٠ محطة إذاعية فلسطينية، اشتركت جميعها في بث موحد، لكن للأسف جميع هذه المبادرات والمحاولات للمساعدة لم تثمر شيئاً وبقي سكان مخيم اليرموك يعانون بشكل يومي من أحداث العنف والحصار.

الدعم الدولي للاجئين الفلسطينيين بسوريا

من المعروف لدى الجميع ، أن وكالة غوث اللاجئين -الاونروا هي من أولى المنظمات الدولية التي تهتم بشكل مكثف في قضية اللاجئين الفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية و الدول العربية مثل سوريا و لبنان و الاردن ، فهي تقدم العديد من الخدمات الانسانية لهؤلاء اللاجئين في تلك المناطق المذكورة ، لكن مع اندلاع أحداث العنف بسوريا وبشكل متسارع ألقى هذا الصراع السوري الداخلي بظلاله على نشاط الأونروا وقدرتها على التواصل مع كافة مكاتبها الفرعية في المحافظات السورية ، فقد تأثرت الخدمات التي تقدمها الوكالة في بعض المناطق خاصة التي تعتبر ساخنة نتيجة صعوبة الوصول إلى هذه المناطق في ظل العمليات العسكرية ، وكانت بوادر هذا التأثير صعوبة الوصول إلى مخيم درعا بعد بدء الحكومة السورية عملية ضد المدينة ، لذلك قامت الأونروا بتعليق خدماتها للاجئين الفلسطينيين في درعا وما حولها .

و تحاول وكالة الغوث الاونروا أن تكون محايدة و أن لا تتدخل في الشؤون السياسية للدول التي تعمل ضمن نطاقها حيث تكتفي فقط بمناشدة الأطراف المتنازعة بالهدوء و تقوم برفع تقارير للأمم المتحدة حول الوضع الانساني للاجئين الفلسطينيين بسوريا و تحاول الأونروا أن تبذل جهود حثيثة من أجل محاولة استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا ضمن المخيمات التي ترعاها في لبنان مما أثقل من الأعباء المالية على وكالة الغوث التي وجد طاقمها نفسه ملزما بتقديم خدمات طبية لهؤلاء اللاجئين ضمن عيادات الاونروا أو استيعاب أطفال اللاجئين بمدارس الاونروا .

وبعيدا عن خدمات وكالة الغوث الأونروا برز هناك في الأفق دور أخر لمنظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة ألا وهي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، حيث حاولت تلك المنظمة أن تتدخل في عملية تسهيل اجراءات هجرة اللاجئين الفلسطينيين من سوريا لكن محاولاتها باءت بالفشل بسبب رفض الدول العربية لتدخلها في شؤون اللاجئين الفلسطينيين، فقد اعتبرت الدول العربية أن وكالة الأونروا وحسب التفويض المعطى لها، هي الجهة الوحيدة المخولة للتعاطي مع الوضع المستجد للاجئين الفلسطينيين ،وأولاً لكونهم فلسطينيين ،وثانياً كونهم انتقلوا إلى دول أخرى مشمولة بنشاطات الوكالة و اعتبرت أيضا تلك الدول أن دخول المفوضية العليا على خط إغاثة هؤلاء سيؤدي إلى المساس بدور وكالة الأونروا ويصعب في مصلحة بعض الدول الداعية إلى شطبها وإلغائها .

لذا نتيجة للانتقادات العربية ضد تدخل المفوضية اعتبرت المفوضية فلسطيني سورية غير متساوين مع السوريين الذين لجأوا إلى البلدان نفسها وذلك حتى لا يتعارض عمل المفوضية مع عمل الاونروا، لكنها في نفس الوقت اهتمت بالمقابل بفلسطيني سورية الذين توجهوا إلى تركيا على اعتبار أن تركيا لا تدرج في نطاق الدول التي تعمل فيها وكالة الأونروا. واليوم تشدد المفوضية العليا على الفقرة الثانية من موادها والتي تنص على أن اللاجئين الفلسطينيين هم لاجئون بحكم الواقع ويجب حمايتهم من قبل المفوضية وذلك في حال توقفت هيئات أخرى في الأمم المتحدة من تقديم المساعدة والحماية لهم.

الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين الفلسطينيين بسوريا

اتسم الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين الفلسطينيين بسوريا بالغموض وعدم الوضوح وذلك في بداية أزمة الصراع السوري الداخلي حيث حاولت منظمة التحرير الفلسطينية اتباع سياسة النأي بالنفس وعدم التدخل بالشئون السورية الداخلية فلم يصدر عن المنظمة بيان واضح يتعلق بقضية الصراع السوري الداخلي بسوريا، إلا أنها في سياق متصل أدانت المنظمة الأحداث التي حصلت في مخيم اليرموك بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ٢٠١١ أو ما عرف بأحدث الخالصة حيث قالت اللجنة في بيان صحافي: إنها « ترفض بحزم أية مبررات أو ذرائع لهذا العمل الإجرامي الجبان الذي يخرج عن أبسط التقاليد الوطنية الفلسطينية والذي يرقى إلى مستوى الجريمة، جريمة القتل الجماعي دون تمييز، من قبل جماعات الجبهة الشعبية - القيادة العامة»

ومع اشتعال الصراع بسوريا وتعرض اللاجئين الفلسطينيين بسوريا للعنف والهجرة القسرية والحصار بدأت قيادة منظمة التحرير بإدانة طرفي النزاع حيث وصف أمين سر المنظمة ياسر عبد ربه لوكالة رويترز قصف مخيم الرمل باللاذقية من قبل النظام في شهر أغسطس/أب عام ٢٠١١ بأنها «جريمة ضد الإنسانية»؛ وكانت زيارة وفد منظمة التحرير لدمشق برئاسة زكريا الأغا في شهر فبراير/أشباط عام ٢٠١٣ تعبيراً عن رغبة قيادة المنظمة في لعب دور أكثر فاعلية فيما يتعلق بالفلسطينيين المقيمين في سورية، غير أن الأمر لم يخلُ من مجاملة للنظام، خاصة وأنه ناقش قضية تقييد المخيمات، دون اللقاء مع أي جهة من جهات المعارضة، التي تسيطر فعلياً على مخيم اليرموك؛ إضافة إلى تصريح عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة عبد الرحيم ملحوق لقناة القدس بالتزام مع وجود الوفد في دمشق، «بأن ما يجري في مخيم اليرموك يتحمل مسؤوليته الجيش الحر».

وقد حاولت دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير بذل الجهود من خلال عدة جولات

لرئيس الدائرة في مساعي دائمة ومتواصلة لتحديد اللاجئين الفلسطينيين في سورية عن دائرة الصراع الدائر هناك ولضمان توفير المساعدات الإنسانية لهم، لكن جهودها باءت بالفشل حيث لم تفرق الحرب السورية بين المواطن السوري و اللاجئ الفلسطيني بل عانى الكثير من اللاجئين الفلسطينيين من نتيجة الصراع خاصة في مخيم اليرموك الذي مازال محاصراً من قبل مسلحين وقوات نظام الاسد. ولقد شكلت المنظمة لجنة خاصة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بقيادة الدكتور أحمد المجدلاني ، قامت بتقديم مبادرة من أجل ايجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك حيث حاولت المنظمة عبر تلك المبادرة تقديم حل سياسي ينهي تواجد المسلحين داخل المخيم، وتصويب أوضاع المسلحين، مشددة أن السلاح الفلسطيني سيحدث توترات فقدنصت مبادرة القيادة العامة على حل أمني يسمح بتواجد مسلحين من عناصرها لحفظ الأمن داخل المخيم ، لكن جهود تلك اللجنة انهارت لحل ازمة المخيمات الفلسطينية في سوريا بسبب اعاققة قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتلك الجهود وتمسكها بالحل الأمني بدل السياسي ما دفع بعودة المسلحين مرة أخرى لداخل مخيم اليرموك.

أما بالنسبة للفصائل الفلسطينية الأخرى ففي بداية الأزمة السورية حرصت معظم الفصائل الفلسطينية بشكل عام على إبداء موقف حيادي تجاه الأحداث في سورية، غير أنها معظمها لم يخف تعاطفه مع الشعب السوري ومطالبه المحقة في الحرية والديمقراطية، مع الدعوة إلى قطع الطريق على التدخل الأجنبي الخارجي، وعلى عدم توريط المخيمات خصوصاً في النزاع المسلح بين الطرفين. فعلى سبيل المثال عبرت حركة حماس حول موقفها من الصراع السوري الداخلي بقولها أن تدعم الإصلاح والديمقراطية في سوريا و لم تعلن صراحة دعمها لنظام الأسد بالرغم أن كان لديها بالسابق علاقات قوية مع نظام الاسد قبل الأزمة إلا أن قيادة الحركة لم تخفي دعمها لموقف الثوار في سوريا لذا فقد كانت تقديرات حماس للأزمة تدفع بكوادرها الرئيسية لمغادرة سورية، تمهيداً لنقل كامل مكتبها السياسي من دمشق، وهو ما وسّع من دائرة الانتقاد لها في وسائل إعلام النظام والموالين له، ووصلت إلى درجة الهجوم المباشر على شخص رئيس المكتب السياسي خالد مشعل على التلفزيون الرسمي في ١ أكتوبر/ تشرين الأول لعام ٢٠١٢ ، بعد خطابه في مؤتمر العدالة والتنمية التركي في أنقرة في اليوم السابق، والذي أعلن فيه تأييده ثورة الشعب السوري، وهو ما أعقبه إغلاق مقرات المكتب السياسي للحركة في دمشق ومصادرتها من قبل النظام.

وعلى النقيض من موقف حركة حماس ، انحازت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للنظام الأسد فقام أحمد جبريل بتأييد الأسد لدى اجتماعه بالفصائل الفلسطينية، وتلقت الجبهة دعماً لتشكيل قوات أمنية منذ شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢ أطلق عليها "اللجان

الشعبية“، انتشرت بشكل مركز في مخيم اليرموك. واصطدمت مع الجيش الحر في المناطق المتاخمة للمخيم طوال أكثر من أربعة شهور، سقط خلالها مئات الضحايا الفلسطينيين، وبقي هذا الحال إلى أن دخلت مجموعات الجيش الحر مخيم اليرموك، إثر انهيار لجان القيادة العامة، بعد انشقاق العشرات منهم على خلفية قصف الطيران الحربي لمسجد عبد القادر الحسيني في شهر كانون الأول لعام ٢٠١٢، والتسبب باستشهاد أكثر من ١٥ شخصاً.

مستقبل اللاجئين الفلسطينيين بسوريا

و أخيراً لا يسعنا ، إلا أن نتساءل هنا عن مستقبل ومصير اللاجئين الفلسطينيين بسوريا ، حيث مازالت حتى تلك اللحظة قضية هؤلاء اللاجئين ثانوية وتكاد أن تكون منسية بالنسبة للفصائل الفلسطينية وهي لا تنال اهتمام دول العالم العربي ، بل أصبحت تشكل ثقل وعبء على بعض الدول العربية التي تتهرب من تقديم الدعم و المساعدة للاجئين بحجة بعض الاجراءات الأمنية و البيروقراطية ، مما جعل اللاجئين الفلسطينيين يعانون الأمرين ويشعرون بقلّة الحيلة وسوء الحال فقد أصبح الكثير منهم مشردا عبر الحدود السورية بينما اضطر البعض الأخر منهم للبقاء للعيش في وسط الصراع و المغامرة بحياتهم و حياة عائلتهم بسبب انغلاق كافة السبل أمامهم فلا مفر لهم من الحرب المحتدمة سوى الموت وذلك بسبب تخلي معظم القادة السياسيين عن دعمهم و مساندهم.

ومع ضياع حلم العودة لفلسطين مرة أخرى وتشتت القضية الفلسطينية بسبب انعدام الرؤيا السياسية و عدم وضوح أهداف القادة الفلسطينيين في ملف المفاوضات مع صعوبة الوصول الي حل نهائي وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام ، يبقى اللاجئ الفلسطيني بسوريا مصيره مجهول و يخضع للتغيرات السياسية في الساحة السورية فإذا انتهى الصراع بسوريا وعادت الأمور الي مجراها الطبيعي لا نعلم اذا هل سيتمكن هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين من العودة مرة أخرى للعيش في سوريا أم سيتم رفضهم و عدم استيعابهم من قبل السلطة الحاكمة؟ للأسف لا أحد يستطيع التنبؤ بالإجابة على هذا السؤال في ظل غياب استراتيجية سياسية فلسطينية واضحة تجاه دعم اللاجئين الفلسطينيين .

لذا ستبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين بسوريا معلقة و مرتبطة بمسألة انتهاء أو استمرار الصراع السوري الداخلي ولكن ذلك يجب أن لا يعفي منظمة التحرير الفلسطينية من مسؤوليتها تجاه هؤلاء اللاجئين بل على قيادة المنظمة أن تبذل مزيد من الجهود الجدية في سبيل توفير حماية دولية وعربية لهؤلاء اللاجئين وعليها أن تستمر في التفاوض مع الجهات السورية و العربية و الدولية من أجل مصلحة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بالإضافة الي ذلك ، أعتقد

أن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تقوم بالتنسيق مع وكالة الأونروا فيما يخص تقديم الخدمات الانسانية و المساعدات العاجلة للاجئين الفلسطينيين حيث يجب أن يكون هناك علاقة متكاملة بين المنظمات الدولية المختصة بشئون اللاجئين وبين لجان منظمة التحرير الفلسطينية.

أما بالنسبة للفصائل الفلسطينية فأعتقد أنه من الخطأ الجسيم أن تنحاز الفصائل الفلسطينية لأي طرف في النزاع السوري بل عليها أن تلتزم بالحياد على قدر الامكان و أن لا تتدخل في الشأن السوري الداخلي مهما تقلبت الظروف حتى لا يدفع اللاجئ الفلسطيني ثمن تدخل الفصيل الفلسطيني في دائرة الصراع السوري ، فمصلحة المواطن الفلسطيني يجب أن تكون أعلى من مصلحة أي فصيل سياسي .

إسرائيل تترقب تطور الأحداث في سوريا

د. عدنان أبو عامر *

انشغلت الساحتان السياسية والأمنية في إسرائيل بما يدور في سوريا من أحداث داخلية خلال الأشهر القليلة الماضية، وبدا الأمر لكل متابع للشأن الإسرائيلي كما لو أن ما يحصل في شوارع دمشق ودرعا واللاذقية، إنما يعد شأنًا إسرائيليًا داخليًا لكثرة التحليلات والمتابعات والتقييمات، التي تناولت الشأن السوري بجميع تفاصيله الدقيقة: سياسياً، وعسكرياً، واجتماعياً، ووظائفيًا! وحظيت المواجهات التي تشهدها سوريا باهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بمختلف أشكالها وتوجهاتها.

الاعتدال والممانعة

من الأهمية بمكان الإشارة للنقاط المتعلقة بالإدراك الإسرائيلي لسوريا، والقائمة على الاعتبارات التالية:

١. جغرافياً: فالتطورات الجارية في سوريا، تمثل تطورات تجري في بلد مجاور لإسرائيل.
٢. رسمياً: ما زالت سوريا في حالة حرب مع إسرائيل، برغم الاحتمالات القائلة بإمكانية أن تكون بلداً مرشحاً للدخول في اتفاقية سلام معها.
٣. تمتلك سوريا ترسانة أسلحة كبيرة، بما في ذلك الأسلحة الصاروخية، والرؤوس الحربية الكيماوية ذات القدرة على ضرب إسرائيل، وإذا وقعت هذه الترسانة العسكرية في يد الإسلاميين، كما ترى تل أبيب، فمن الممكن أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى اندلاع حرب شرق أوسطية كبيرة، رغم الصفقة الأمريكية الروسية بنزع السلاح الكيماوي السوري.
٤. على مدى السنوات الماضية، ظلت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تطالب الحكومات المتعاقبة

بضرورة تلبية نداءات دمشق بإحلال السلام، والسبب في ذلك، إدراكها بأن التوصل إلى اتفاق سلام ناجح معها، وإن كان ثمنه إرجاع الجولان، فإنه سيتيح لإسرائيل فرصة إبعادها عن إيران، وضرب حزب الله وحركة حماس، وهذا أمر سيعزز أهدافها الإستراتيجية الكبيرة، وعلى النقيض من رئيس الوزراء السابق «إيهود أولمرت»، فإن رئيس الوزراء الحالي «بنيامين نتنياهو»، قاوم توصيات وضغوط المؤسسة الأمنية التي طالبتة بالتفاوض مع دمشق قبيل اندلاع الأحداث فيها.

وبات واضحاً أن القيادة الإسرائيلية، بشقيها: السياسي والعسكري، تتابع ما يجري في المحافظات السورية بانتباه شديد، خاصة ما يتعلق بأثرها المتوقع على زعزعة استقرار البلاد هناك، ولعل أدل على ذلك ما قام به جملة من القيادات الإسرائيلية يتزعمهم «شمعون بيريس» الرئيس الإسرائيلي، يرافقه عدد من قادة الجيش بزيارة للحدود الشمالية قرب الجولان، وإعلانه بما لا يدع مجالاً للشك أن أي زعزعة داخلية في سوريا، سيخفف عن إسرائيل «جبهة حربية»! ومما يؤكد المخاوف الإسرائيلية، وفقاً لما ذكرته المحافل البحثية أن تل أبيب تعرف كيف تتعامل مع المسؤولين السوريين الموجودين في دمشق، لكنها لا تعرف كيف ستتعامل مع «سوريا أخرى» في حال تغير النظام، في ضوء التوقعات التي قد تشير إلى احتمال تصاعد الموقف هناك بصورة دراماتيكية خلال الأسابيع المقبلة، مما سيضعها على «أتون بركان ملتهب» من الممكن انفجاره في أي وقت.

كل ذلك يعني أن النظام السوري، وفقاً للتقدير الإسرائيلي، وإن نجح في السيطرة على بعض المناطق، فلن يستطيع كبح جماح المسلحين في العديد من المدن والمناطق الأخرى، وربما يصل الأمر إلى إمكانية سقوطه في حال إصراره على التعامل بالحل الأمني العسكري.

وتنقل أوساط إسرائيلية عن ضباط كبار في هيئة الأركان أن قيادات الجيش السوري وضعت الكثير من الأسلحة، وبالتحديد صواريخ «سكود» في مدينة درعا، نظراً لموقعها الاستراتيجي، وتحسباً لإمكانية اندلاع معركة مع إسرائيل في أي وقت، مما أثار تساؤلات عميقة في تل أبيب حول مصير هذه الصواريخ بالتحديد إن سقطت المدينة في أيدي المسلحين؟ وهل من الممكن أن يستخدمونها لمواجهة إسرائيل؟ وما هو مصير العلاقة مع سوريا «المستقبل» إن تغيرت الأمور؟

الجبهة الشمالية

في ظل المتابعة الحثيثة من قبل المحافل الإسرائيلية بقلق لآخر التطورات الميدانية في سوريا،

فإن تل أبيب تبدو واثقة من أن الرئيس الأسد في خطر، لأن مفعول ما وصفته بـ«الدومينو» بدأ يضرب بقوة نظام الحكم هناك، بعد أن كسر الشعب حاجز الخوف، وخرج الناس إلى الشوارع، وحطموا التماثيل الضخمة، وأضرموا النار في مباني المؤسسات الحكومية الرسمية، ولجأوا لاستخدام السلاح، والسيطرة على بعض المناطق في الدولة.

وقدرت الأوساط الإسرائيلية أن استمرار الأمور في سوريا على هذا النحو، سيؤثر لفترة طويلة من انعدام الاستقرار، وستكون له آثار بعيدة المدى على الشرق الأوسط عموماً، وأمن إسرائيل خصوصاً، لاسيما وأن إيران من بين المستفيدين من التطورات الحاصلة في المنطقة.

وترى تل أبيب أن سقوط مبارك، والأحداث في البحرين، والضغط الذي تعيشه العربية السعودية عملت على تعزيز محور طهران-دمشق، والأخيرة تعتبر الحجر الرئيسي في ذلك المحور، وبالتالي فإن ضعف نظام الأسد، ناهيك عن سقوطه، فسيعد ذلك ضربة شديدة لإيران، وحزب الله وحماس.

كما أن هذا الوضع يعطي «مساحة تنفس» لخصوم المعسكر الإيراني، وعلى رأسهم المعسكر الموصوف بالاعتدال، لكنه يخلق إغراءً لإيران وسوريا للتخفيف عن الأخيرة من خلال «تسخين» النزاع مع إسرائيل! فيما اعتبرت أوساط عسكرية أن التخوف في الجيش الإسرائيلي ينصب على مصير الأسلحة غير التقليدية الكيميائية والبيولوجية التي بحوزة سوريا، رغم تسليم كميات محدودة منها في الأسابيع الأخيرة، وعلى عدم وجود ضمان بأن تبقى المنطقة الشمالية على الحدود معها هادئة في حال تغير الأمور!

وفي إطار التركيز الإسرائيلي على الشأن السوري في الآونة الأخيرة، فإنها تذكر ألف سبب يجعل تصنيف الرئيس السوري ضمن النوع الذي لن يبدو متهاوناً في التراجع أمام التطورات الداخلية، محصية أسباباً عديدة منها، على ذمة التحليل الإسرائيلي:

١. العنصر الجيني العائلي: فرغم أن الحديث يدور عن أعداد مختلفة من الضحايا، فإن هناك خيطاً يربط بين ما حصل بحق الإخوان المسلمين في حماة عام ١٩٨٢، وبين قتلى الأسابيع الأخيرة في درعا وصيدنايا ودمشق.
٢. الانتماء الطائفي: فالرئيس ليس وحيداً، وهو ممثل الطائفة العلوية «الأقلية»، لكنها تتمتع بكل مناعم السلطة، وإذا رحل دون صراع، فإن فقدان الامتيازات سيخرج على الطائفة بأسرها.
٣. القناعة الداخلية: فالأسد يرى نفسه كـ«بطل الكفاح» ضد إسرائيل، ولا يعتقد أنه حان

الرحيل.

٤. الإسناد الإقليمي: «ف»خامنئي وحسن نصر الله» على حد سواء، عقدا حلفاً مع الأسد الشاب، ولا يعتقدان أن عليه أن يرحل.

٥. الازدواجية الأخلاقية الدولية: فالأسد يقدر بأن وضعه أفضل بكثير من وضع القذافي، ويعرف أن «اوباما وهولاند وكامرون»، سيفكرون ألف مرة قبل إطلاق الصواريخ على القصر الرئاسي في دمشق كي يستجيبوا لنداءات المسلحين.

في ذات السياق، ترقب إسرائيل بحذر مستقبل العلاقات بين سوريا من جهة، والفصائل المسلحة الحليفة معها مثل حزب الله، حيث ترعاه دمشق، وتدعمه سياسياً، معركة عن قلبها من مواصلة دعمها له، لمحاولة صرف الأنظار عما يحصل هناك من تطورات داخلية، والضغط عليه لـ«التحرش» بإسرائيل، إن لزم الأمر! وربما وصل الأمر ببعض الإسرائيليين للإعلان صراحة أنه يمكن القول بكل ثقة «وداعاً للسلام مع سوريا»، لأنه لو أرادت الأخيرة السلام فعلياً مع إسرائيل، فقد أصبح متأخراً جداً الآن.

البديل القادم

تزعم الأوساط الإسرائيلية أن السبب الوجيه لرحيل الأسد في هذه اللحظة، قد يكمن في اكتشافه فجأة أن قسماً كبيراً من الجيش وقوات الأمن لديه، يرفض قمع المتظاهرين، بل ينضم إليهم، وإلى أن يحصل هذا، مسموح له مواصلة ذات الخطاب، كالوعد بالإصلاحات، وعدم القلق، وبالتالي فإن أحداً من زعماء الغرب لن يحرك ساكناً، إلى أن اندلعت الثورة المسلحة، وباتت سوريا تشهد لعبة إقليمية دولية.

وفي حين أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تحاول المفاضلة بين نظام وآخر في المنطقة العربية، إلا أن الوضع في الأحداث السورية يبدو مختلفاً ومغايراً، بالنظر إلى الحساسية الدقيقة للدولة السورية، لاسيما على صعيد الموقع الجيو-سياسي، بالنسبة لإسرائيل، ما يتطلب من الأخيرة أن تدير تقييماتها لما يحصل لدى جارتها الشمالية وفق أساسات هامة، تقوم على: قراءة سليمة للتطورات الداخلية هناك، والمزيد من التأهب الأمني، إلى جانب الحوار والتنسيق الوثيقين مع الولايات المتحدة، والأهم من كل ذلك «رأس مفتوح» للفرص التي قد ينطوي عليها الوضع الجديد.

وفي حين أنه ما زال من السابق لأوانه محاولة تقدير وجهة سوريا، إلا أن أهمية الأحداث فيها حالياً ليست بحجمها، وإنما في كونها غير مسبوقه في هذه الدولة التي لم تشهد تظاهرات كهذه منذ ثلاثين عاماً، ما يعني أن تغير الأمور بصورة دراماتيكية يعني بشكل تلقائي انهيار

«الحلف غير المقدس» بين سوريا وإيران.

وفي الوقت الذي ما زالت فيه الأوساط الإسرائيلية تنظر بعين من الترقب إلى مآلات الأوضاع في سوريا، فقد بدأت تطرح أسئلة استشرافية من قبيل: هل هذه هي نهاية سلطة عائلة الأسد؟ أم أنها نهاية «الخيار السوري» لإسرائيل؟ خاصة في ظل اعتياد رؤساء الحكومات الإسرائيلية التعبير في الماضي أن يفحصوا إمكانية التوصل إلى تسوية مع دمشق، أو إعلان ذلك على الأقل، كلما وصل التفاوض مع الفلسطينيين إلى وضع حرج، بل إن بعضاً منهم، كـ«رايين وتنياهو وباراك»، خطوا خطوات عملية، لكنهم صدموا سريعاً بـ«حائط صد» من الرفض السوري.

ومع ذلك، فإن القراءة الإسرائيلية لما يحصل في سوريا اليوم تؤكد مجموعة مما أسمتها «الفرضيات الخاطئة» التي وقع فيها النظام هناك، وهي:

١. رفضه التخلي عما يوصف في إسرائيل بـ«المظلة الإيرانية»، التي تمنح الأقلية العلوية حماية من الأكثرية السنية.

٢. عدم الرغبة السورية بإضعاف تأييده لـ«حزب الله» الذي يساعده في لبنان.

٣. عدم السلام مع «إسرائيل» وهب له ذريعة إقامة «نظام طوارئ»، لقمع كل شرارة معارضة.

ومع ذلك، فإن هناك قراءة تشاؤمية في إسرائيل لما يقال أنه «ربيع الشعوب العربية»، ومنها سوريا، لأنه قد يتجلى بعد وقت قليل أنه بدء لـ«شتاء طويل مظلم»، ما يؤكد أن فرضية نزولها عن هضبة الجولان، قد أنزل عن جدول الأعمال، بسبب ما يقال أنه شرق أوسط غير مستقر، لأنه على سبيل المثال لو وقعت إسرائيل مع سوريا على اتفاق في شأن انسحاب إلى الساحل الشرقي لبحيرة طبرية مقابل «ترتيبات أمنية»، فماذا كانت احتمالات أن يتم الحفاظ عليها؟ سواء بقي نظام الحكم الحالي، أو حل نظام آخر محله؟

الهجوم المتوقع

ربما السؤال الأكثر تكراراً في تل أبيب اليوم: هل سترد سوريا على ضربة ما قد تشنها القوى الكبرى بعد فشل مؤتمر جنيف، بتوجيه قذائفها المدفعية نحو المدن الإسرائيلية، أم تكتفي برفع سقف تهديداتها الخطابية فحسب دون حراك ميداني، وهل ستقوم بذلك بالأصالة، أم بالنيابة عبر حلفائها في المنطقة، ولو حصل ذلك، كيف سيكون الرد الإسرائيلي على الفعل السوري المستبعد؟

ولذلك تعيش الساحة السياسية الإسرائيلية، حالة من تقديرات الموقف التي تزودها بها الأجهزة الاستخباراتية، وصدرت العديد من التصريحات التي أكدت أن إسرائيل ستعرف كيف تدافع عن نفسها في وجه من يحاولون مهاجمتها، ولسان حالها يقول: «عيننا على سوريا، وإصبعنا على الزناد»، متخذة كافة الاستعدادات لمواجهة السيناريوهات المحتملة بالتزامن مع توجيه الضربة أمريكية.

وتقول الكثير من التقديرات الإسرائيلية أن الأسد اضطر «أوباما» لأن يفعل فعلاً، ولاتخاذ قرارات لا يريد اتخاذها، لكنه مجبر، ليُعيد ثقة العالم بالولايات المتحدة، مع أدنى قدر من تعريض قواتها ومصالحها للخطر.

ولما كانت عملية برية في سوريا غير مأخوذة بالحسبان، فقد بقي الهجوم الجوي، بطائرات وبصواريخ بحرية، ويمكن أن تكون أهداف الهجوم إستراتيجية كجعل سماء سوريا منطقة حظر طيران، أو تكتيكية كضرب أهداف محدودة، وبصواريخ أرض-أرض، أو كل هدف رمزي آخر لردع الأسد عن استعماله مرة أخرى.

وترى إسرائيل أن فرض حظر جوي على سوريا يوجب الاحتكاك الطويل مع منظومات الدفاع الجوي، مما يرفع مستوى التوتر، فيما الهجوم المحدود على بعض الأهداف لردع عملية قصيرة الأمد ستمكن الأمريكيين من إظهار الفعل دون تورط، وقد يرجح كفة المسلحين مقابل العملية التكتيكية التي لن تُغير توازن القوى.

ولذلك فإن ما يرجحه الإسرائيليون أن الهجوم على التقديرات التكتيكية قد يتجاوز الحدود الإستراتيجية التي صدت تدخلاً عسكرياً في سوريا، وإذا كان الافتراض الإسرائيلي أن تكتفي روسيا بتنديد شديد، ولا تُرسل قوات لحماية النظام، ولا تُقرب سفناً حربية من ميناء طرطوس، فسيسبق سؤال «اليوم التالي»: من سيتمتع بثمرات الهجوم؟ ومن سيتولى الحكم إذا سقط الأسد؟

هنا يستطيع «أوباما» أن يُنعم سياسياً على نفسه بأن يهاجم عدة أهداف في سوريا، ويُظهر تمسكه بالخط الأحمر الذي خطه قبل أكثر من سنة، وهو تقدير مهم لرئيس شعبه تتدهور، لكن حينما يُجهدون قوة كبرى لتضرب دولة أخرى، أو تُسقط نظاماً، فمن المناسب أن يكون السبب والنتيجة يلائم القوى العظمى.

ويأخذ الإسرائيليون بالحسبان أن يستغل الأسد أي هجوم عليه ليوسع المعركة مع إسرائيل

ليظهر كبطل سوري عربي، وهنا خرجت بعض الأصوات الإسرائيلية المحذرة مما أسمته «شراء المواقف المغرورة» التي يطلقها قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وتهدد بأنه إذا تجرأت سوريا على استهداف إسرائيل فستعيدها للعصور الوسطى، مطالبة بالتعاطي بشك مع هذه التهديدات، لأنه في الطريق لذلك، سيصاب آلاف الإسرائيليين.

وهو ما دفع لأن توجد «المسألة السورية» في قلب النقاشات الإستراتيجية بين إسرائيل وحلفائها في الفترة الأخيرة، لأنه في حال شعر الأسد بأن نظامه يتعرض لخطر ملموس، فإن كل السيناريوهات ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عقب تنفيذ الضربة، التي يفترض الإسرائيليون أن تكون في مرحلتها الأولى، مقلصة ومركزة، سواء للامتناع عن التورط العسكري، أو الخشية من أن يدفع شن هجوم واسع للأسد لاستخدام الكيميائي ضد معارضيه، على قاعدة أنه لم يعد هناك ما يخسره.

لكن التحدي الأساسي يكمن في بقاء إسرائيل خارج الصورة، رغم خشيتها بأن تحاول سوريا أو حزب الله أو إيران توجيه النيران نحوها، من أجل إرباك الموقف، أو توحيد العالم العربي ضدها، ولذلك من المعقول أن نرى تنسيقاً معززاً مع واشنطن التي ستدافع عن تل أبيب في حال هوجمت من قبل سوريا وحلفائها.

وقد تم تزويد إسرائيل بمعلومات أمريكية مؤكدة أن أي ضربة لن تؤدي لانتهار النظام، بل لكبح جماحه، ومعاقبته، ففي هذه الحالة قد لا يكون الأسد مضطراً لـ«تكسير الأدوات»، عبر مهاجمة إسرائيل، وتعريض نظامه لخطر السقوط.

ورغم أن هناك قطاعاً واسعاً من دوائر صنع القرار الإسرائيلي تستبعد احتمال أن تشنّ سوريا هجوماً صاروخياً ضد إسرائيل في حال نفذت الولايات المتحدة تهديداتها بمهاجمتها، لكنها في جميع الأحوال عليها أن تكون مستعدة من الناحيتين الهجومية والدفاعية، لأنه في حال شن هجوم أميركي فسيتم إخطارها مسبقاً.

اللافت في إسرائيل، تلك القراءة الاستخبارية لـ«سيكولوجية شخصية الأسد»، فطالما كان بإمكانه البقاء بعد أي هجوم أميركي، فلن يهاجم إسرائيل، ولن يدخلها كقوة ضده، لكنه في اللحظة التي يشعر فيها أن مصيره حُسم، فقد يرى بعمل ضدها أمراً جذاباً، وما يقلقه بهذه المرحلة كيف يخلص نفسه وعائلته من المصير الذي ينتظره، ولذلك فلن يرد على إسرائيل لو هاجمته الولايات المتحدة، لعلمه أن عنده الكثير مما يخسره إذا قام بذلك.

كما أن استبعاد إسرائيل لقيام النظام السوري بالرد على العملية العسكرية، يعود لكونه في صراع على البقاء، ولن يغامر بفتح مواجهة معها، لأن هذه الخطوة ستضعفه في مواجهة الثوار المسلحين الذين قد يستغلون الهجوم الجوي الأمريكي بالتقدم الميداني على الأرض. لكن ذلك لا يلغي القناعة الإسرائيلية بقدره سوريا على الرد، رغم أن التقديرات العامة تشير إلى أن الأسد لن يخاطر بالمرحلة الحالية، وهو يصارع للبقاء في الحكم، على توجيه ضربة أو شن أي هجوم ضد إسرائيل، خاصة وأنه لم يرد عسكرياً على الضربات التي تعرض لها في العامين الأخيرين، كما أن احتمالات قيام حزب الله بإطلاق الصواريخ على إسرائيل ضعيفة، في ظل الانتقادات الموجهة له داخل لبنان.

التدخل اللوجستي

في البدء، دأبت إسرائيل أكثر من مرة على إعلان أنها ليست طرفاً في الأزمة السورية، ولا تتخذ موقفاً معلناً منها، بل إن رئيس الحكومة أوعز لوزرائه بعدم الحديث العلني عن الهجوم على سوريا، منعاً لخرج هنا وإرباك هناك للقوات المهاجمة، رغم أن حماية أمنها يقع في صلب الهجوم المتوقع على سوريا.

ولمنع وقوع أي مفاجآت غير متوقعة في الهجوم الغربي على سوريا، وخوفاً من تعرض إسرائيل لرد فعل انتقامي منها، التقت وفود أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين الأمريكيين، تمحورت حول التطورات في سوريا، في ضوء أحداثها الجارية، والاستعدادات لإمكانية توجيه ضربة عسكرية.

وقد تم تسريب بعض حيثيات هذه الزيارات، وجاءت خلاصتها بأن إسرائيل تلتزم بمصالحها الأمنية، عبر استمرار التنسيق مع الولايات المتحدة، وعرض مساعدة استخباريّة وقت الحاجة، ومتابعة ما يجري، مع الحفاظ على استعداد وتيقظ إذا بدأت الضربة.

واتفق الجانبان في التقدير على أن الأسد غير معني بإقحام إسرائيل في الحرب المحتملة، لأنه يخشى أن يكون ردها مصيرياً بالنسبة لمستقبله، وسترد بحزم إذا تعرضت لهجوم، كما أن مستوى تأهب الجيش الإسرائيلي كاف للرد سريعاً، والدوائر الأمنية تجري تقييمات مستمرة في ضوء الحديث عن هجوم غربي وشيك.

أما على الصعيد الميداني، فقد جاءت الاستعدادات الميدانية في إسرائيل، من خلال رفع حالة الاستنفار في غرف العمليات الخاصة بالمدن الشمالية، وتحديث الاتصالات مع الجبهة

الداخلية و«نجمة داوود الحمراء» وسلطات الإطفاء والشرطة، وإنعاش إجراءات فتح الملاجئ العامة، وإعداد مركز لإدارة الأزمات والاتصالات وفتح مسارات أخرى، وتوزيع مليون من الأقفعة الواقية من الغازات السامة على الإسرائيليين، وبالأخص من يقطنون في الشمال، بجانب باقي المدن الرئيسية.

كما رفعت إسرائيل في الأيام الأخيرة مستوى الاستعداد العسكري تجاه سوريا، ليس في الجوانب الاستخباراتية فقط، بل والعسكرية، لأن المنطق ليس هو الغالب دائماً في الشرق الأوسط، كما تقول، وقد يكون الرد السوري غير عقلائي، وهو ما تمثل بزيادة الجيش من استعداداته على الحدود الشمالية، كي يتابع عن قرب ما يجري فيها، لاسيما حركة الجيش السوري، لأنه إذا حصل هجوم أميركي عليها، فلن يؤدي لكسر الحياة الروتينية للإسرائيليين، أو الدخول في معركة واسعة، طالما أن الهجوم سيكون موضعياً.

في ذات السياق، أعلنت قيادة المنطقة الشمالية في الجيش، وأجهزة الأمن المختلفة، أنها مستعدة لمواجهة أي سيناريو، وستنتقل لمنظومة عمل تستنفر فيها جميع منظوماتها الدفاعية لاعتراض أي تهديد محتمل من سوريا، وأن الاستعدادات تشمل اعتراض عمليات إطلاق الصواريخ بواسطة منظومات صواريخ «تامير» التابعة لمنظومة القبة الحديدية، والتهديدات الجوية بواسطة صواريخ «باتريوت»، وطائرات سلاح الجو، فيما قررت قيادة الجبهة الداخلية تعزيز عديد قواتها البرية وطواقمها الطبية المدنية، لزيادة استعدادها في أعقاب الضربة.

أخيراً. فإن مخاوف إسرائيل من رد فعل عسكري سوري تجاهها انتقاماً من الغرب الداعم للمعارضة، سيكون بمثابة انتحار من قبل الأسد، وهناك شكوك كبيرة حول تفضيله لهذا الخيار! ولذلك فإن ما تقدم من تقييم لما تفكر به الدوائر الإسرائيلية تجاه الأحداث الدائرة في سوريا، قد لا يقدم رؤية صحيحة ثاقبة، خاصة وأن الرؤى الإسرائيلية لما يحصل في المنطقة العربية، ومنها سوريا، تنطلق من اعتبارات أمنية استخباراتية بحتة، لم تثبت صحتها في الكثير من الأحيان.

ومع ذلك، فإن ما تقدم من قراءة إسرائيلية، هي اجتهاد بحثي لمحاولة استقراء التوجه الإسرائيلي نحو آخر العواصم العربية مناوأة لتل أيبب من جهة، ودعوة لصناع القرار فيها والمتحالفين معها من جهة أخرى، للإمعان بجهد هذه المرة في القراءة الإسرائيلية الواردة آنفاً، لأن فيها الكثير مما يمكن استلهامه من قرارات وتوجهات «قرية ومتوسطة وبعيدة» المدى.

حالة حقوق الإنسان في ظل الربيع العربي: الربيع العربي و آفاق التحولات الديمقراطية في الخليج

المهندس عبد النبي العكري

أطلق الشهيد محمد البوعزيزي من مدينة بوزيد التونسية موجة لا سابق لها من الاحتجاجات، اجتاحت الوطن العربي من المغرب حتى البحرين أو من المحيط إلى الخليج، وتطورت إلى ثورات وانتفاضات استطاعت حتى الآن أن تسقط ثلاثة أنظمة عربية استبدادية في تونس ومصر وليبيا وهناك اثنان على الطريق في اليمن وسوريا.

ولم يتخلف الشباب في الخليج العربي (بلدان مجلس التعاون الخليجي الخمس، الكويت والسعودية والبحرين وعمان) عن التفاعل مع الحدث العربي أو ما أضحى يطلق عليه الربيع العربي، وتظل قطر هي الاستثناء.

لقد حاولت الأنظمة الخليجية وبعض المنظرين، أن يشيعوا بأن دول الخليج هي استثناء، وأنها لن تطالها رياح الربيع العربي باعتبار أنها دول ريعية غنية بعوائد النفط، وأن مواطنيها يعيشون في بحبوحة، مما تجود به الدولة عليهم، وأن العلاقات بين الحاكم والمحكوم حميمية إلى آخر ما هنالك من تنظيرات ثبت بطلانها.

وكما كانت ثورة تونس ملهمة لعدد من الشعوب العربية فقد كانت ملهمة أيضا لشعوب الخليج، ولو لا وجود أرضية مناسبة لتلقي دعوة تونس لما حدث هذا التفاعل الخلاق. لقد ثبت أن الوجدان العربي واحد، وتطلعات الشعوب العربية نحو الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية واحدة، وإن كانت الأولويات تتفاوت من شعب لآخر ومن فئة إلى أخرى. وهناك قواسم مشتركة تجمع النظام العربي، وهي أنظمة استبدادية تبعية للغرب تسلطت على شعوبها لعقود مديدة لا فرق بين الملكية منها والجمهورية فقد تحولت الجمهوريات إلى ملكيات وراثية.

كانت البحرين وعمان في مقدمة المتفاعلين مع الحدث التونسي لأسباب تتعلق بالبنية السياسية والنظام السياسي واحتمام الصراع السياسي الاجتماعي، حيث أعلنت على صفحات الفيسبوك دعوات لثورة ١٤ فبراير من قبل مجموعة شبابية في البحرين و ١٧ فبراير في عمان

وقد اختير انطلاق الاحتجاجات في البحرين يوم ١٤ فبراير (شباط) لأنه يصادف يوم الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني في ٢٠٠١، والذي صوت عليه شعب البحرين بنسبة ٩٨,٤٪ باعتباره وثيقة الإصلاح الشامل والجذري، لكنه جرى الانقلاب على الميثاق من قبل الحكم واستند إليه كمسوغ لإصدار دستور جديد في ١٤ فبراير ٢٠٠٢، والذي يؤسس للاستبداد.

أما بالنسبة لسلطنة عمان فقد كانت الثانية في استجابتها لنداء تونس حيث جرت الدعوة أيضا عبر الفيسبوك والتي انضم إليها آلاف الشباب بالاعتصام في ساحة العالم في صحار، عاصمة ولاية الباطنة شمال مسقط، ثم انضم شباب وسكان محافظة مسقط العاصمة إلى اعتصام أمام مجلس الشورى، وكذلك شباب وسكان محافظة ظفار في العاصمة صلالة جنوب مسقط.

بالنسبة للسعودية فقد انطلقت احتجاجات ومظاهرات تضامناً مع احتجاجات شعب البحرين خصوصاً بعد تعرضها للقمع، ثم أخذت مسارها المستقل بالاحتجاج لمطالب داخلية حيث شهدت المنطقة الشرقية في القطيف والإحساء احتجاجات واسعة وإلى حد ما في الرياض حيث قمعت بقسوة.

في الكويت فقد كانت هناك حركة احتجاجية ومظاهرات ومسيرات سابقة للربيع العربي، لكنها اكتسبت زخماً كبيراً معه، وتركزت الاحتجاجات في ساحة التغيير أمام مجلس الأمة. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد اتخذت الاحتجاجات طابع العرائض من نخبة المجتمع، موجهة إلى قيادة الاتحاد ومطالبة بإصلاح دستوري وتشريعي، كما اتخذت طابع التضامن مع المعتقلين الحقوقيين.

قطر لم تشهد احتجاجات تذكر واقتصرت على عريضة للمحامين تطالب الحاكم بتفعيل الدستور والذي استفتي الشعب عليه وحاز بنسبة تأييد تجاوزت ٩٠٪ لكن قطر شهدت مشاركة وتغطية ممتازة للربيع العربي من قبل شبكة الجزيرة.

القواسم المشتركة.

هناك قواسم مشتركة لحركات التغيير والاحتجاج في دول مجلس التعاون الخليجي، مع بعض التباينات، جميع هذه البلدان تحكم من قبل أسر حاكمة ممتدة تحكمها منذ مئات السنين، قبل الحماية البريطانية وبعد الاستقلال وتحتكر السلطة أو الثروة. باستثناء السعودية و التي لم تستعمر وتأسست على يد مؤسس الدولة السعودية الثالثة الملك عبد العزيز آل سعود في

١٩٢٨، فإن بلدان المجلس الخمسة قد نالت استقلالها الفعلي في الفترة ما بين (١٩٦٢ و ١٩٧١)، ورغم مضي ما بين أربعين إلى خمسين عاماً من الاستقلال وعودة الاستقلال فإن الأسرة الحاكمة في كل بلد هي المسيطر الفعلي والمتحكم بالسلطة وتستأثر بالقسط الأكبر للثروة، وخصوصاً الأراضي. وليس هناك فصل ما بين الدولة والأسرة الحاكمة، ويمكننا ذكر أهم ملامح طبيعة الأنظمة الحاكمة:

١. تمتلك أربع منها (الكويت، البحرين، الإمارات وقطر) دساتير منذ بداية الاستقلال، في حين أنه جرى صياغة والاستفتاء على دستور قطر الجديد منذ ٤ سنوات لكن الأمير لم يصدق عليه حتى الآن. وفي حين أن هذه الدساتير تتراوح في طبيعتها وأفضلها دستور الكويت، إلا أن القوانين الصادرة والممارسات الفعلية للسلطة وضعف السلطة التشريعية يتيح للأسر المالكة أن تفسر وتخرق الدستور على هواها. أما عمان فإنها تمتلك نظام الدولة، والذي هو دون الدستور، مما يجعل السلطان هو الحكم الدستوري. السعودية بدورها تعتبر القرآن دستورها، وفي عهد الملك الراحل فهد فقد صدرت أربعة أنظمة أساسية في العام ١٩٨٦، تنظم السلطات ويبقى الملك ونخبة من الأسرة هي الحكم الدستوري.

٢. يستأثر أفراد الأسرة الحاكمة (باستثناء عمان إلى حد ما) بالوزارات السيادية، والمواقع القيادية في الدولة العسكرية والأمنية والمدنية والاقتصادية كما يستأثرون على غالبية أراضي الدولة (باستثناء الكويت وعمان)، ويشكلون نخبة طبقة أرباب الأعمال، وتكمن المشكلة في كون هذه الأسر الحاكمة كبيرة وممتدة (باستثناء عمان) وتزداد أعدادها بسرعة كما تزداد شراهة أفرادها للسلطة والثروة، مما يزيد من استنزاف موارد الدولة، وتمركز السلطة.

٣. تنص دساتير كل من الكويت والبحرين على أن الشعب هو مصدر السلطة لكن ذلك كلام إنشائي. يفترض أن تتمثل مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم من خلال ممثليهم المنتخبين في المجالس التشريعية. توجد مجالس منتخبة في كل من الكويت والبحرين، ونصف منتخبة في الإمارات وشبه منتخبة في عمان، وليس هناك مجالس تشريعية منتخبة في السعودية وقطر، كما أن هناك مجالس بلدية منتخبة في كل من الكويت وقطر والبحرين والسعودية ولا توجد في عمان والإمارات. وإلى جانب المجالس المنتخبة هناك مجالس معينة في البحرين (مجلس الشورى) وعمان (مجلس الدولة) ومجلس الشورى السعودي ومجلس الشورى القطري.

٤. وتتفاوت المجالس التشريعية في صلاحياتها وممارساتها لهذه الصلاحيات وأفضلها الكويت. لكن يمكن القول أن سلطة العائلة الحاكمة هي المهيمنة على الحياة السياسية وإدارة الدولة والمجتمع وأن السلطة التنفيذية متحكمة بالسلطة التشريعية والقضائية.

- وأن الملك أو الأمير أو السلطان هو رئيس وقائد الدولة وليس رأسها فقط.
٥. تخلفت الحياة السياسية عن التطور والتحديث الذي شهدته البنية الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية. ورغم وجود تيارات سياسية كأمر واقع، إلا أنه وباستثناء البحرين حيث تم تشريع المنظمات السياسية (دون الأحزاب) منذ ٢٠١١ فإن المنظمات السياسية وعملها محرمة في باقي بلدان المجلس مع وجودها كأمر واقع في الكويت.
٦. يخضع المجتمع المدني ومنظّماته لسيطرة وتحكم أجهزة الدولة التنفيذية والمخابراتية، ولذا فهو يعمل في هامش ضيق ومعظم المنظمات الأهلية هي منظمات خيرية وإسلامية.
٧. تسيطر الدولة إما مباشرة أو من خلال أفراد الأسر الحاكمة والعائلات التجارية المرتبطة بها على وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، باستثناء الفضاء الإلكتروني.

وعدو الاستقلال.

بالرغم من اعتقاد الكثيرين أن شعوب الخليج لم تناضل من أجل الاستقلال فإن ذلك غير صحيح. وقد ناضلت شعوب الخليج بمختلف الوسائل بما في ذلك الثورة المسلحة والانتفاضات والاحتجاجات من أجل قضيتين متلازمتين وهما الاستقلال عن بريطانيا وإلغاء المعاهدات القسرية، وإقامة أنظمة دستورية ديمقراطية، وقد نجح شعبي الكويت والبحرين في فرض دستور معقول حينها يقن الحقوق والواجبات والسلطات. كما صدرت دساتير في كل من الإمارات وقطر.

ترافق الاستقلال مع وعود بإقامة الدولة الدستورية، وتدشين مرحلة جديدة يكون فيها الشعب مشاركاً في إدارة الشؤون العامة، وإصدار دساتير تقن ذلك وتشريعات تترجم ذلك، وحياة سياسية تؤمن حرية التنظيم والتعبير، وحقوق المواطنة كاملة.

لكنه جرى التنكر لهذه الوعود وتطويع الدساتير والقوانين وتكريس أجهزة الدولة لإخضاع المواطنين ومصادرة الحريات والحقوق وتكريس ما يعرف بالدولة الغنائية وليس الرعية، وأضحى المواطن بمثابة ضيف في بلاده أو رعية يوجد عليها الحاكم بالمكرّمات، وليس الحقوق.

لقد مرت دول المنطقة بتعرجات ومد وجزر فيما يتعلق بالنضالات السياسية والمجتمعية من أجل حكم دستوري وديمقراطي، ودفع المجتمع ثمناً باهضاً من ثروته وفرص التنمية والتقدم والتكامل الحقيقي في إطار مجلس التعاون الخليجي.

ورغم ذلك لم يخبو الأمل فقد استمرت المنظمات السياسية والنقابية والمجتمعية والشخصيات الوطنية سواء المرخصة منها أو غير المرخصة في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة لشعوبها دون أن تتمكن من إحداث اختراق جدي حتى جاء الربيع العربي بنسائم التغيير.

آفاق التحول الديمقراطي.

بالرغم من أن حركة التغيير أو الانتفاضات التي شهدتها الدول الخليجية بتفاوت وتوقيتات متباينة، قد فاجأ القوى السياسية والمجتمعية والباحثين والأنظمة أيضا وأجهزتها، والدول ذات النفوذ في المنطقة، بحجمها وتجاوب الشباب ومختلف فئات الشعب منها إلا أن ذلك لا يعني أنها بلا مقدمات كما يلي:

١. إن دول المنطقة مهياة تماما لحركة التغيير وشعبها كسائر الشعوب العربية توافقة للحرية والكرامة والعدل، ولإقامة أنظمة تحترم حقوق الشعب والمواطن. وعلى امتداد العقد الماضي، فقد شهدت بلدان المنطقة حركات سياسية ومطلبية، إما لتدعيم المكاسب أو لتحقيق مكاسب ديمقراطية وحقوقية، ومثال ذلك حركة نبيها خمسة، ونيل المرأة حقوقها السياسية، وإقالة الوزارات المتتالية برئاسة الشيخ ناصر الصباح في الكويت، والحركة الدستورية في البحرين والحركة المطالبة بدستور عقدي وحقوق الإنسان السعودية والمطالبة بدستور ديمقراطي ومجلس وطني كامل الصلاحيات في الإمارات والمطالبة بتفعيل الدستور في قطر والمطالبة بدستور ومجلس نيابي كامل الصلاحيات في عمان، وغير ذلك من المطالب العديدة التي تتمحور حول نظام حكم دستوري ديمقراطي، والمشاركة السياسية في السلطة وإصلاحات دستورية وتشريعية ومؤسسية في النظام، بحيث يؤمن الحقوق والواجبات للمواطن وليس كرعية يجود عليها الحاكم بمكرامات.

٢. شهدت السنوات العشر الماضية ثورة المعلومات والاتصالات وكانت دول الخليج في قلب هذه الثورة، كما كان الشباب من الرواد في ما أضحى يعرف بثورة التواصل الاجتماعي. ولا عجب كون هذه البلدان تتوفر على أحدث شبكات الإنترنت وشموليتها وسهولة ويسر الحصول على هذه الخدمات بحيث صنف الدول الخليجية في مقدمة الدول العربية، في تكنولوجيا المعلومات والتواصل. فإضافة إلى البنى السياسية والمجتمعية التقليدية من أحزاب وجمعيات واتحادات أهلية، فقد شهدت المنطقة ثورة في استخدام الشباب بشكل خاص وعموم المواطنين والمقيمين في التواصل والتشبيك، والتنظيم ومجموعات الحوار باستخدام الإنترنت والفيسبوك والتويتر كما ظهرت مئات الآلاف من المواقع الإلكترونية والبلووجر والحسابات الشخصية على الفيسبوك والتويتر. وبالفعل فقد نجحت مجموعات شبابية مثل نبيها خمسة في الكويت

في الطرح والترويج والتعبئة لقضايا سياسية وديمقراطية واجتماعية وقد ذكرنا بعضها سابقاً، وهذا التحرك لا يقتصر على الفضاء الافتراضي بل تطور أيضاً إلى التحرك على الأرض في صورة مظاهرات واعتصامات واحتجاجات أنزلت عشرات الآلاف إلى الشارع وأضحت ساحة الإرادة في الكويت مثلاً عنواناً لهذا التحرك.

٣. انخراط الشباب من الجنسين بشكل متزايد في الشأن العام والنضالات السياسية والمجتمعية، سواء في إطار منظمات قائمة أو استحداث منظمات جديدة أو تشكيل حركات وشبكات خاصة بهم.

إلهام الربيع العربي.

إن من أهم إنعكاسات الربيع العربي متزاجاً مع خبرات ودروس النضالات السابقة على امتداد القرن الماضي، هو أنه طرح قضية ديمقراطية المشاركة (Participatory Democracy). وليست الديمقراطية الشكلية، والإصلاح الديمقراطي الشامل والعميق والجذري للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخليجي، والأنماط الثقافية والفكرية والسلوكية المهيمنة على المجتمع والحاكمة للدولة.

لقد تراوحت الشعارات ما بين "الشعب يريد إسقاط النظام حتى الشعب يريد إصلاح النظام" وما بينهما مثل فلتسقط الحكومة كما في البحرين أو فليستقظ الرئيس (رئيس الوزراء) كما في الكويت.

"الشعب يريد" تختصر طيفاً واسعاً من المطالب المتراكمة عبر عقود من عود لم تحقق، وتمتد أنظمة حكم تسلطية، وفساد ينخر في جسد الوطن، وتكبير للشعوب، ومراوحة في المكان، وإعاقة عن التقدم في حين تتوفر لدول الخليج إمكانيات وثروات النفط والغاز الاستثنائية، وقلة في عدد السكان. لكن هذه الثروة في كثير من الأحيان تحولت إلى وبال، ووسيلة لإخضاع الشعب وإفساد النخب، وتصدير الثورة المضادة عربياً وعالمياً، بحيث عم فساد الأنظمة الخليجية العالم وعملت على إفساد حتى الدول الديمقراطية العريقة.

ألهم الربيع العربي وحفز انطلاق حركات التغيير في مختلف دول الخليج والتي تفاعلت مع الحركات فيما بينها، ودعمت بعضها البعض معنوياً وسياسياً وإعلامياً. كما استلهمت من ثورتَي تونس ومصر، أن يكون للانتفاضة عنوان فكانت ساحة الإرادة المقابلة لمجلس الأمة في الكويت، ودوار اللؤلؤة في البحرين، ودوار العالم في صحار، من هنا اندفع النظام البحريني لإزالة دوار اللؤلؤة رمز انتفاضة ١٤ فبراير، وتسير سلطنة عمان على خطى البحرين بعزمها

على إزالة دوار العالم، لكن الكويت أعقل من أن تحول ساحة التغيير إلى طريق للمرور. لقد زجت حركة التغيير بقيادة الشباب في بلدان الخليج بمئات الآلاف ممن لا سابق لهم بالنضال السياسي والمجتمعي، وخصوصاً الشباب والنساء والجماهير بشكل عام. إنه لشيء مذهل في بلدان مواطنيها ما بين نصف مليون إلى مليون، أن ينزل عشرات بل مئات الآلاف إلى الشارع والساحات للمظاهرات والاعتصامات.

كما أن حركة التغيير قد نجحت إلى حد كبير في تجاوز الانقسامات التي كرستها الأنظمة كالانقسام المذهبي ما بين السنة والشيعة في البحرين مثلاً، وما بين الحضر والبدو في الكويت مثلاً، وما بين مختلف القبائل والعائلات في عمان، وما بين مواطني الإمارات كما في الإمارات، وما بين مختلف مكونات المجتمع بشكل عام كما في السعودية وقطر.

أسهمت حركة التغيير في رفع الوعي السياسي لعموم المواطنين وقربت لهم القضايا الجوهرية مثل المواطنة المتساوية، وسلطة الشعب والحكم الدستوري الديمقراطي وأبرزت إلى السطح جوهر الأنظمة الاستبدادي التسلطي والاستثنائي الفاسد.

إن حركة التغيير مستمرة وتكتسب زخماً يوماً بعد يوم وأبرز ملامحها:

١. في الكويت نجحت في إجبار وزارة الشيخ ناصر المحمد الصباح على الاستقالة وعلى إقالة مجلس الأمة وكلاهما وجهان لعملة الفساد الواحدة، والآن تستمر الحركة من أجل عقد اجتماعي جديد بين الأسرة الحاكمة وشعب الكويت، وحكومة الإرادة الشعبية ومجلس يمثل مصالح الشعب فعلاً، وحرية تشكيل الأحزاب.
٢. في البحرين وبعد تجاوز الصدمة والترويع يوم ١٧ مارس، فإن الشعب ينهض من جديد، مصرًا على مطالب انتفاضة ١٤ فبراير بالإصلاح الجذري الشامل ومملكة دستورية ديمقراطية حقة، وإقالة الوزارة الحالية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق الشعب، وتنفيذ توصيات اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق (بسيوني) وتمثل وثيقة المنامة الصادرة عن تنظيمات المعارضة برنامج التغيير.
٣. في الإمارات، يستمر التضامن مع الحقوقيين وقد نجح ذلك في إطلاق سراحهم كما يستمر النضال النخبوي من أجل دستور ديمقراطي دائم ومجلس وطني ذا صلاحيات تشريعية رقابية كامل.
٤. في عمان ورغم إجراء إصلاحات وإجراءات فوقية لتلبية بعض المطالب إلا أن الشعب مصر على دستور ديمقراطي ومجلس تشريعي حقيقي وإجراءات لمكافحة الفساد، وحياتة سياسية ومجتمعية حرة.
٥. في السعودية يستمر النضال من أجل إصلاحات عميقة في النظام وعقد جديد بين

آل سعود والشعب يستند إلى دستور عقدي وتشريعات حديثة ، و حياة سياسية حرة ، وإطلاق سراح آلاف من معتقلي الرأي.

٦. في قطر استجاب الأمير لمطلب إجراء انتخابات لأول مجلس تشريعي في العام ٢٠١٣ ، لكن المطلب الرئيسي هو تفعيل الدستور، وإعادة بناء أجهزة الدولة تبعاً لذلك، وكذلك التشريعات المتوافقة معه.

هذه عناوين عامة ويمكن التوسع في شرح المطالب والبرامج والحركات الشبابية المناضلة. إن هذا الاجتماع لنخب ثقافية ومجتمعية خليجية وعربية تعبير عما يجمعها من وجدان وأهداف مشتركة وتطلعات واحدة نحو الحرية والكرامة والعدالة. ويجب أن نستغله لتطوير مناهجنا وآليات عملنا ودعمنا المتبادل.

لا عودة إلى الوراثة، فتاريخ ما بعد يناير ٢٠١١ يوجب ما قبله، وليكن الربيع العربي ربيعاً دائماً وهو بالتأكيد ربيع خليجي كما هو مصري وتونسي وسوري ويمني وعربي.

على ضوء تحولات الربيع العربي كيف يبنى الاستقرار السياسي في الدول العربية ؟

محمد محفوظ*

مقدمة :-

يغري المشهد العربي وبالذات منذ انطلاق تحولات الربيع العربي ومتوالياتها السياسية والاجتماعية والأمنية ، إلى معاودة النظر في مفهوم الاستقرار السياسي ، وما هي السبل الحقيقية لإنجازه في أي بلد عربي ؟ وهل تعوّل السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية ، ورفض مستويات المشاركة الشعبية في الحكم والشأن السياسي ، يعد ضماناً للحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي ؟ أم أن تجربة الربيع العربي أثبتت عكس ذلك تماماً ؟

فالسلطات السياسية مهما أوتيت من قدرة عسكرية وقوة أمنية ، إلا أنها إذا انفصلت عن شعبها ، وأضحّت تطلعات شعبها بعيدة أو غير منسجمة مع تطلعاتها ، فإن النتيجة أن ما تمتلكه السلطة من قوة ، هي قوة خادعة . بمعنى ، ليست كافية لإنجاز مفهوم الاستقرار السياسي العميق . لأن ثمة شروط مختلفة في كل التجارب السياسية لتحقيق مفهوم الاستقرار السياسي . وهي شروط متعلقة بمستوى رضا الشعب عن سلطته السياسية ، ومدى قدرة السلطة على تلبية حاجات وتطلعات الشعب على المستويين السياسي والاقتصادي .

ولكي نجيب على هذا السؤال الحيوي والمركزي في آن على ضوء تحولات الربيع العربي ، سنؤسس لمقاربة الإجابة من خلال العناوين الفرعية التالية :

- في معنى الاستقرار السياسي .
- الديمقراطية والاستقرار السياسي .
- العدالة والاستقرار السياسي .
- مفهوم قوة الدولة وضعفها .

في معنى الاستقرار السياسي:

كثيرة هي الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي التي تؤكد أن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم ، لا يمكن تحقيقه بالقمع والغطرسة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة . فالترسانة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه . كما أن زهو القوة وخيلائها وأوهامها ، ليس هو الذي ينجز مفهوم الاستقرار .. فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة ، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف ، ومع أي ضغط أو تحول ، نجد التداعي والاهتراء والضعف .

وفي المقابل نجد دولاً لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة ، ولا مؤسسة أمنية متطورة ، إلا أن استقرارها صلب ومتين ، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات ، وحفظ استقرارها وأمنها العام ..

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية ، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار ، وإنما هو وليد تداير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار . وتخطأ الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها ، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية ، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع ، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير .

ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً ، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل ، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة ، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة ، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم .

فقوة الدول واستقرارها اليوم ، لا يمكن أن تقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية ، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية ، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة . فالاستقرار السياسي اليوم ، لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة المنوعات والاستثناءات ، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيها الأفكار والتصورات

والمشروعات بوسائل سلمية - ديمقراطية ..

فالعراق هذا البلد القوي على الصعيدين الأمني والعسكري ، لم يستطع أن يحافظ على نظامه السياسي الشمولي ، لكون المجتمع هو الضحية الأولى لهذا النظام القمعي والشمولي .

فالاستقرار السياسي ومن وحي التجربة العراقية والتجارب السياسية الأخرى ، لا يأتي من خلال نظام شمولي ، يجمع الناس ويوآد تطلعاتهم ويحارب مصالحهم الحقيقية . لذلك نجد أن الدول التي تحكم بأنظمة قمعية وشمولية ، هي المهتدة أكثر في أمنها واستقرارها ..

فالأمن المجرد لا يفضي إلى الاستقرار ، والقوة العسكرية بوحدها لا تتمكن من مواجهة تحديات المرحلة .. لهذا كله فإننا ندعو كل الدول العربية والإسلامية ، إلى إعادة صياغة وعيها وفهمها لمقولة الاستقرار السياسي .. لأن الرؤية التي ترى أن سبيل الاستقرار ، هو المزيد من الإجراءات والاحتراوات والتضييق على حريات الناس ، رؤية أثبتت التجربة قصورها وخطؤها . فالقمع لا يصنع أمنا واستقرارا ، بل يضاعف من عوامل وأسباب الانفجار السياسي والاجتماعي ..

لهذا فإن المجالين العربي والإسلامي اليوم ، بحاجة إلى صياغة رؤية ووعي جديد ، تجاه مسألة الاستقرار السياسي .. لأن الرؤية السائدة في الكثير من الدول والبلدان لم تحقق الاستقرار ، بل على العكس من ذلك تماما .. إذ أن أي خطر داخلي أو خارجي حقيقي كشف وهم الاستقرار الذي كانت تعيشه العديد من الدول والبلدان ..

وفي تقديرنا ورؤيتنا أن مكونات الاستقرار السياسي في المجالين العربي والإسلامي هي :

وجود مصالح حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع ، بحيث أن كل طرف يقوم بدوره الطبيعي في عملية البناء والعمران . فالاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيدا عن انسجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع .. والدول التي تعيش حالة حقيقية من الوئام والانسجام على صعيد الرؤية والخيارات بين السلطة والمجتمع ، هي الدول المستقرة والقادرة على مواجهة كل التحديات والمخاطر ..

لذلك فإننا نرى أهمية أن تخطو الدول العربية والإسلامية والمهتدة في أمنها واستقرارها ، إلى بلورة مشروع وطني متكامل للمصالحة بين السلطة والمجتمع .. فالاستقرار السياسي الحقيقي يكمن في مستوى الانسجام السياسي والاستراتيجي بين السلطة والمجتمع ..

وجود الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع . فالأنظمة التي لا تثق بشعبها أو الشعب الذي لا يثق بحكومته ، فإنه مهدد بشكل حقيقي في أمنه واستقراره .. لأن الأمن الحقيقي والاستقرار العميق هو الذي يستند إلى حقيقة راسخة وهي توفر الثقة العميقة والمتبادلة بين السلطة والمجتمع . هذه الثقة هي التي تمنح القوة لكلا الطرفين . فقوة المجتمع في انسجامه السياسي مع نظامه السياسي ، وقوة النظام السياسي في ثقة المجتمع به وبخياراته السياسية والإستراتيجية .. لذلك فإن الاستقرار السياسي يتطلب وبشكل دائم العمل على غرس بذور الثقة بين السلطة والمجتمع ..

ولا ريب أن خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين ، يحتاج إلى مبادرات حقيقية وانفتاح متواصل ومستديم بين مختلف القوى ، حتى يتوفر المناخ المناسب للثقة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع ..

توفر الحريات السياسية والثقافية .. فلو تأملنا في العديد من التجارب السياسية على هذا الصعيد ، لاكتشفنا وبشكل لا لبس فيه أن الدول التي تتوفر فيها حريات وتمتع شعبها بعض الحقوق ، هي الدول المستقرة والتي تتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر .. أما الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال والتوحش وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسية فإنها دول مهددة في استقرارها وأمنها .. لأنه لا يمكن لأي شعب أن يدافع عن دولة هو أول ضحاياها .. لهذا فإن الاستقرار السياسي هو وليد طبيعي لتوفر الحريات في الداخل العربي والإسلامي ..

ومن يبحث عن الاستقرار السياسي بعيدا عن ذلك ، فإنه لن يحصل إلا على أوهام القوة والاستقرار .. واللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم على أكثر من صعيد ، تتطلب تجديدها فهمنا ووعينا لمعنى الاستقرار السياسي ، والانخراط الفعلي في بناء المكونات الأساسية لخيار الأمن والاستقرار ..

فكل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها ، إلا باستقرار سياسي عميق ، ولا استقرار حقيقي إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة .. لذلك فإن الخطوة الأولى والإستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة ومخاطرها المتعددة هو بناء أمننا واستقرارنا على أسس ومبادئ حقيقية تزيدنا منعة وصلابة وقدرة على المواجهة .

الديمقراطية والاستقرار السياسي:

وعديدة هي الدول والنخب السائدة، التي تعتقد أن سبيل استقرارها ، واستمرار سيطرتها وهيمتها على مجتمعاها، هو بالمزيد من الإجراءات والأنظمة التي تكبل المواطنين وتمنعهم من حرية الحركة وتحول دون ممارسة الكثير من حقوقهم ومكتسباتهم المدنية.

لذلك فإن هؤلاء يتعاملون مع مفهوم الاستقرار السياسي والاجتماعي بوصفه صنو الأمن وتوأم تقييد الحريات وملازماً للكثير من الإجراءات المقيدة للحريات والممانعة من ممارسة الحقوق. وعلى ضوء هذا الفهم للاستقرار وطريق الوصول إليه، فإن هذه النخب مع أي مشكلة تتعرض إليها أو أزمة تصيبها، لا تفكر في أسبابها الحقيقية وموجباتها العميقة، وإنما تعمل على زيادة الاحتياطات والاحترازات الأمنية، وكأن غياب الاستقرار أو تعرضه لبعض الهزات، هو من جراء تراخي الأمن.

وهكذا فإن هذه الرؤية تتعاطى مع مسألة الاستقرار ليس بوصفه محصلة نهائية للعديد من الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، وإنما بوصفه نتاج القوة المادية وممارستها تجاه الفئات أو النخب الاجتماعية الأخرى.

ومن هنا نفهم طبيعة الخوف والحذر الذي تبديه النخب السائدة في العديد من الدول ، من الحرية وتوسيع حقائقها وآليات عملها في الفضاء الاجتماعي. فتجعل وفق هذا المنطق قيمة الاستقرار مناقضة لقيمة الحرية وحقوق الإنسان. وإذا أردنا الاستقرار فعلياً أن نضحي بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا سبيل إلى الجمع بين هذه القيم في الفضاء الاجتماعي. فيتم شراء الاستقرار بمنع الحرية وبانتهاك حقوق الإنسان الأساسية. وهكذا توفرت في العديد من الدول تقاليد لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، مؤدى هذه التقاليد هو أن طريق الاستقرار هو التضحية بحريات الناس وحقوقهم الأساسية وبالمزيد من تعظيم دور الإجراءات التنفيذية والعملية كمقيد لحركة الناس وحررياتهم.

وفي مقابل هذه الرؤية التي تتعاطى مع مفهوم الاستقرار من زاوية أمنية محضة، هناك رؤية أخرى تحاول أن توفق بين مطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وضرورات الحرية ومتطلبات صيانة حقوق الإنسان. وأنه لا تناقض جوهري بين هذه الضرورات والمتطلبات والاستقرار السياسي والاجتماعي. بل على العكس من ذلك تماماً. حيث أن طريق الاستقرار الحقيقي لا يمر إلا عبر بوابة ممارسة الحرية ونيل الحقوق والمكاسب المدنية. وإن أي محاولة لفك الارتباط بين الاستقرار والحرية ، بين الأمن وحقوق الإنسان، سيفضي إلى المزيد من تدهور

الأوضاع وانهدام أسباب الاستقرار الحقيقية.

ويخطئ من يتصور أن طريق الاستقرار يمر عبر التضحية بحريات الناس أو التعدي على حقوقهم، وذلك لأن هذه الممارسات بتأثيراتها المتعددة وانعكاساتها المتباينة، ستزيد من فرص عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع.

فالطريق إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، هو ممارسة الحرية وصيانة الحقوق الإنسانية والمدنية.

ولذلك نجد في المشهد السياسي العالمي، أن الدول التي تنتهك فيها الحقوق وتعدم فيها فرص ممارسة الحرية والديمقراطية، هي ذاتها الدول التي تعاني الأزمات السياسية والاقتصادية وتعيش الاضطرابات الاجتماعية وتعاني الأمرين من جراء غياب معنى الاستقرار السياسي والاجتماعي الحقيقي.

أما الدول الديمقراطية والتي تصون حقوق مواطنيها وتعمل على تعزيز فرص المشاركة لدى مختلف فئات المجتمع في الحياة العامة، هي الدول التي تعيش الاستقرار والأمن، وهي البعيدة عن موجبات الاندحار وأسباب تدهور الأوضاع.

فالتجارب السياسية والاجتماعية في العديد من مناطق العالم، تعلمنا أن طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ليس المزيد من تقييد الحريات، وإنما بصيانة الحرية وتعزيز وقائع وحقائق حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي، فكلما توفرت أسباب الحرية وصيانة الحقوق الأساسية في الفضاء الاجتماعي، اضمحلت أسباب الأزمة وتلاشت عوامل النكوص وتدهور الأوضاع.. وخطيئة تاريخية وحضارية كبرى، حينما يتم التعامل مع مفهوم الاستقرار وكأنه مناقض لمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان..

لأن هذا الفهم هو الذي يقود إلى الاستبداد بكل صنوفه، بدعوى المحافظة على الاستقرار. ولكن ومن خلال تجارب العديد من الأمم والشعوب فإن الاستبداد يحمل في بنيته وأحشائه كل عوامل الاضطراب وأسباب الفتن وموجبات التفكك السياسي والاجتماعي. فبدون معادلة متوازنة بين الاستقرار والحرية، بين السلطة وحقوق الإنسان، لن تتمكن مجتمعاتنا العربية والإسلامية من صيانة استقرارها والمحافظة على أمنها الوطني والقومي.

وكل محاولة لفك الارتباط بين الاستقرار والحرية، أو السلطة وحقوق الإنسان، هي في المحصلة النهائية دق إسفين في مشروع الاستقرار السياسي والاجتماعي.. لأنه لا يمكن أن

نحصل على الاستقرار الحقيقي بانتهاك الحقوق وتكسيم الأفواه، لأن هذه تزيد من تدهور الأوضاع وتؤسس على الصعيدين السياسي والاجتماعي لكل أسباب الاضطراب والفوضى والتمرد. فالعلاقة جد عميقة بين الاستقرار والحرية، فلا حرية بدون استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، كما أنه لا استقرار بدون حرية مؤسسية تسمح لجميع المواطنين من المشاركة في إدارة وتسيير شؤون حياتهم المختلفة.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن العديد من أزماتنا ومشاكلنا في المجالين العربي والإسلامي، هي من جراء الخلل في العلاقة بين الاستقرار والحرية. فالنخب السائدة تسعى من خلال عملها وإجراءاتها إلى تلبية حاجات أحد الأطراف وهو الاستقرار، حتى ولو كانت هذه التلبية على حساب متطلبات وقواعد الحرية.

والنخب السياسية والاجتماعية الأخرى تكافح أيضاً من أجل الحرية دون الأخذ بعين الاعتبار قواعد الاستقرار السياسي والاجتماعي. وهكذا ومن خلال هذا الخلل ينتج الكثير من المشاكل والأزمات. فالإجراءات التي لا تتحدد بسقف الحرية وحقوق الإنسان، تكون إجراءات ظالمة ومفزعة ومؤسفة للحروب الداخلية الكامنة والصريحة. كما أن المطالبة بالديمقراطية التي لا تراعي قواعد اللعبة وثوابت المجتمع والوطن، تفضي إلى صراع مفتوح يضيع فيه الاستقرار، كما تتضاءل فيه فرص الحرية والديمقراطية. لذلك فإن عالمنا العربي وهو في سياق تحرره من أزماته الداخلية ومشاكله الذاتية، هو بحاجة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الاستقرار وحاجاته، والحرية ومتطلباتها.

لأن العلاقة الايجابية والدينامية بين الاستقرار والحرية، هي البداية الصحيحة للخروج من أزمات الراهن بأقل خسائر ممكنة.. وهنا يتطلب أن تلتفت النخب العربية والإسلامية السائدة إلى متطلبات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.. كما يتطلب من قوى المجتمع الأخرى أن تأخذ بعين الاعتبار وتحترم حاجات الاستقرار السياسي والاجتماعي.. فنحن بحاجة أن نلتفت إلى متطلبات الحرية، دون دفع الأمور إلى الفوضى والصراعات المفتوحة، كما نحترم قواعد الاستقرار دون التحجر والجمود.

فالمطلوب علاقة تفاعلية ودينامية بين متطلبات الحرية وحاجات الاستقرار. وذلك من أجل أن ينطلق مجتمعنا في التغيير والتطوير على قواعد متينة من الاستقرار الاجتماعي.. وإن التطورات المتسارعة التي تجري في المنطقة اليوم، تجعلنا نؤكد على أن طريق الاستقرار السياسي والاجتماعي، لا يمر عبر المزيد من الإجراءات والاحترازمات الأمنية مع أهميتها وضرورتها، وإنما عبر إعادة تشكيل الحياة السياسية بحيث يتسنى لجميع قوى المجتمع وتعبيراته من

المشاركة في بناء الوطن وتعزيز وحدته الداخلية وتمتين أو اصر العلاقات بين مختلف المكونات . فالاستقرار السياسي والاجتماعي اليوم، في الكثير من البلدان العربية والإسلامية، بحاجة إلى حزمة من الإجراءات والخطوات السياسية، التي تستهدف رفع الاحتقانات الداخلية وبلورة الأطر والمؤسسات للمشاركة الشعبية وإعادة تأسيس العلاقة بين متطلبات الحرية ومشاركة الناس في شؤون حياتهم المختلفة وحاجات الاستقرار والنظام.. بحيث لا تقود خطوات الإصلاح إلى فوضى، بل إلى بناء متراكم وعمل وطني متواصل، يستهدف تطوير التجربة وتحديثها، وإزالة عناصر الخلل والضعف منها.

وهذه المهام ليست مستحيلة، وإنما هي ممكنة وتتطلب من جميع الأطراف الاهتمام بالنقاط التالية:

١. إن القوة الحقيقية اليوم في أي مجتمع، لا تقاس بمسئوى الكفاءة العسكرية أو الإجراءات الأمنية المحكمة، وإنما تقاس القوة اليوم بمسئوى الانسجام والرضا بين مؤسسة الدولة والمجتمع بكل مكوناته وتعبيراته. فالدولة التي تمتلك أحدث الأسلحة، ولكنها منفصلة أو مفصولة عن شعبها فهي دولة ضعيفة. وذلك لأن قوتها الحقيقية ليس في الأسلحة والمعدات العسكرية، وإنما في رضا المجتمع عنها. وفي كفاح المجتمع في الدفاع عنها بكل مؤسساتها وهيكلها.. والدولة التي لا تمتلك الأسلحة الحديثة ولا الثروات الطبيعية الهائلة، إلا أنها تعبير حقيقي عن مجتمعتها، فهي دولة قوية لأنها محتضنة من قبل شعبها ومجتمعها.. فقوة الدول ليس في ترسانتها العسكرية، بل في انسجامها مع مجتمعتها في خياراتها ومشروعاتها. لذلك كله فإن استقرار الدول اليوم، مرهون إلى حد بعيد على قدرة هذه الدول في التفاعل مع قضايا مجتمعتها والتعبير عن تطلعاته وحاجاته.

٢. إن بناء العلاقة الايجابية والمتطورة بين الدولة والمجتمع في المجال العربي، بحاجة إلى جهود مشتركة بين الطرفين.. فالدولة تتحمل مسؤولية مباشرة في خلق الأجواء والوقائع التي تدفع الواقع صوب التفاعل الايجابي بين الدولة والمجتمع.. كما أن المجتمع بقواه المتعددة يتحمل مسؤولية مباشرة في إطار تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع في التجربة العربية المعاصرة.. فمؤسسات المجتمع المدني ليست بديلاً عن الدولة، كما أن مؤسسات الدولة ليست بديلاً عن فعاليات المجتمع الأهلية والمدنية.. فالاستقرار السياسي والاجتماعي بحاجة إلى جهود مشتركة ونوعية تقوم بها مؤسسات الدولة كما يقوم بها المجتمع عبر مؤسساته الأهلية والمدنية. فالاستقرار هو نتاج عمل متواصل ومتراكم يتجه صوب تعزيز حرية الإنسان وحقوقه الأساسية، كما أنه لا يغفل أو يتجاهل حاجات المجتمع إلى الأمن والاستقرار..

فالطريق إلى استقرار أوضاع العالم العربي اليوم، بحاجة إلى مبادرات وطنية نوعية، تتجه صوب إصلاح الأوضاع وتدشين مرحلة سياسية جديدة قوامها ممارسة الحريات وصيانة حقوق الإنسان.

العدالة والاستقرار السياسي :

ثمة علاقة عميقة، وعلى أكثر من مستوى، تربط قيمة الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي تجربة إنسانية، وقيمة العدالة.. بمعنى أن كل المجتمعات الإنسانية، تنشُد الاستقرار، وتعمل إليه، وتطمح إلى حقائقه في واقعها، إلا أن هذه المجتمعات الإنسانية، تتباين وتختلف في الطرق التي تسلكها، والسبل التي تنتهجها للوصول إلى حقيقة الاستقرار السياسي والاجتماعي ..

فالمجتمعات الإنسانية المتقدمة حضارياً، تعتمد في بناء استقرارها الداخلي السياسي الاجتماعي على وسائل الرضا والمشاركة والديمقراطية والعلاقة الايجابية والمفتوحة بين مؤسسات الدولة والسلطة والمجتمع بكل مؤسساته المدنية والأهلية وشرائحه الاجتماعية وفئاته الشعبية .. لذلك يكون الاستقرار، هو بمثابة النتائج الطبيعي لعملية الانسجام والتناغم بين خيارات الدولة وخيارات المجتمع ..

بحيث يصبح الجميع في مركب واحد، ويعمل وفق أجندة مشتركة لصالح أهداف وغايات واحدة ومشاركة ..

لذلك غالباً ما تغيب القلائل السياسية والاضطرابات الاجتماعية في هذه الدول والتجارب الإنسانية .. وإن وجدت اضطرابات اجتماعية أو مشاكل سياسية وأمنية، فإن حيوية نظامها السياسي ومرونة إجراءاتها الأمنية وفعاليتها مؤسساتها وأطرها المدنية، هي العناصر القادرة على إيجاد معالجات حقيقية وواعية للأسباب الموجبة لتلك الاضطرابات أو المشاكل ..

وإذا تحققت الاستقرار العميق والمبني على أسس صلبة في أي تجربة إنسانية، فإنه يوفر الأرضية المناسبة، لانطلاق هذا المجتمع أو تلك التجربة في مشروع البناء والعمران والتقدم.

فالتقدم لا يحصل في مجتمعات، تعيش الفوضى والاضطرابات المتنقلة، وإنما يحصل في المجتمعات المستقرة، والتي لا تعاني من مشكلات بنيوية فيه طبيعة خياراتها، أو شكل العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع والعكس ..

فالمقدمة الضرورية لعمليات التقدم الاقتصادي والعلمي والصناعي ، هي الاستقرار السياسي والاجتماعي .. وكل التجارب الإنسانية ، تثبت هذه الحقيقة .. ومن يبحث عن التقدم بعيدا عن مقدمته الحقيقية والضرورية ، فإنه لن يحصل إلا على المزيد من المشاكل والمآزق ، التي تعقد العلاقة بين الدولة والمجتمع وتربكها وتدخلها في دهاليز اللاتفاهم واللاثقة ..

وفي مقابل هذه المجتمعات الحضارية - المتقدمة ، التي تحصل على استقرارها السياسي والاجتماعي ، من خلال وسائل المشاركة والديمقراطية والتوسيع الدائم للقاعدة الاجتماعية للسلطة ، هناك مجتمعات إنسانية ، تتبنى وسائل قسرية وتنتهج سبل قهرية للحصول على استقرارها السياسي والاجتماعي .

فالقوة المادية الغاشمة ، هي وسيلة العديد من الأمم والشعوب ، لنيل استقرارها ، ومنع أي اضطراب أو فوضى اجتماعية وسياسية .. وهي وسيلة على المستوى الحضاري والتاريخي ، تثبت عدم جدوايتها وعدم قدرتها على إنجاز مفهوم الاستقرار السياسي والاجتماعي .
بمطالباته الحقيقية وعناصره الجوهرية ..

لأن استخدام وسائل القهر والعنف ، يفضي اجتماعيا وسياسيا ، إلى تأسيس عميق لكل الأسباب المفضية إلى التباعد بين الدولة والمجتمع ، وإلى بناء الاستقرار السياسي على أسس هشة وضعيفة ، سرعان ما تزول عند أية محنة اجتماعية أو سياسية ..

وتجارب الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا والعراق ، كلها تثبت بشكل لا مجال فيه للشك ، أن العنف لا يبنى استقرارا ، وأن القوة الغاشمة لا توفر الأرضية المناسبة لبناء منجزات حضارية وتقدمية لدى أي شعب أو أمة ..

فلا استقرار بلا عدالة ، ومن يبحث عن الاستقرار بعيدا عن قيمة العدالة ومتطلباتها الأخلاقية والمؤسسية ، فإنه لن يحصل إلا المزيد من الضعف والهوان ..

فتجارب الأمم والشعوب جميعها ، تثبت أن العلاقة بين الاستقرار والعدالة ، هي علاقة عميقة وحيوية .. بحيث أن الاستقرار العميق هو الوليد الشرعي للعدالة بكل مستوياتها .. وحين يتأسس الاستقرار السياسي والاجتماعي ، على أسس صلبة وعميقة ، تتوفر الإمكانية اللازمة لمواجهة أي تحد داخلي أو خطر خارجي ..

فالتحديات الداخلية لا يمكن مواجهتها على نحو فعال ، بدون انسجام عميق بين الدولة

والمجتمع .. كما أن المخاطر الخارجية ، لا يمكن إفشالها بدون التناغم العميق بين خيارات الدولة والمجتمع .. وكل هذا لن يتأتى بدون بناء الاستقرار السياسي والاجتماعي على أسس العدالة الأخلاقية والمؤسسية ..

وإن الإنسان أو المجتمع ، حينما يشعر بالرضا عن أحواله وأوضاعه ، فإنه يدافع عنها بكل ما يملك ، ويضحى في سبيل ذلك حتى بنفسه .. وأي مجتمع يصل إلى هذه الحالة ، فإن أكبر قوة مادية ، لن تتمكن من النيل منه أو هزيمته ..

فالاستقرار السياسي والاجتماعي المبني على العدالة ، هو الذي يصنع القوة الحقيقية لدى أي شعب أو مجتمع ..

لهذا فإن المجتمعات التي تعيش الاستقرار وفق هذه الرؤية والنمط ، هي مجتمعات قوية وقادرة على مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية ..

ونحن كمجتمعات عربية وإسلامية اليوم ، وفي ظل التحديات الكثيرة ، التي تواجهنا على أكثر من صعيد ومستوى ، بحاجة إلى هذه النوعية من الاستقرار ، حتى تتمكن من مجابهة تحدياتنا ، والتغلب على مشاكلنا والتخلص من كل الثغرات الداخلية التي لا تسجّم ومقتضيات الاستقرار العميق ..

مفهوم قوة الدولة وضعفها :

من أين تستمد الدول قوتها، وما هو المعيار الحقيقي والجوهري لتحديد قوة الدولة أو ضعفها ؟ حيث من الضروري على المستويات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أن نحدد المعيار الأساسي الذي يحدد قوة الدول وضعفها. وذلك حتى يتسنى لنا كشعوب ومجتمعات من العمل من أجل توفير عناصر القوة في فضائنا ودولنا، وطرد كل عناصر الضعف والتراجع.

للإجابة على هذا السؤال المركزي، بإمكاننا القول أن الكثير من الإجابات والتصورات نستطيع اختزالها في إجابتين ورؤيتين وهما:

١. إن الدولة القوية، هي التي تمتلك إمكانات عسكرية واقتصادية هائلة، وتتمركز كل القرارات والصلاحيات في يدها. فتساوق هذه الرؤية بين المركزية والقوة.

فالدول ذات الطابع الشمولي والمركزي في سياساتها واقتصادها هي من الدول القوية، حتى

ولو كان الشعب يعيش القهر والحرمان والاضطهاد. والمشروعات التقدمية التي سادت المجال العربي في الحقب الماضية، عملت على تأكيد هذه الرؤية، وإعطائها بعداً أيديولوجياً. لذلك رفعت هذه المشروعات شعارات: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ووحدة العرب في قوتهم. والمقصود بالقوة هنا القوة العسكرية والمادية. ولكننا وبعد تجارب ونحن مريرة مع هذه المشروعات ، لم ننجز قوتنا القادرة على حمايتنا من المخاطر الخارجية والتحديات الداخلية. ولم نحقق انتصارنا على عدونا الحضاري التي توقفت كل المشروعات والسياسات من أجل التركيز على محاربه ودحره. ولكننا على الصعد كافة لم نحصد إلا الهزائم والانكسارات والإخفاقات.

فالمليارات التي صرفت على مؤسساتنا العسكرية والدفاعية لم تمنع العدو من الوصول إلى عواصمنا ومناطقنا الحيوية. والمركزية في الإدارة وصنع القرار، التي طُلبنا لها كثيراً لم نحصد من ورائها إلا التأخر عن ركب الحضارة والعالم المعاصر.

ولقد أبانت لنا التجارب الماضية والمعاصرة، أن قوة الدول العسكرية ليست هي القوة الحقيقية القادرة على إنجاز تطلعات الشعب أو الدفاع عن أمنه وحدوده. بل على العكس من ذلك ، حيث أن الدول التي استندت في بناء قوتها على هذه الرؤية ، لم تصمد أمام الأزمات والتحديات.

فالإتحاد السوفيتي بكل ما يمتلك من ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية عملاقة، لم يستطع الصمود أمام تطلعات شعوبه المشروعة. فتلاشى في فترة زمنية وجيزة.

والعراق هذا البلد الذي يمتلك أقوى الجيوش وأقصى الأجهزة الأمنية والقمعية وصلت الولايات المتحدة الأميركية إلى عاصمته في غضون (٢٠) يوماً فقط و(١٣٠) قتيلاً..

فالدول التقدمية والأيدلوجية، والتي استخدمت كل إمكانات الدولة لتعميم أيديولوجيتها وقهر الناس على خياراتها ومتبنياتها السياسية والثقافية، هي ذاتها الدول التي أجهضت كل مشروعات التحرر الحقيقي والخروج من مآزق الراهن.

ودول المشروع التقدمي لم تزدنا إلا ضعفاً وتشاؤماً، وذلك لأن الإنسان هو أرخص شيء لديها. تصادر حرياته، تمتهن كرامته، تحاربه في رزقه وكسبه، يقهر ويهان ويسجن ويعذب لأتفه الأسباب. دولة اختزلت الجميع في دائرة ضيقة، لا تتعدى في بعض الأحيان شخص الأمين العام.

ولا نعدو الصواب حين القول: بأن هذه الدولة بنمطها القروسطوي وعنقها وجبروتها وعسكرتها لمجتمعها، أجهضت الكثير من الآمال والتطلعات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال، أن نقول عن هذه الدول بأنها دول قوية. وذلك لأنها لم تستطع أن تنجز مشروعاتها وأهدافها، بل على العكس من ذلك، حيث أنها أنتجت النقيض. فأتتج الاستبداد والقمع وتكسيم الأفواه بدل الحرية، وتحولت إلى مزرعة خاصة لفئة محدودة بدل العدالة والاشتراكية، وعمقت في الفضاء الاجتماعي والسياسي كل مستلزمات التفتت والتجزئة والتشظي بدل الوحدة والاتحاد.

وهكذا نصل إلى حقيقة شاخصه، تبرزها خبرة الإنسانية جمعاء عبر العصور، أن الدولة التي تنفصل عن مجتمعها وتحاربه في معتقداته واختياراته الثقافية والسياسية، وتفرض عليه نظاماً قهرياً، فإن مآلها الفشل وفقدان المعنى من وجودها.

٢. إن قوة الدول تقاس بمستوى ديمقراطيتها وانسجامها على صعيد الخيارات والسياسات مع شعبها ومجتمعها.

والثروات الطبيعية والإمكانات العسكرية، لا تتحول إلى عنصر قوة، حينما يكون هناك جفاء بين الدولة والمجتمع. ونحن نرى أن هذا هو المعيار الحقيقي لقوة الدول وضعفها.

فالدولة التي تعيش التوتر مع شعبها، ولا تنسجم خياراتها مع خياراته، فهي دولة ضعيفة في المحصلة النهائية حتى ولو امتلكت كل الثروات والإمكانات العسكرية. أما الدولة التي تشرك شعبها في القرار وصناعة المصير، وديمقراطية في بنيتها وممارساتها، فهي دولة قوية وقادرة على مجابهة المخاطر حتى ولو كانت فقيرة في مواردها وثرواتها وإمكاناتها العسكرية.

فقوة العرب والمسلمين اليوم، في حريتهم ومستوى انسجام الدولة مع خيارات وتطلعات شعبها.

والديمقراطية هي حجر الأساس في قوة الدول وضعفها. لذلك فإننا نرى أن كل مبادرة، تأخذها الدولة، وتستهدف توسيع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتسيير الأمور، هي مبادرة وخطوة تساهم في تعزيز قوة الدولة، أو بناء هذه القوة على أسس جديدة أكثر قدرة وفعالية.

وإن النهج السياسي المعتدل، والذي يتعاطى مع كل الأمور والقضايا والحقائق السياسية

والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على توسيع هوامش الحرية في المجتمع، وهو المؤهل لمراكمة الفعل السياسي الراشد في المجتمع. وفي المقابل فإن النهج الاستقصائي، هو الذي يفاقم الأزمات ويعقدها ويحول دون بلورة نهج سياسي معتدل، ويدخل الدول والمجتمع في دوامة العنف والتطرف.

إننا مع الدول القوية التي تستند على القانون وتحترم حقوق الإنسان، وتدافع عن كرامة شعبها. حيث أن الدولة القوية المسيجة بسياج القانون والحرية والمسؤولية، هي القادرة على التفاعل والتكامل مع مجتمع مؤسسي - مدني، يمارس وظائفه الحضارية اعتماداً على إمكاناته وآفاقه. وإن التحول نحو الحرية والديمقراطية في أي مجتمع، بحاجة إلى وعي عميق بضرورتها وأهمية وجودها في البناء الوطني السياسي والثقافي والحضاري، وهذا الوعي بحاجة لكي يترجم إلى وقائع قائمة وحقائق مشهودة.

وإن تنمية روح المسؤولية والتسامح والحقوق والكرامة، كلها عوامل تساهم في تنمية الحس الديمقراطي في المجتمع.

وإننا وفي ظل هذه التطورات المتسارعة والتحديات المتلاحقة، أحوج ما نكون إلى ممارسة القطيعة المعرفية والعملية مع تلك الرؤية التي تتعامل مع مفهوم القوة بعيداً عن خيارات المجتمع وتطلعاته المشروعة. وبناء مفهوم القوة ليس على أساس امتلاك أحدث الأسلحة، أو ضخامة الترسانة العسكرية، وإنما على أسس التوافق والانسجام بين الدولة والمجتمع.

هذا الانسجام الدينامي والفعال هو أساس قوة الدولة. ولا يمكن لنا وفي ظل هذه الظروف إلا الانخراط في مشروع تصحيح العلاقة وبناء القوة على أساس الانسجام بين الدولة والمجتمع. ولا ريب أن تحقيق الانسجام، يتطلب من الدولة القيام بخطوات ومبادرات، تستهدف توسيع المشاركة الشعبية وإزالة الاحتقانات وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة.

فالقوة الحقيقية اليوم، تتكثف في مستوى التناغم بين مؤسسة الدولة والمجتمع. بمختلف تعبيراته وشرائحه. والفرصة اليوم مؤاتية للقيام بصنع فرص ومبادرات في هذا السياق.

والوظيفة الكبرى للجميع تتجسد في تكثيف الفعل الثقافي والاجتماعي لتحرير دينامية التحول الديمقراطي من كوابحها ومعوقاتهما الذاتية والموضوعية، حتى تأخذ الديمقراطية موقعها الأساس في تنظيم الخلافات وضبطها، وحتى تتجه كل الجهود والطاقات نحو البناء والسلم والاندماج الاجتماعي والوطني، وتعميق موجبات العدل والمساواة والمسؤولية.

والاستقرار السياسي اليوم، لا ينجز في الكثير من الدول والبلدان العربية والإسلامية، إلا بتوافق حضاري بين الدولة والمجتمع. والإخفاق هو نصيب أي مشروع يقصي المجتمع ويهمش دوره في الحياة. كما أن النجاح تتبلور أسبابه وتتجمع عناصر إرادته من خلال التوافق الحضاري بين الدولة والمجتمع. والتوافق هنا يعني المشاركة والتفاعل والمراقبة والشهود والتكامل.

وخلاصة القول: إن ما تؤكده تحولات الربيع العربي، أن طريق الاستقرار السياسي العميق في كل البلدان العربية، هو تطوير نظام الشراكة السياسية، وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة وإيجاد معالجات حقيقية وفعالة للمسألة الاقتصادية والمعيشية. دون ذلك تبقى السلطات السياسية ضعيفة، حتى لو كانت مدججة بالسلاح، ومحمية من أجهزة أمن بالغة القمع والخبرة.

المرأة العربية و واقع مشاركتها السياسية

د. عروس الزبير*

تعتبر قضايا المرأة و أوضاعها في المجتمعات العربية من أشد الحالات تعاكسا من حيث طبيعة و درجة التطور، حجم و مسافة التراجع، إذ بالرغم من المكتسبات النسبية التي حققتها بعض المجتمعات على مستوى الحقوق و سلمية فرص المشاركة في الحياة العامة بفروعها المتعددة و منها فرعي العمل الجمعي و السياسي، تبقى هناك الكثير من فجوات الثبوت المعتمة التي تمسها عملية التغيير و لا تزال بعيدة من تصويب الدراسات المعمقة المتعددة المستويات و الاختصاص.

فجوات الثبوت المعتمة هذه قاربها جملة من البحوث الإحصائية و التقارير المؤطرة تنظيمياً و منها تقارير التنمية العربية التي تعتبر متونها مخازن لمعطيات يمكن الاعتماد عليها، للتعلم بالدراسة في مسالك فجوات الثبوت هذه و طبقات تركيبها المترامية بالمفهوم الجيولوجي التي هي في حاجة للمزيد من التنقيب لاستجلاء معالم التغيير و الجمود و بالتالي تفسير أسباب و تيرة التقدم و التراجع و من نماذجهما في موقف الأحزاب السياسية في منطقة المغرب العربي من قضية مشاركة المرأة الفعلية^١

مهما يكن، معظم البحوث و الدراسات التي ظهرت في شكل تقارير و بالرغم من الجهد المبذول اكتفى الغالب الأعم منها بعملية هي أشبه بالتجميع للمعلومات الإحصائية و النظريات المفسرة كغرض أسمى على حساب الفحص المعمق و الشرح التدللي^٢ الذي ينطلق من العموم إلى خصوص الخصوص الذي يمكن أن تبني عليه العملية التحليلية الناجعة تمهيدا لبناء تصور نموذجي لإستراتيجية تمكن من نهوض واعي للمرأة بصفتها أحد المفاتيح الأساسية لكل تنمية تطمح التي تشييد و إقامة مجتمع الازدهار الإنساني.

واقع حال السند التنظيمي و الإطار المنهجي قد يفسر عملية التجميع لهذه البحوث و الدراسات، لكن في ذات الوقت هذه العملية سهلت الطريق على جملة من الكتل لتوجه النقد إليها تارة يأخذ هذا النقد الصفة الأكاديمية المتعالية و مرة ثانية الصفة السياسية الرسمية

المدافعة وأخرى تأخذ رنة المناضل نتيجة الشعور بعض المنظمات بالإجحاف في حق جهودها النضالي من أجل التغيير، و من الانتقادات التي ووجهت إلى هذه الدراسات و التقرير^٣ :

- جزئية المعالجة نتيجة تركيزها على فئات اجتماعية دون الأخرى و بالتالي عدم شمولية العملية التحليلية لواقع المرأة بكل مكوناته .
- تعميم بعض التجارب والإنجازات القطرية على حساب الأخرى المفسرة و التي يمكن أن تبنى عليها إستراتيجية ناجعة للنهوض بالمرأة في الوطن العربي .
- عدم صرامة الإطار المفاهيمي و النظري
- عدم الدقة في المعطيات الإحصائية بالرغم من تداولها العام و رسمية نشرها مهما يقال عن نجاعة هذه الإحصائيات الرسمية.
- المعالجة الجزئية لموقف الحقل الجمعي السياسي و مواقفه من قضية المرأة و تبنى استنتاج يقوم على العموم على حساب الخصوص المفسر لتطور مواقف الأنظمة و الأحزاب العربية من قضية المرأة و خاصة مواقف الجمعيات و الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية.

و بالتالي ينظر أكثر من طرف إلى هذه الدراسات و التقارير ،ويعتبر تناولتها تجانب واقع المرأة العربية و لا تعالجه إلا بشكل جزئي ، هذا النقد و بالرغم ما فيه من الشدة التي قد تفسر بالموقف النضالي، السياسي أو الأكاديمي المتعالي، لا تنفي إيجابية من جهة الجهد المبذول استجلاء بعض مكامن الخلل المعتمة و المعطلة لنهضة المرأة، بل و يمكن أن يبنى على هذه الدراسات و التقارير سواء كانت قومية أو قطرية مجهود بحثي أكثر عمقا و تجديدا من ناحية المقاربة النظرية و أدوات العمل الميداني و ممارسته القائمة على الجهد الجماعي و بالتالي معالجة قضايا المرأة في عموم اللفظ و طبيعة الممارسة من حيث آليات التمكين و أساليب المشاركة ، نتائج هذه المعالجة يمكن أن تكون في بعض جوانبها قاعدة مقارنة لبناء إستراتيجية عملية من أجل تغيير راشد أوسع وأعمق.

ف“النواقص” الثلاثة البارزة في مجالات المعرفة والحرية وتمكين المرأة و التي عولجت في أكثر من موقع من مواقع هذه التقارير الإقليمية و الوطنية، لا تزال قائمة بالرغم من المكاسب الجزئية التي حققت في العالم العربي، فالنساء بالرغم من إحرازهن على بعض المكاسب، لكن لم يحققن مكاتهن الكاملة في المساهمة في نهضة مجتمع هن منه الجزء الأساس، « هنا تظهر الحاجة لرسم خطة أكثر جرأة من أجل التغيير المنشود اعتمادا على الإمكانيات الذاتية الداخلية و التي بدونها سنصل إلى حالة من الانكسار الموصل إلى التفكك الاجتماعي المرفوض من طرف المرأة أولا قبل أن يكون من خصومها ، سواء كان هذا الخصم ممثلا في المؤسسات التقليدية للمجتمع أو مؤسسات السلطة التي ترى في الجمود وسيلة لحمايتها و استمرارية

شرعيتها، و كما ذهبت الدراسة التي أنجزها مركز "السيداف" في الجزائر فإن النزاع لازال قائم و بحدّة « بين العادة و العصرية» و فارض نفسه في مسألة المساواة، فالمقاييس الاجتماعية لها تأثيرها على مشاركة المرأة في المجال العالم على مستوى الوطن العربي مع بعض الاختلاف في الدرجات ، هذه المقاييس المعيارية التي تشكل أساس بنية ذهنية المجتمع تجعل المرأة من حيث الدور دائما في حالة خضوع و تبعية و محصورة التواجد في المجال العام و منه المجال السياسي الذي يعتبر بحكم التقاليد هو امتياز رجولي تشرع له الخصائص البيولوجية و الثابت من التقاليد التي سربلت بالمأثور الديني الذي عززته دساتير معظم الدول العربية المغاربية بدون استثناء، إذ يجعل الدستور التونسي قي نصه الأول وكذا المادة الخامسة و المادة الثانية من الدستور الجزائري من الإسلام دين الدولة و ليس دين المجتمع فقط، مما يجعل معالجة قضايا المرأة و مشاركتها في المجال العام بإنصاف يخضع لهذا المقياس الذي وظفته قوى الثبوت بالرغم من نص جملة القوانين الأخرى على المساواة المطلقة بين الجنسين.

إذن تختلف قضايا المرأة عن القضايا الأخرى لأن معالجتها تجعلنا في مواجهة مباشرة مع المجتمع و سلاح سلطة تقاليد و سلطان مورثه المحارب، أي أن مشكلة الدراسات التي تتناول هذا الجانب هي المجتمع و ضوابطه و ليس السلطة كما هو عليه في الدراسات التي تتناول قضايا الحريات و«الحكم الصالح» التي تتشابه أساسا مع أنظمة الحكم و أصحاب القرار.

مسألة المرأة في حالة الدراسات الهادفة، تشتبك مع مجمل البيئة المجتمعية العربية و هو الشيء الذي يمكن أن نعتمد عليه في تفسير أسباب الحرص الشديد التي ميزت السابق من الدراسات و التقارير التي تناولت هذه المسألة و أشكال الحرص هذه تتمثل في « المبالغة في عدم المس بالشعور العام و إذائه و الحصافة في التعبير « في التعامل مع القضايا السياسية التي تطرحها تجنبا للنزاع المعطل مع القوى المجتمعية و فروعها في السلطة و المعارضة على حد سواء°، مما جعل البعد المسحي و الوصفي و تبعاته هو الذي تحكم في لغة صياغتها و ليس البعد الأكاديمي الموضوعي الذي قد يكون نضالي راصد بامتياز و محلل لقضايا المرأة في المجتمعات العربية و هذا دور النخبة الذي كان يجب أن يهيمن على العملية التحليلية للدراسات و تقارير التنمية الإنسانية التي حاولت معالجة «ربيع الإصلاح العربي» الذي لم يزدهر بسبب ما صادفته من بيئة محلية، إقليمية و عالمية غير مواتية بل معرقله بإصرار، لكن في ذات الوقت هذا لا ينفي عن هذه الدراسات و التقارير إسهابها في وصف أوضاع المرأة في المجتمعات العربية و القصور الحاصل في توظيف قدراتها لتحقيق لتنمية الإنسانية في العالم العربي، بل قرنت في الكثير من الأحوال عملياتها التحليلية بإستراتيجية مقترحة للنهوض بالمرأة في تلاحم مع إستراتيجية عامة للنهوض بالإنسان العربي، كضرورة ملحة للتنمية الشاملة الموصلة لمجتمع الازدهار الإنساني .

تبقى النقطة الأساسية التي هي محل تركيز هذه الورقة و المتعلقة بالمشاركة المنظمة للمرأة في المجال العام على المستوي الجمعي و السياسي و التربوي فيها الكثير من القول و نقاط الظل التي تحتاج إلى نقاش من حيث المعلومة و واقع الممارسة ، فالمشاركة التنظيمية الجموعية و الحزبية السياسية للمرأة العربية على سبيل المثال قد تكون تنامت ولكنها لازالت محدودة و رمزية، وبالأخص في أماكن صنع القرار فهي سكرتيرة فيها و ليست صاحبة رأي و استشارة أو صاحبة مبادرة و هذه هي عين الحقيقة^٦، لكن السؤال هو : هل يكفي أن نرجع هذا الإجحاف المخل إلى طبيعة البنى السياسية الرسمية التي تحاول أن تختصر تمكين النساء على التزين التجميلي ، أم أن الأمر أعمق و يخص حالة و طبيعة الوعي العام للمجتمع و مؤسساته التقليدية المحافظة على السكون و تلك القائدة لعملية التغيير المنشود ومنها الأحزاب السياسية المعارضة و منظمات المجتمع المدني مهما كانت مرجعيتها و التي يعتبر دور النساء فيها هامشياً إلى حد القصور .

هنا تظهر الحاجة إلى معالجة أشمل من جهة التاريخ و واقع الممارسة و خاصة في حالة بلدان دول المغرب العربي التي يرتبط فيه موضوع المرأة بتاريخ بحركة التحرر الوطني و تعتبر الحركات النسائية منها جزء أساسى من حيث النجاح و الإخفاق .

فالحركة النسوية و مسار نضال تنظيماها من أجل التغيير في هذه البلدان ، مرتبطة تاريخياً بأشكال نضال مكونات الحركة الوطنية ضد الهيمنة و في ذات الوقت مرتبطة بمسيرة حركة النضال الموسع من أجل قيم الحرية التي عرفتها المنطقة منذ بداية الخمسينيات ، أي هي حركة تاريخية ذات ارتباط عضوي بقضايا الوطن^٧ مما أعطاها الشرعية كحركة داخلية مرتبطة بقضايا المجتمع و ليست حركة خارجة عنه، فرضت على أنظمة هذه المنطقة المتعاقبة وضع في أجندتها التنموية موضوع حرية المرأة كأساس لشرعيتها و لوجودها السياسي ، هنا تظهر الحاجة كذلك إلى معالجة بعض من الخلل العام في تاريخ نضال المكونات العامة للمنظمات النسوية في منطقة المغرب العربي و المنطوية تحت تسمية «المجتمع المدني» هذا الخلل يتمثل في مراهنة نخبة هذه التنظيمات على دور السلطة لتحقيق مطالبها التحديثية و من ثم عدم التركيز - إلا القليل منها- على المجتمع مما سهل على مؤسساته التقليدية من مواجهة الحركات النسوية و تعطيل مساعيها من أجل المساواة و الإنصاف^٨ ، المواجهة كانت و لا تزال أكثر سهولة نتيجة القصور الذي عرفته أدوات و رقعة اتصال خطاب نخب بعض تنظيمات الحركة النسوية التي لم تأخذ ثقل المورث الثقافي و الديني مأخذ الجد، بالإضافة إلى تناقضات توجهاتها بين ذلك التي تقول بأصالة النموذج وطنية المسعى و أخرى «بغريبتها» دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مجتمعاتها الثقافية، هنا يجب أن نشير إلى:

أولاً: يجب أن يأخذ في الحسبان أن هذه التناقضات قد تكون حصراً على تجربة بلد بعينه و ليس الكل و لكن التجربة التونسية و الجزائرية راسخة في الذهن و محسوب لها في عملية مسار التحليل.

ثانياً: أن ضرورة مواجهة نخبة الحركة النسوية لذاتها و تحديد ما يمكن أن يبنى عليه من الموروث الإيجابي ٩ و إعادة تقييم أدائها و مسألة علاقتها مع هذا الموروث من جهة الرفض و التبنى على كل المستويات يعتبر من الأولويات و أمر يتطلب شيء من التفرد من جهة المعالجة مستقبلاً للمساهمة في إثراء ما أنجز من البحوث لا التموّع في جهة نقدها دون تقديم البديل المنهجي و النظري المدافع عنه من منطلق الأريكة الأكاديمية المريحة و الامتياز « البرستيج » الجامعي النظري المقطوع الصلة مع واقع مجتمعه.

ثالثاً: إن «الخصوصية» هنا و منها الدينية ، لا تعنى التقاليد الجامدة و مدراس الفقه المتحجر المتحالفة أو «المشرعنة» لقيم الكابح المتجذرة في بنية ثقافة مجتمعاتنا و المسربة بجلباب رؤى فقهاء عصور الانحطاط، لكن المقصود هو المعايير و القيم الإيجابية المكرسة في الدساتير و القوانين التنظيمية المختلفة المستمدة من قيم تكريم الدين للإنسان و بالصفة و صيغة المطلق من ناحية المعنى و البلاغ ، هذه القيم التي تمثل هوية شعوبنا التي لا يمكن تصور أية نهضة جدية بدونها، وهنا كذلك لا بد من الإشارة ، أنه لا تعارض بين الهوية و الانتصار لحقوق النساء و تحررهن إلا في عقول الذين يعتقدون أن الهوية ظاهرة ثابتة جامدة، بل يعتقدون أن اضطهاد النساء و حرمانهن من حقوقهن و الاعتراض على تحررهن هو جزء لا يتجزأ من «هوية المسلم» ، انتقاد لا تقول به لا الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية العاملة من أجل التغيير وفق تصورات خاصة للنهوض بالمرأة و لا الأحزاب المسماة «ديمقراطية» التي تستمد رؤيتها من القيم الإنسانية العادلة، بل هو تعبير خاطئ يعبر عن هوية القوى التي ترى مصالحها في جمود المجتمعات العربية و الإسلامية و تخاف من تقدمها خوفاً على مواقعها، و ليس من الغريب أن تكون نفس القوى التي تدافع عن الاستبداد السياسي و الاستغلال الاجتماعي و التواطؤ مع قوى الخارج هي نفسها التي تناهض إنصاف النساء و تحررهن الإيجابي.

إن هوية أي شعب من الشعوب أو أمة من الأمم، تتغير و تتحول بالضرورة لتواكب تطور هذا الشعب أو الأمة و تتغذى بإبداعاتهما في كل مرحلة من المراحل التاريخية، و كل شعب أو أمة يتوقفان عن تطوير هويتهما و يغرقان في الانغلاق و يرفضان إخضاع تراثهما لمحك النقد الموضوعي و العلمي، يصابان بالضعف و الوهن و يصبحان عرضة للقوى المهيمنة و الاستغلال و هذا هو واقع العالم العربي المعاش، لذلك فإن التمسك بالهوية لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة لنكران حرية المرأة و حقوقها و بالتالي التشبث بمواقف منافية للمساواة و حقوق الإنسان الأساسية.

إن رفض التفاعل مع المكاسب الإنسانية العادلة بدعوى أنها «غريبة عن هويتنا» هو رفض للتغيير الإيجابي الذي لا يتعارض مع التجذّر في الهوية الحضارية والوطنية، لأنّ من لا ماضي له لا مستقبل له، وفي نفس الوقت هذا التجذّر يجب أن يتماشى مع عملية الانخراط في القيم الإنسانية على أساس المساهمة في إثرائها وتطويرها لا الصراع معها

إن العمل الجاد من أجل المساواة التامة بين الجنسين بكل الوسائل، يستمد مشروعيته من عدة اعتبارات توجب المجازفة العلمية المحرّجة ومن هذه الاعتبارات:

- البعد الإنساني العام، فحقوق المرأة من حقوق الإنسان وأي انتهاك لها أو استنقاص منها، يمثل اعتداء على كرامتها الإنسانية ولا يمكن السكوت عليه أو معالجته بأسلوب الحفاصة بحجة الخصوصية الدينية أو الثقافية و عدم التجريح تجنباً لفتح أبواب الشياطين، اللا مساواة هي اللا مساواة والاضطهاد هو الاضطهاد مهما كانت الأغلفة التي يتغلف بها و الشياطين التي تحارب حمايته لحد الاستماتة و اعتماداً عليه يجب أن يكون أسلوب معالجته بذات الحدة و الوضوح و الاستماتة كذلك من طرف القوى التي تعتبر هي محرك التغيير.
 - البعد اجتماعي، وهو أنه لا نهضة ولا تقدم لأي مجتمع من المجتمعات البشرية و أكثر نصفه مغيب أو معطل لا يشارك إلا في المناسبات الانتخابية، و لا يشارك مشاركة إيجابية في عملية التنمية بالتسيير و القيادة بإنصاف و مساواة لإنتاج الثروة الاجتماعية و الثقافية و العلمية و توظيفها على قدم المساواة مع النصف الآخر المعاضد وهو ما يجعل نهضة المجتمعات و تقدمها مشروطاً بهذا الإنصاف و المساواة نصاً و ممارسة.
 - البعد التنظيمي الجمعي الاجتماعي السياسي، إذ لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي ذاتي - أشد على الذاتي - دون مساواة تامة في الحقوق و المشاركة بين مكونات أفراد المجتمع بشكل عام و بين الجنسين بشكل خاص و هذا ما تقول به بصفة الأطفال بعض مبادرات الحركة الجموعية ذات التوجهات الدينية كما سنرى لاحقاً.
- و عليه يكون الحكم بذات الحدة على أية ديمقراطية لا يكون فيها أكثر من نصف المجتمع طرف فاعل، فهي ديمقراطية الشكل لا العمق و التغيير و وسيلة وهمية تدل على وضع غير شرعي و غير متماسك الرؤية و الهدف من الوجود و لا يمكن تبرير الموقف منها من الناحية الأكاديمية بحجة مراعاة مهام مساهمة المنظمات الراعية و الاحتماء بشرعيتها أو عراقيل المهمة البحثية و مصاعبها.

- البعد الثقافي والحضاري، فالعلاقة العادلة بين المرأة و الرجل في مجتمعاتنا العربية يجب أن ينظر إليها على أساس أنها من أهم مؤشرات القياس الحكم على سلامة مكانة ثقافة هذه المجتمعات و درجات تقدمها على سلمية تقدّم الكائن البشري و المساواة، و من لا يقدر على الاقتناع بالمساواة و بين المرأة و الرجل، لا يقدر على الاقتناع بالمساواة في

أي مجال من المجالات، كما أن الذي لا يمكنه أن يجعل من الحرية والديمقراطية بمفهومها الفلسفي و الدين بمفهومه التكريمي يشمل الجميع و جزءاً من «طبيعته الإنسانية» فإنه لا يقدر على التسليم بالمساواة الاجتماعية كانت أو سياسية مهما كانت طبيعته هدف مشروع الاجتماعي و مرجعيته المعرفية.

فالمشاركة في المجال العام بكل تفرعاته و القائمة على المساواة التامة و الفعلية ، تحقيقها يندرج ضمن معالجة عامة لأوضاع مجتمعاتنا، فهي تمثل وجهاً أساسياً من أوجه التغيير العميق و المنشود ولا يعني هذا نفيًا لخصوصية مسألة مشاركة المرأة في المجال العام و بكل تفرعاته ، لكن تحقيق مطالب الحركة النسائية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحركة السياسية والاجتماعية والثقافية و الإصلاح الديني عامة و عامة و لسبب بسيط وهو أن لا حرية للنساء في مجتمع لا تتوفر فيه الحرية للجميع، ولا مساواة فعلية و حقيقية بين الجنسين في مجتمع قائم أصلاً على عدم المساواة بين أفرادها لأسباب اجتماعية أو سياسية أو مصلحة تحاول أن تحتمي بالدين، فتحرر النساء العربيات هو جزء لا يتجزأ من التغيير الديمقراطي الذاتي لمجتمعنا، كما أن تعضيد تحقيق المساواة و المشاركة التامة و الفعلية بين الجنسين بتغييرات جذرية و عميقة في كافة مجالات الحياة ، ولا يعني تأجيل الخوض في هذه المشاركة إلى ما بعد حصول تلك التغييرات، بل على العكس المناداة بهذه المشاركة ينبغي أن تجري مع مسار المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، مما يجعل المشاركة في الحياة العامة للمرأة يدخل في إطار ضرورات المطالبة اليومية بالتغيير الديمقراطي الذاتي الجذري و العميق البني على الإجابتين من تاريخنا الحضاري و بالتالي تصبح قضية المرأة فيه جزء من النضال العام من أجل مشروع ديمقراطي ذاتي كامل الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الخوض فيه من طرف المرأة هو الذي يمكنها من نيل حقوق المشاركة كاملة و غير منقوصة اعتماداً على قدراتها لا هبة السلطة و ذوي السلطان.

التجربة التاريخية التي علي نخبة الحركة النسوية العربية أن نستلهم منها شرعية مشاركتها هي تجربة نضالها في الحركات الوطنية الحديثة و المعاصرة و التي أشادت بها نخب التيار الإسلامي^{١٠} و بينت في ذات الوقت أن الانخراط في قضايا الوطن له التأثير الإيجابي في ترقية حقوق المرأة و المشاركة التأسيسية في الفترة الأولى التي تلت استقلال شعوبنا من الاستعمار في شكله المباشر و المبطن فيها الكثير من الدروس. فالأحزاب العربية و خاصة أحزاب الاستقلال الوطنية ، كان ضمن كوادرها و مناضليها الكثير من النساء و فعلت ذات الشيء بعد الاستقلال، خاصة في إطار ما كان يسمى المنظمات الجماهيرية و بالفعل هذه الأحزاب نظرت للمساواة بين المرأة و الرجل كقيمة نضالية طبقتها من حيث الممارسة بعد الاستقلال و إن كانت ممارسة هامشية و أية عملية تحليلية لا تعكس ذلك هي عكس الحقيقة التاريخية، إذ

لا بد من معالجة هي المسألة بشكل من التفرد و الخصوصية القطرية لكل تجربة لبنى عليها في شكل العموم مستقبلا و على أساس هذه المقاربة سنحاول مناقشة المشاركة المؤسسية للمرأة و بوصفها مشاركة في المجال العام مع التركيز على مواقف بعض المصلحين من رجال الدين و كذا مواقف الجمعيات و الأحزاب ذات المرجعية الدينية من مسألة هذه المشاركة.

بداية يكون من الأجدر أن نشير إلى دور النخب الدينية في عملية الإصلاح و نذكر منه على وجه الأخص موقف رئيس المجلس الإسلامي الأعلى المرحوم عبد الجيد مزبان الذي نظر الى إشكالية حقوق المرأة التي هضمتها العوائد و السلوكيات ، مخالفة لمبادئ الشريعة التي تكرم الإنسان بدون تمييز بين الذكر و الأنثى و الذي طالب « بقانون حقيقي للمساواة في المواطنة» و اعتبر أنه لا يمكن أن يكون بيننا من يسمح له ضميره بالعودة الى أحقاب رجعية تماشي تقاليد التسلط البدائي، الذي لا أساس له في شريعتنا و من هنا لا يمكن لأي تشريع حسبه أن يلغي المكتسبات المدنية التي جعلت من المرأة شخصا إنسانيا محملا بكل ما يمكن من المسؤوليات السياسية، الاقتصادية، الإدارية و العلمية التي تؤكدها توجيهات الإسلام الراقية الإنسانية.

و يضيف» إن كثافة الإتصالات و التنقلات التي أدى إليها مهجر الملايين من السكان هز الأسر التقليدية، بحيث أصبح العلاج غير قابل لأي سياسة اجتماعية انطوائية. و إذا كان الفكر الإسلامي فكراً إنسانيا حياً باعثاً للوعي بمتاهات الحضارة المادية، يجب أن يكون العلاج القانوني لأزماتنا الاجتماعية علاجاً علمياً، وبالتالي لا يمكن أن نتصور لأمتنا نمواً خارج هذين الأصلين المتكاملين، فالنظرة الثنائية التي تقول بالتقابل بين الأصالة و التجديد حسب هذا الطرح هي، نظرة عاجزة عن استيعاب الواقع الحركي المتشعب الذي يحتاج إلى فكر اجتهادي و مبتدعات للنفوذ إلى صلب الأحداث، فالمواطنة أصبحت بفضل الانتقال الحضاري مساوية تمام المساواة مع المواطن، فلا فرق بين الأستاذة الجامعية و الأستاذ الجامعي، و لا بين القاضية و القاضي و لا بين الطيبة و الطيب و قد أصبح لزاماً بسبب هذا التحول الاجتماعي العميق أن نأخذ بروح الشريعة في قضائنا، فنتجنب كل أسباب الضلال و الزور باعتبار الضمان العقلي و العلمي و الخلقى من أسمى شروط التعديل، لا فرق في ذلك بين النساء و الرجال. فمن البديهي مثلا أن لا يعمل القاضي المسلم المحافظ على المبادئ برفض شهادة طبيبة حتى يقع تركيتها بشهادة طبيبة أخرى.

لقد فرض التطور الاجتماعي ضرورة مسايرة الفقه و القوانين معا لكل الأحوال الجديدة المتصفة بالتقدم و الرقي الحضاري و التحرر الإنساني و أصبح من القواعد الثابتة أن يستلهم رجال القانون و الفقهاء معا أفكارهم الاجتهادية من هذه المكتسبات التي تتفق في مبادئها

مع النظرة الإنسانية التي يدعو إليها الإسلام.

لعل أبرز ثورة على قوانين الأسرة في الأجيال الحاضرة بالنسبة لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر، تتعلق بالنظرة المنتسبة الى الحرفية و الأعراف على النظرة الإنسانية التي تأمر بها الشريعة و تدعو إليها الأخلاق الحضارية التي تضمن كرامة المواطن دون تمييز بين الذكور و الإناث و هنا بالنسبة للرجل ، لا مناص في كل إصلاح مستقبلي سواء كان إصلاحاً إجمالياً متكاملاً أو يقع بالتدرج ، من إعطاء القضاء دوره الأساسي في حماية حقوق المرأة من التعسفات، شريطة أن يدخل على القضاء نفسه تغيير يجعله يتحرر من الضغوط الاجتماعية و الذهنية السلبية و على رأسها التعصب للذكورة^{١١}

هذا الرأي في الحقيقة الذي يعول عليه العمل في اتجاهاته من طرف مكونات التنظيمات العاملة في ميادين تمكين المرأة، سبقه رواد في أوقات أكثر صعوبة و منهم خالد محمد خالد و الطاهر حداد، هذا الأخير و بالرغم من انتمائه بحكم التكوين و الممارسة المهنية إلى مؤسسة الزيتونة ، كان أجراً من تصدى لهذا الموضوع في ظرف صعب و من موقع اجتهادي مختلف^{١٢} جعله يموت خلال الثلاثينات منبوذاً رسمياً و جماهيرياً بعد أن جردته المؤسسة الزيتونية من الشهادة العلمية و كفرته المؤسسة القضائية كما تجنبت الدفاع عنه عديد من المجموعات السياسية ذات التوجه العلماني^{١٣}، إذ عالج الطاهر حداد المسألة النسوية في كتابه امرأتنا في الشريعة و المجتمع ١٩٣٠، كمسألة اجتماعية و رأى في تخلف أوضاعهن علامة من علامات تخلف المجتمع، بل ربط و في وقت مبكر إشكالية نهوض المجتمع مرتبطة بتغيير تلك الأوضاع.

القاعدة الأساسية التي بني عليها الرجالان عملية الإصلاح و خاصة الإصلاحات التي نادى بها الطاهر حداد والتي مكنته من تجاوز الجمود الفكري لسابقه، تتمثل، في ضرورة إخضاع الأحكام الشرعية لتطور الحياة أي لتطور الواقع، وليس العكس لأن الأحكام نتيجة للظروف التاريخية و بما أن التاريخ يتحرك و الواقع يتطور و يتغير فإن التشريعات ينبغي أن تواكب حركتهما و تطورهما و تغيرهما وليس العكس. فالواقع المتغير، المتحرك، المتطور لا يمكن أن يكون حبيس تشريعات ثابتة و جامدة تعيقه و تكبله و عليه أصدر أحكامه التي تركز على إجازة إلغاء تعدد الزوجات و حق الفتاة في اختيار شريك حياتها و في طلب الطلاق و في التساوي مع الرجل في الإرث و في التعليم و الشغل و تقلد الوظائف العمومية على هذا الأساس أعطى الحداد العديد من الأحكام الإسلامية/الفقهية طابع النسبية و راجعها. و قد ميز بين ما اعتبره جوهر و روح «الإسلام وهي «الحرية و المساواة و العدالة»، و بين ما هو عرَضِي خاص يخضع لظروف الزمان و المكان. فالجانب الأول «باق»، «خالد»، و الثاني «متغير»،

«متطور». ويربط الحداد بموقفه هذا مع المدرسة «المقاصدية»، الاجتهادية في الإسلام¹.

حاول الحداد أن يجد لإصلاحاته مسوغاً في الدين الإسلامي باعتبار ما كان للأفكار الدينية والعادات والتقاليد.

هذا الموقف تبناه لاحقاً «الإسلاميين التقدميين» في تونس والذين كان لهم موقف من الإصلاحات البورقيبية التي قام بعد الاستقلال بمهاجمة الفكر التقليدي بكل حدة وجعل من موضوع المرأة المعركة الأخيرة التي أجهز بها على رموز هذا الفكر ووضع جميع القوى أمام منعرج جديد، بالرغم من نقدهم له لكون الإصلاحات التي قام بها لم تكن استجابة لحاجة فرضها وعي المجتمع كذا عدم العمل في اتجاه التدرّج بالوعي العام وإنضاجه مرحلياً إنما سبق المجتمع ليضعه أمام مستقبل مختلف عن طريق وضع قوانين تقدمية وفرض نظرة مغايرة للمقدس والشريعة والمرأة.

بل يسجل لهذا الاتجاه الذي لم يعنى يفكره نقده البناء الذي وجه لإصلاح بورقيبية على أساس أنه لم يكن إصلاحاً دينياً إنما كان اختياراً سياسياً لزعيم يتمتع بالجرأة والثقة الكبيرة في نفسه ويعتبر أن تحديث مجتمعه يتحقق بالقطع مع التراث وعدم إلزام الدولة بالمرجعية الدينية إلا في جانبها الطقوسي والمواسمي وكونه لم يعبأ بأهمية إعادة تشكيل الوعي الديني للنخبة والمجتمع لذلك جاء هذا التحديث مقطوعاً عن أي تحديث سياسي ومؤسستي فاقصر على الجانب الأسري وما اتصل به من تقنين وهو ما يفسر حالة التعاكس وبين التقدم والتراجع لقضية المرأة في تونس.

كان هذا القانون والنفوذ السياسي هاماً ومن أكثر الأدوات الفعالة في هذه المعركة فمجلة الأحوال الشخصية التي صدرت في ١٣ أوت ١٩٥٦ أي بعد شهور من الاستقلال تضمنت بالخصوص مبدأ يمكن اعتباره نقطة التحول المركزية التي ميّزت الحالة التونسية مقارنة بالعالمين العربي والإسلامي ونقصد بذلك منع تعدد الزوجات واعتباره جريمة يعاقب عليه القانون لمدة تصل إلى خمس سنوات، أمر يتماشى ومنطق أحزاب حركة التحرر ومواقف أحزابها الوطنية، لكن يبقى الدافع عند بورقيبية في هذا السياق لم يكن القيام بعملية اجتهادية داخل النسق الشرعي الإسلامي بقدر ما كان هدفة إحداث صدمة في الوجدان الديني الجمعي وكسر الحاجز الشرعي لإطلاق المبادرة السياسية والتشريعية وتحريرها من المرجعية التقليدية والموروث الثقافي والاجتماعي.

وبما أن أفكار الحداد كانت في قسم منها تسيير في هذا الاتجاه، يمكننا القول أن مجلة الأحوال

الشخصية الصادرة بتاريخ ١٣ أوت ١٩٥٦ أي أشهر قليلة بعد «إعلان الاستقلال» في ٢٠ مارس ١٩٥٦. في جانب منها هي انتصار لأفكاره وخاصة في ما يتعلق بمنع تعدد الزوجات وإقرار حق المرأة في اختيار شريك حياتها وفي طلب الطلاق.

من البديهي أن توجد أقلية تعارض مثل تلك الإصلاحات ففي كل المجتمعات توجد قوى شد إلى الوراء وهي تستعمل كل المسوغات الإيديولوجية والثقافية والاجتماعية لمنع المجتمع من التقدم. فقد حاول بعض رجال الدين التقليديين في تونس وصفاقس التصدي لتلك الإصلاحات ولكن دون جدوى إذ سرعان ما تم الالتفاف على دعواتهم.

ولكن الإصلاحات التي جاءت بها مجلّة الأحوال الشخصية فقدت تدريجياً «ريادتها» التي كسبتها بالمقارنة مع ما هو موجود ومكرّس في البلدان العربية والإسلامية الأخرى (عدا تركيا الكمالية). فبمرور الزمن بانت حدودها، بل عجزها عن تحقيق طموح النساء التونسيات وخاصة المتطلعات منهن إلى مساواة تامة وفعلية بينهن وبين الرجال و النساء محل تساؤل. الحديث عن الحداد وأمثاله قد يعتبره البعض فيه شيء من الرتابة و التردد الغير مجدي، لكن السؤال يبقى هل يمكن الحديث أن يكون مستساغ حول أية قضية دون الحديث عن رموزها و من ثم البناء على جهودهم و الاسترشاد بمعاناتهم؟ السؤال مفتوح خاصة الذين يريدون الإصلاح من خارج الطوق الحضاري لأمتنا و ميراثها الإيجابي.

هذا الإرث الإيجابي الذي غاب عن نضال الحركة النسوية حول قانون الأسرة لسنة ١٩٨٤ و هو قانون أقل ما يقال عليه أنه كان يمثل قبل تعديله^{١٥} نموذج من اشكال الحيف الذي عانت منه المرأة في الجزائر باسم الدين و الذي قاومته جمعيات الحركة النسوية ، ترجع أسباب خلفية تأسيسها التاريخية إلى طبيعة و فترة اعتماد هذا القانون.

هذا القانون كان يعتبر أحد نقاط ارتكاز و ثقل عمل و نشاط الحركة الجمعوية النسوية الجزائرية كحركة منظمة مطلبية تناضل من أجل التغيير و المساواة و سيادة قيم العدل و الديمقراطية، بالرغم من كون هذا النص الحامل لمشروع مجتمع من الناحية النظرية و المنظم للعلاقات الأسرية من الناحية العملية، اختزل في المسيرة النضالية لهذه الجمعيات و في الكثير من الحالات في مسألة تنظيم العلاقة بين الرجل و المرأة داخل الأسرة الجزائرية لا غير، وهو ما أدى بدوره إلى بلورة حالة من الفهم المنقوص بني على أساسه خطاب مطلبية نسوية مساواتي، تقوم بنيتها على جملة من المصطلحات النضالية، تركز على مبدأ «المساواة أمام القانون بين النساء و الرجال».

وبعد الانفتاح السياسي الذي ترجم عملياً في دستور فيفري ١٩٨٩ والذي مثل مرحلة جديدة بالنسبة لنضال المرأة وأشكال تنظيم الحركة النسوية أمام تهديدات إقامة مشروع بديل تحكمه مبادئ روح الشريعة الإسلامية في المطلق، إذ انتقل شكل التنظيم المؤطر لقضية المرأة من حال التنظيم الأحادي إلى حالة أخرى مغايرة تميّزت بتعدد أشكال التنظيم وتنوع الجمعيات النسوية المدافعة عن حقوق المرأة والتي سعت رغم اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية إلى إبراز حق المرأة المغيّب بالرغم من دورها التاريخي والذي يتنافى من الناحية الرمزية مع مكانتها المهمشة في المجتمع الجزائري وكذا معاناتها اليومية نتيجة عدم المساواة القانونية التي ترجمت من ناحية الواقع في جملة من التعسفات مسّت المرأة في عمق وجودها كإنسان، فكانت عملية التثديد بالنتائج الاجتماعية لهذه القوانين ومحاولة إلغائها أحد ركائز فعل الجمعيات النسوية النضالي المستمر.

بدأت هذه التنظيمات للوهلة الأولى وفي ظل الممارسة السياسية التعددية وكأنها حدثاً جديداً من حيث محتوى الأهداف وشكل أساليب المطالبة إلى جانب روح الاستقلالية التي أصبحت تتمتع بها كل جمعية لكن صفة الوحدة بارزة من ناحية التوجه العام الهادف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للمرأة وترقية مكانتها عبر العمل السياسي المنظم والميداني المعارض لقانون الأسرة والذي تعتبره جائراً ومهيناً للمرأة.

في هذا الإطار وسعيها منها إلى تنسيق عملها، نظّمت ممثلات الحركة النسوية بالجزائر لقاءً يعتبر حدثاً وطنياً يعدّ الأول من نوعه في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩، إذ جمع ما يقارب الألف مشاركة وحضرته تسعة عشرة (١٩) منظمة ومجموعة نسوية. هدف اللقاء رغم الاختلافات الجوهرية التي تخللته إلى توحيد الجهود من أجل الدفاع عن حقوق المرأة والعمل الجاد من أجل تحسين الذهنيات وتحسيس الضمائر حول واقع حال الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه المرأة الجزائرية والحيف الذي يسببه لها قانون الأسرة في حياتها اليومية.

تجسيدا لمقررات هذا اللقاء بادرت الجمعيات النسوية بخطوات عملية وفق إستراتيجية تقوم على تنظيم المسيرات، شغل المساحات العمومية وإلقاء المحاضرات لتجنيد الرأي العام وضم أكبر عدد من المناضلات، بالإضافة إلى هذه النشاطات سعت فئة المحاميات المناضلات خاصة إلى تقديم الخدمات الاستشارية المجانية للنساء كشكل من أشكال النضال والدفاع على البعض منهن أمام العدالة باعتبارهن من ضحايا قانون الأسرة وهذا وفق روح اللائحة التي رفعتها مجموعة من المجاهدات في ٢١ جانفي سنة ١٩٨٤ إلى رئيس الجمهورية في والتي تضمّنت ضرورة التكريس القانوني ل:

- أحادية الزوجة (La monogamie)
- الحق غير المشروط لعمل المرأة
- التقسيم العادل للميراث
- توحيد سن الرشد بالنسبة للجنسين.
- الالتزام بنفس شروط الطلاق بالنسبة للزوجين.
- حماية فعّالة للطفولة المنعوتة بالمحرومة حيناً والمسعفة أحياناً أخرى.

ما حملته ما سمي بلائحة المجاهدات من مطالب ستصبح لاحقاً القاعدة الأساسية التي تشكل ولا تزال مصدر وأساس العمل النضالي لأغلب المنظمات والجمعيات النسوية الحاملة والمدافعة عن حقوق المرأة في الجزائر مع المستجد من قضايا ناتجة عن الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها الجزائر والتي عمقت ثقل مشاكل المرأة وزادت من ثقل الأعباء النضالية للحركة النسوية ومكوّناتها الجموعية.

من نتائج الممارسة السياسية التعددية التي أقرها دستور سنة ١٩٨٩، إجراء أول انتخابات بلدية تعددية بالجزائر والتي نظمت سنة ١٩٩٠ فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية ودعمت هذا الفوز بنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٦ ديسمبر من السنة الموالية، لكن هذا المسار لم يكتمل وتمّ إلغاء الدور الثاني من المسار الانتخابي لأسباب عدّة، لتدخل الجزائر بعد ذلك لمُدّة تزيد عن العشرية في دوامة من العنف وموجة من الأعمال المسلحة الخطيرة المتعدد الأطراف والتي لا يمكن إزالة صفة الإرهاب عنها وكان للجمعيات النسوية منها موقفاً زاد من حدة نظرة الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية لها.

أسفرت دوامة العنف هذه والتي تمت باسم الدين عن حصيلة ثقيلة في الأرواح والعدّة والعتاد^{١٧}، إنها سنوات المحنة التي كان لها تأثيراً على المنظمات الجموعية النسوية وتعتبر من أعسر المراحل التي عرفتها في مشوارها النضالي القصير ومن أوجه العسر هذه «تشتت وتقلص جهازها المؤطر وتفرق عناصره فالقتل أو مغادرة أرض الوطن كان من نصيب العدد الأوفر والقليل من الذين لم يغادروا الجزائر بقي همّهم الوحيد هو المحافظة على الحياة»^{١٨}.

تعقّد الوضع الأمني بعد توقيف المسار الانتخابي كان له عظيم الأثر على طبيعة نضال الجمعيات النسوية، إذ تحوّل اهتمامها وطبيعة نضالها من الشكل المطليبي المعتاد ليصبح نضالاً سياسياً خالصاً يقوم على التناطح مع وضد مشروع مجتمع مخالف من خلال الوقوف إلى جانب ضحاياه المتزايد في صفوف النساء اللاتي تعرّض البعض منهن إلى عمليات القتل والتنكيل والاعتصاب الجماعي، إذ حسب المحصل الرسمي تمّ اغتيال ١٥١ امرأة ما بين

عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ الى جانب ارتفاع عدد النساء المغتصبات والذي وصل حسب مصادر وزارة الداخلية إلى ٥٥٠ حالة تتراوح أعمارهن ما بين ١٣ و ٤٠ سنة^{١٩}، إنها الحصيلة الأسوأ التي فتحت الباب لبعض الجمعيات والتي تدعو إلى تقليص تواجد المرأة في المجال العام والجامعي منه خاصة، إذ سعت احد الجمعيات الموصوفة بالإسلامية إلى المطالبة بتقليص الحضور النسائي في المجال العام.

هذا فرض ولا يزال يفرض على الحركة النسوية التي يتهالك الجزء الكبير منها الى ضرورة إعادة هيكلة نفسها والنظر في عمق إستراتيجياتها وأقلمة أهدافها وتوجيه خدماتها مع المستجد من حالة الأمن التي أصابت المجتمع الجزائري!.

هذا الواقع فرض على مجموع مكونات الحركة النسوية التنظيمي الابتعاد نوعاً ما عن المطلب الجوهري « بالمساواة أمام القانون» إلى حين ورُكنه في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٢ الى ١٩٩٥ ولم يتم الرجوع اليه إلا ابتداءً من سنة ١٩٩٦ حيث أعيد طرح مشكل «قانون الأسرة» من جديد بعد فتور النضال حوله خلال سنوات العنف المكثف والتركيز على مناقشة ومسائله بحدة وبثوب جديد من طرف مناضلات المنظمات النسوية، وذلك وفق ترسانة من المصطلحات وعبارات النضال التي تطورت لتتماشي مع طبيعة المرحلة الجديدة، فمن المطالبة «بمواطنة كاملة» وإلغاء قانون الأسرة، أصبحت المطالبة مركزة على ضرورة «إرساء قوانين مدنية عادلة»، ترجمت هذه المطالب بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية في جانفي ١٩٩٦ تطلب منه المنظمات النسوية المصادقة على معاهدة كوينهاغن ضد كل أشكال التمييز والإقصاء ضد النساء، وخلال السنة الموالية بادرت إحدى عشرة «١١» منظمة بتمرير عريضة المليون توقيع تضمنت اثنتي وعشرين «٢٢» تعديلا يحسّ قانون الأسرة الجزائري بعد أن كانت المطالبة بإلغائه جملة وتفصيلا.

إذن طرأت تحولات جوهرية على أسلوب ومطالب الحركة الجمعوية النسوية وكذا نشاطات النضال المنتهجة من طرف مناضلاتها ومنشطاتها، فبعد أن كان النضال فردياً على مستوى التنظيم والطاقة البشرية تحاول هذه الجمعيات توحيد النضال باقتراح أنشطة مشتركة ومشاركة عدة منظمات، وبعد أن كان الإجماع قائماً أساساً على موقف واحد هو الرفض الصارم وإلغاء لقانون الأسرة والمطالبة بإلغائه جملة وتفصيلا، تحول هذا الموقف عند بعض الجمعيات إلى مجرد المطالبة بتعديل بعض موادده وهو موقف لم يصل بعد إلى حد الإجماع من طرف جل الجمعيات النسوية، إنها حالة من التعددية تدل على بداية النضج الفعلي بالواقع الثقافي للمجتمع الجزائري من طرف مكونات الحركة النسوية.

يدخل نضال المنظمات الجمعوية النسوية المدافعة عن حقوق المرأة عدا تلك الجمعيات النسوية

الموصوفة بالإسلامية ضمن حركة مناهضة ومعادية أكثر فأكثر لمشروع مجتمع مخالف عادة ما يوصف في أدبياتهن. مشروع «الأصولية الدينية المتطرفة» وذلك في سياق أعم رافض لقيام مجتمع تنظمه أحكام الشريعة الإسلامية، لذا يأتي مطلب «فصل الدين عن السياسة» كأحد المطالب الأولى لأن النتيجة العملية لأي ربط محتمل هو بالضرورة تكريس لـ «قانون الأسرة» وتمهيد لقيام الدولة الإسلامية التي تربط في ظلها القوانين والتشريعات الأخرى بالمبادئ المطلقة للإسلام.

فمسألة «قانون الأسرة» وروحه الإسلامية كانت ولا تزال إلى حد الساعة محل الاهتمام الأوفر من طرف بعض ناشطات ومناضلات الجمعيات النسوية، فهي تشكل بالنسبة لهن محور قاعدة نضالها الدائمة من أجل الدفاع عن حقوق المرأة: «وسط مجتمع وسلطة فائقة التعقيد، ظلت المنظمات النسوية في الجزائر وفيه لخط سيرها، متمسكة بنفس المبادئ التي قامت من أجلها^{٢٠}». فمنذ ١٩٨٥ لم يتغير موقفها القاضي بضرورة إلغاء قانون الأسرة، أو على الأقل المطالبة بإلغاء الكثير من بنوده، فهو: قانون بالنسبة لهن مخالف للبندين ٢٨ و ٣٠ من دستور ١٩٨٩، ومخالف للمعاهدات الدولية التي وافقت ووقعت عليها الدولة الجزائرية ومنها المعاهدة الدولية للقاضية بإلغاء كل أشكال التمييز تجاه المرأة والتي صادقت عليها الجزائر سنة ١٩٩٦ «إنه قانون يُلغي الفرد، متأخر ومتخلف عن تطور المجتمع، ويعارض المدنية والحضارة...» «إنه قانون يجعل المرأة الوزيرة، المحامية، المديرية غير راشدة حينما تدخل إلى بيت زوجها أو أبيها» و«باختصار إنه قانون تمييزي وإقصائي يجعل المرأة الجزائرية قاصرة أمام القانون مدى الحياة^{٢١}»، هذه المكونات العامة لخطاب وآراء بعض الجمعيات النسوية حول الوضعية القانونية التي تنظم حياة المرأة في الجزائر، إنه موقف سياسي صارم وغير قابل للتعديل يتبناه هذا الاتجاه حول قانون الأسرة وهو الموقف الذي هيكل الروح العامة للمنظمات النسوية في بداية مشوارها، ونظم طبيعة علاقاتها مع السلطة، الأحزاب السياسية وجميع أطراف المجتمع المدني وجعلها من حيث الانتماء الأيديولوجي ذات نزعة يسارية، معادية لكل خريطة مكونات الأحزاب الإسلامية أو المتقاربة معها في الطرح السياسي والتي توصف عادة بالمحافظة والتي لا تطرح إشكالية الفصل بين الديني والسياسي وترى أنه يجب إشراك الإسلاميين في الحياة السياسية.

تحول هذا الموقف الصارم إلى تهمة توظيفها المكونات الجموعية والحزبية المقابلة لنقد الحركة الجموعية النسوية غير إسلامية ووصفها «بالجمعيات التابعة» التي تعمل من أجل خدمة مواقف حزبية معينة ومحددة من حيث الانتماء لا لخدمة الفئة الاجتماعية التي وجدت من أجلها، لكن مناضلات الحركة النسوية غير الإسلامية يرين في العلاقة مع «الأحزاب الديمقراطية» علاقة طبيعة تدخل في سياق إستراتيجي أعم، يحاول إدماج مطالب المرأة في برامج تلك الأحزاب،

وكسب المزيد من المناضلات من أجل الدفاع عن حقوق المرأة داخل الأحزاب السياسية، وهذا فيه سندٌ إضافي وقوي، يخدم مطالب المرأة^{٢٢} بصفة عامة وجعل نص قانون الأسرة له الأولوية الكبرى وقضية مستعجلة مثل قضية السلم المدني لأن المرأة هي أول ضحايا العنف الذي تعيشه البلاد وقانون الأسرة هو سبب محنتها الأول الذي لا تزال خصائصه مجهولة لدى الجمهور والرأي العام الدولي بوجه عام.

هذا الموقف العام للجمعيات النسوية من واقع حال المرأة وقانون الأسرة المنظم لشؤونها، تساندها فيه الكثير من التنظيمات الجمعوية التي يتعدى فعلها المجال الفتوي للمرأة وكذا الأحزاب السياسية وحتى بعض الأحزاب الطامحة لبناء مشروع اجتماعي مخالف لتوجهاتها الأيديولوجية العامة ومنها حركة مجتمع السلم، هذا الحزب ذو التوجه الإسلامي والطامح إلى بناء مشروع اجتماعي يقوم على مرجعية أيديولوجية مخالفة لتلك التي تقوم عليها أيديولوجية الجمعيات النسوية، يتبنى والجمعيات التابعة له موقفاً نقدياً من قانون الأسرة ويقول بإمكانية تعديل بعض مواد^{٢٣} مثل بعض الجمعيات النسوية^{٢٤} وتحاول الجمعيات التابعة له القيام بنفس مهام التوعية بضرورة ترقية حقوق المرأة وتعزيز دورها السياسي والاجتماعي، موقف حركة مجتمع السلم هذا كان يعارضه موقف المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان على رأسه عبد المجيد مزبان كما أسلفنا الذكر موقف مساند لموجة المطالبة بإعادة النظر في قانون الأسرة لأن البعض من هيئته رأت أن «الواقع الاجتماعي والقضائي بالجزائر أظهر نقائص في قانون الأسرة نتيجة التطورات التي حدثت منذ ما يقارب عشرين سنة والتي جعلت الأسرة المعاصرة أسرة التّساوي في العمل والمسؤوليات والمشاركة في المشاكل الاقتصادية بين الرجل والمرأة... مما يتطلب تقنياً للأوضاع وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالخروج من سلطة طغيان الأعراف على روح الشريعة والتي أدت إلى تجاوزات في حق الأسرة هضمت فيها حقوق المرأة ووقع المسّ بكرامتها»، إلى جانب إمكانية التراجع عن منطلق الولاية والتي تحولت إلى استبداد أدى إلى الجبر في الزّواج وكذا التراجع عن «العصمة لأنها تحولت إلى تسلط أنجر عنه الطلاق التعسفي وطرده النساء من بيوتهن^{٢٥} وزيادة عدد المشرّدات منهن بالآلاف»^{٢٦}.

الموقف المساند من ناحية المبدأ عملية تغيير للوضع الذي خلقه التصديق على قانون الأسرة على الأقل من طرف مجموعة التنظيمات المشار إليها لا يعني التطابق في الرؤية حول خيار إلغاء أو تعديل قانون الأسرة و بالتالي لا يعني الاتفاق على خيارات و مناهج تغييره، بل الخلاف قائم حول هذين الخيارين وصاحب هذا الخلاف الحركة الجمعوية النسوية في الجزائر منذ نشأتها الأولى، حتى وإن استقر الاتجاه العام في بداية ١٩٩٦ على موقف المطالبة بإلغائه وضرورة استبداله بقوانين مدنية تضمن المساواة بين المواطنين دون تمييز جنسي، فإن هذا الأمر لم يدم طويلاً حيث بدأت تظهر أصوات واعية داخليا وخارجيا بواقع حالة الوضع

العام للمجتمع الجزائري ومن ضمن الأصوات الواعية موقف بعض النساء كنّ مناضلات في الحركة الجموعية النسوية وأصبحن يرفضن وعيا «طوبائية» مطلب بعض ممثلات المنظمات الجموعية النسوية في الجزائر القائل بضرورة الإلغاء الكلي ، هذا المطلب في شكله المعهود غدا يشكل عائقا حقيقيا أمام بناء قدرات بشرية فعلية قادرة على التجنيد والفعل على المستوى الشعبي لتغيير الوضع العام للمرأة، لذا برزت الدعوة للأخذ بعين الاعتبار «حقائق الواقع الاجتماعي» والعمل على ضرورة تكييفها مع القيم العالمية وفق مبدأ التعاضد لا التضاد، إلى جانب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مكانة الدين ودوره التنميطي لسلوك الأفراد في المجتمع الجزائري.

إن حالة الإجماع على مبدأ «إلغاء» قانون الأسرة وإصرار بعض مناضلات الحركة النسوية على رأي «راديكالي» هو في الحقيقة دالة على عزيمة سياسية أكثر منها على حالة من النضال الاجتماعي، الشيء الذي أدى إلى «عزلة مزدوجة» عانت منها الحركة النسوية وجمعياتها، من أشكال هذه العزلة:

أولها: عزلة ذاتية جعلت بعض الجمعيات النسوية مكبلة المبادرة نتيجة ارتباطها بمواقف وآراء الأحزاب السياسية التي تنتمي لها إما من حيث التوجه الأيديولوجي العام أو التابعة لها عضويا من حيث التنظيم.

ثانيها: العزلة الاجتماعية التي لعبت فيها الأحزاب الإسلامية قيادة ومناضلين دوراً أساسياً، إذ استطاعوا بحكم معيشتهم للواقع الشعبي المباشر ومعرفتهم بخصائص وعيه تمرير خطاب معادي للجمعيات النسوية ورموزها النضالية خلال مرحلة تميّزت بسيادة الخطاب الديني السياسي وقيادته لفعل الجماهير المباشر والمتحمّس ولا تزال على مستوى الكامن الثقافي.

فلقد صوّرت منظمات الجمعيات النسوية لا كمناضلات من أجل التغيير و المساواة وترقية حقوق المرأة ولكن كمقلدات للغرب، و«حاملات للانحطاط الخلقي وكمائن يعتمد عليهن الاستعمار الجديد»^{٢٧} وهو ما زاد في تعتم وتعقد صورة المنظمات النسوية لدى الجمهور، بالإضافة إلى التشويش الذي حدث على مستوى وعي العامة نتيجة اعتماد منظماتها على أنشطة جريئة وغير مدروسة في الغالب، وخوضهن في مواضيع بعيدة عن فهم الشرائح الموجهة إليها أو بالأحرى بعيدة عن واقع المرأة الجزائرية البسيطة، المواقف الواضحة لجملة من التنظيمات من واقع المرأة تجعلنا نخرج بنتيجة مفادها أن الجمعيات النسوية لا تعمل بمعزل عن حركية التغيير العام وأشكال المؤسسات المؤطرة له في المجتمع، أي أنّ فعلها النضالي

في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وضرورة المطالبة الهادفة الى ترقيتها اجتماعياً وتعديل القوانين المنظمة لواقعها ومنها تحديداً قانون الأسرة يدخل في إطار الدينامية العامة ومجموعة قواها والتي تعمل على ترقية حقوق الإنسان بالجزائر وتعديل أو إلغاء القوانين المعطلة لها ومنها قانون الأسرة الذي مرّ الموقف منه بعدة مراحل.

الهوامش

١. أنظر الدراسة المقارنة التي قام بها مركز الإعلام و التوثيق حول تمثيل النساء ص ٤٥ ، الجزائر ٢٠٠٦ .
٢. أنظر التقارير الصادرة عن المجلس الوطني لأقتصادي و الاجتماعي في الجزائر
٣. العربية الإنسانية التنمية تقارير ذجها نحو
٤. مركز الإعلام و التوثيق لحقوق الطفل و المرأة.
٥. أنظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٥ .
٦. بإستثناء الجمعيات النسوية.
٧. أنظر عروس الزبير ، دور المجتمع المدني في تجديد النظام العربي : الرحة النسوية في الجزائر نموذجاً، مجلة ابعاد ، العدد ٩٠، بيروت ٢٠٠٦ .
٨. تجربة الحركة النسوية في الجزائر خلال فترة التسعينيات
٩. مثل مفهوم الحرمة و الدفاع عنها
١٠. أنظر عبد الحفيظ أمقران ، مكانة المرأة الجزائرية في ثورة التحرير الوطني، مجلة المجلس الإسلامي الأهلئ ص ٣٢١، الجزائر ، العدد الثالث، ٢٠٠٠ .
١١. عبد المجيد مزيان، الرئيس الأسبق للمجلس الإسلامي الأعلى، مجلة المجلس العدد الثالث ، الجزائر، ٢٠٠٠ .
١٢. أنظر أحميدة النيفر، وثائق الإسلاميين التقدميين
١٣. أنظر أحميدة النيفر، وثائق الإسلاميين التقدميين
١٤. أنظر مداخلة الهمامي بمناسبة ٨ مارس ٢٠٠٧ .
١٥. أدخلت على هذا القانون سنة ٢٠٠٤ تعديلات جوهرية، أنظر رسالة الأسرة التي تصدر عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة العدد الخامس ٢٠٠٥ .
١٦. عدل سنة ١٩٩٦ .
١٧. نريد تأكيد بعض نتائجها لسنة واحدة وهي سنة ١٩٩٤ التي كانت الحصيلة الإجمالية بها: تسجيل ٦٧٧، ٨ ضحية منهم ٦٣٨٨، قتيلا ٢٢٨٩، جريح، إلى جانب هذا تم إغتيال والي ولاية واحد و ١١ رئيس دائرة و ٧ موظفين سامين و ٧٦ رئيس مندوبية تنفيذية بلدية و ٤٠ عضو من هذه المندوبيات و تم تسجيل إغتيال ١٠١ معلم و ٥٢ إمام و ٤١ طالبا و ١٢٢ من قدماء حرب التحرير و ٣٢ حرسا بلديا و ٣١ حارس سجن و ٢١ صحفيا و ٢١ جمركيا و ١٥ قاضيا و ١٠ عناصر من الحماية المدنية و ٥ محامين و طيار واحد و مغن واحد.

- ١٨ . مقابلة مسجلة مع السيدة خليدة تومي «مسعودي».
- ١٩ . أنظر: مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة: المغاربيات بين العنف الرمزي و العنف الجسدي، التقرير السنوي ١٩٨٩ - ١٩٩٩، ص / ص: ٧٨/٨٨.
- ٢٠ . مقابلة مع شريفة درياتي «مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة»
- ٢١ . PATRICK BAUDOIN et autres, «La levée du voile: l'Algérie de l'extra judiciaire et . de la manipulation», La lettre Hebdomadaire de la FIDH, N°244, juin 1997, p33/244
- ٢٢ . Cf. Malik REMAOUN, Le mouvement des femmes pour leurs droits en Algérie, . communication présentée à la journée d'étude à l'université de Paris VIII organisée par l'Institut Maghreb - Europe, le 25 -10 - 1997. cité par INFO INFO FEMMES ALGERIENNES, N° 9, Mars 1998, Edité par Le Relais des associations algériennes des femmes démocrates, Saint Denis, France, p11
- ٢٣ . وهو ما حصل فعلا سنة ٢٠٠٥ .
- ٢٤ . Ibid p ٣٤/٢٤٤ .
- ٢٥ . التعديلات التي أدخلت على قانون الأسرة سنة ٢٠٠٥ ابقت على الولي لزواج المرأة مع إلغاء الزواج عن طريق الوكالة، تحديد سن موحد للزواج، إخضاع تعدد الزوجات للرضا المسبق، إجبار الزوج في حالة الطلاق على ضمان السكن لأولاده القصر الذين تسند حضنتهم للأم، إعادة النظر في نظام الأولويات في مجال الحضانة لصالح الأب .
- ٢٦ . مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، دورية في الثقافة الإسلامية، العدد ٣، ٢٠٠٠، الجزائر، ص ٩ .
- ٢٧ . «وصف لعباس مدني كان له وقع شديد على وعي الجماهير وفعالها ولا يزال متداولاً على مستوى الصحافة ذات الميول الإسلامية إلى يومنا هذا» وهو ما يمثل إحباطاً يومياً كما تقول السيدة عقيلة وارد .

قوانين

وتشريعات

حقوق المرأة الفلسطينية ما بين الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية

وسام بسام جودة*

مقدمة

هناك العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية ، والتي صدرت عن الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث توالى بعد إصدار ميثاق الأمم المتحدة ، العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وتلك المخصصة لحماية النساء أياً كانوا وأين كانوا، لقد نص ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات لكل من المرأة والرجل، وركزت على الكثير من مجالات الحياة .

وإذ تعتبر الوثائق والإعلانات المنبثقة عن المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة ذات أهمية كبيرة عند الحديث عن حقوق الإنسان و حقوق المرأة، حيث تتضمن برامج عمل لإنفاذ حقوق الإنسان كما أنها تعكس في كثير من الأحيان الواقع الراهن، ومتغيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى ذلك فهي عادة ما توفر توجيهات مفيدة في توضيح نطاق المعايير الدولية لحقوق الإنسان التزامات الدول ذات الصلة، فقد ركز إعلان وبرنامج عمل فيينا لحقوق المرأة كجزء جوهري من منظومة حقوق الإنسان والتي لا يمكن فصلها عنها، كما دعي إلى المساواة والقضاء على التمييز ، وقد حدد الإعلان موضوع العنف ضد المرأة بوصفه موضوعاً للقانون الدولي الانساني، أما إعلان وبرنامج عمل (بكين) ١٩٩٥ ، فقد استكمل نتائج إعلان وبرنامج فيينا ووسع من مجالات الاهتمام في حقوق الإنسان والمرأة، ومن ثم جاء إعلان الألفية ، وأهداف الألفية التنموية ، والتي تم تبنيها من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، ليضع برنامج محدد وأهداف يمكن قياسها لتدعيم حقوق المرأة والقضاء على الفقر ضمن إطار زمني محدد حتى عام ٢٠١٥ ، كما توفر الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الانساني الحماية للنساء في ظل حالة الحرب أو الاحتلال ، وفي ذات

* ناشطة نسوية وحقوقية - غزة

العام ٢٠٠٠ صدر القرار ١٣٢٥ ، والذي كان له أهمية كبيرة لدى النساء ، وخاصة على مستوى المرأة الفلسطينية وتعاطيها في العمل على هذا القرار .

إن التعرض بالبحث لموضوع حقوق المرأة في المواثيق الدولية تقضي الإلمام بأهم نصوص الحماية الدولية لحقوق المرأة، سواء وردت تلك النصوص في الإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الطابع العام، أو وردت في صلب الإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الطابع الخاص .

وضعية حقوق المرأة في الشريعة الدولية:

بالنظر إلى مجمل الحقوق التي أقرت للمرأة ، وأدرجت في مضمونها ، سواء تلك التي أتت في إطار اتفاقيات حقوق الإنسان ، أو اتفاقيات حقوق المرأة وذلك على النحو التالي :

• ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥

بعد الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة ، فقد أكدت المادة الأولى من الميثاق على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين النساء والرجال وتعتبر المادة ٥٥ من الميثاق التي تقر حقوق الانسان على أساس علمي ودون تمييز ، قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، لجنة المرأة ١٩٦٤ انبثقت عن عصبة الأمم المتحدة ولاول مرة (لجنة المرأة) التي تؤكد المساواة وعدم التمييز بين الجنسين .

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

يعد أول وثيقة دولية تضمنت حقوق الإنسان الأساسية ، ضمن نصوص ومبادئ واضحة ، على أساس الإخاء والمساواة والكرامة الإنسانية ، وقد شكل هذا الإعلان أساساً دستورياً لمطالب الحركة النسوية بالمساواة وعدم التمييز والمشاركة على قدم المساواة مع الرجال في إدارة المجتمع والحياة العامة.

وهذا الاعلان يعد بمثابة الاعتراف الدولي بأن الحقوق الأساسية والحريات العامة تعد متأصلة لدى كافة البشر ، وهي غير قابلة للتصرف ، وتنطبق على الجميع في اطار من المساواة ، وأن كلاً منا قد ولد وهو حر ومتساو من حيث الكرامة والحقوق .

تلا ذلك اصدار العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة ، وجسد مبدأ المساواة لأول مرة على مستوى المواثيق الدولية ، مثلاً وليس حصرياً :

« الاتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة الصادرة عام ١٩٥٢ ، والتي تعترف للمرأة بحق التصويت والترشح في جميع الانتخابات والهيئات المنتخبة ، وبتقلد المناصب العامة ، وممارسة جميع الوظائف العامة بشرط التساوى بينهم وبين الرجال دون أى تمييز .

« الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة سنة ١٩٥٧

« الاتفاقية الخاصة بالرضا على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج سنة ١٩٦٢

« صدور العهدين الدوليين والذي كان لكل منهما اضافة جيدة وملزمة فيما يتعلق بحقوق المرأة على وجه الخصوص .

• **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :**

يعد كلا العهدين أحد الوثائق الهامة والأساسية التي تتناول جملة من الحقوق ، ويمكن القول أن الأمم المتحدة ورغبة منها في نشر ثقافة العدل والحرية وصيانة حقوق الإنسان، فإنها لم تكتف بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بل قامت بإصدار وثيقتها الثانية وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والتي تضمنت ذات المبادئ والحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي ، مع فارق أن هذا العهد حمل صفة الزام جماعى للدول والحكومات، كما يشترط هذا العهد تطوير البنية القانونية المحلية سيما التشريعات لترقى إلى المبادئ الإنسانية والحقوقية ، مما شكل إحدى الدعائم القانونية الهامة فى وضعية المرأة والسياسات التمييزية الممارسة ضدها ، وأيضاً شكل نقطة ارتكاز للحركة النسوية لتشريع مطالبها فى المساواة والمشاركة والتنمية .

وجاء في هذا العهد :

« تتعهد الدول الأطراف فى هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء فى حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها فى هذا العهد»

فيما جاء فى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

حيث جاء فى المادة الثالثة من هذا العهد « تتعهد الدول الاطراف فى هذا العهد بضمآن مساواة الذكور والاناث فى حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها فى هذا العهد»

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري هي اتفاقية هامة من الإتفاقيات الدولية والتي بدورها تؤكد على عدم التمييز بين شرائح المجتمع أياً كانوا ، وعلى ضرورة ضمان حقوق الفئات المجتمعية باعتبارها حقوق إنسان بالدرجة الأولى، وقد نصت المادة (٥) من هذه الإتفاقية على :

« إيفاءً للالتزامات الأساسية المقررة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي ، أو الإثنيين، في المساواة أمام القانون، لاسيما بصدد التمتع بالحقوق السياسية ، و لاسيما حق الاشتراك في الإنتخابات -اقتراعاً وترشيحاً - على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم في إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وفي تولى الوظائف العامة على قدم المساواة.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو):

لا أحد ينكر أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، كانت ولا زالت هي الأبرز والأشمل والأهم ، وذلك لتناولها لجميع الحقوق السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة ، رغم أهمية كافة الاتفاقيات والإعلانات الدولية المتعلقة بالمرأة وتضمن معظم المواثيق الدولية لنبود تتعلق بحقوقها بدءاً من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن اتفاقية السيداو، تعتبر من أهم الإتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة في المساواة وعدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي بوصفها قواعد قائمة بحد ذاتها في القانون الدولي، كما أنها أيضاً تتفوق على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان في أنها تنص على ضرورة أن تتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والاقتصادية، وهي بالتالي تتجاوز التقسيم التقليدي ما بين مجموعة الحقوق السياسية والمدنية ومجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بوصفها في منظومة واحدة تؤكد على تساوي أولوية تنفيذ هذه الحقوق وتكاملها مع بعضها البعض، إذ نصت الاتفاقية على عدم إمكانية تجزئة الحقوق الواردة فيها وعلى وجوب ترابطها بحيث تشكل في مجموعها منظومة قانونية كاملة تفي بمتطلبات وأهداف الاتفاقية.

واعتمدت هذه الاتفاقية وعرضت للتصديق والانضمام. بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤/١٨٠ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، وبدأ العمل بها في الثالث من سبتمبر ١٩٨١.

وتغطي هذه الاتفاقية مجالات متعددة ومهمة من الحقوق والحريات، كالمشاركة السياسية والوصول إلى تكافؤ الفرص في الحياة العامة، وفي العمل وكذلك المعايير المتعلقة بالجنسية، وتتناول الاتفاقية أيضاً، حق المرأة في المساواة في الصحة والتدريب والتعليم والتوظيف، كما تؤكد الاتفاقية على المسؤولية والحقوق المتساوية للنساء والرجال في الحياة الأسرية وعلى ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة للجمع بين المسؤوليات الأسرية، والمشاركة في الحياة العامة، وتدعو الاتفاقية إلى اتخاذ إجراءات خاصة مؤقتة لمعالجة عدم المساواة بين المرأة والرجل، الأهم من ذلك أن هذه الاتفاقية تلزم الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان أن النساء لا تعاني من التمييز في مجالات معينة من الحياة الخاصة وبالتالي ضمان الدول الأطراف في أن تكون جميع العقود والصكوك الخاصة الأخرى التي تحد من الأهلية القانونية للنساء (باطلة ولاغية)، كما أنها ملزمة أيضاً باتخاذ خطوات للقضاء على الممارسات التمييزية في الأسرة، وقد دعت الاتفاقية جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ كافة التدابير الفعالة لإعمال مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها وكذلك في تشريعاتها الوطنية، كما أنه يجب على هذه الدول إزالة كافة الأسس القانونية للتمييز بتعديل تشريعاتها الوطنية ذات العلاقة، وقد أوردت المادة (١) من الاتفاقية تعريفاً للتمييز هو: « أي تفرقة / استبعاد ، أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر أو توهين ، أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل“.

وتمر الاتفاقية مروراً سريعاً على موضوع العنف ضد المرأة إذ لا تتناول هذا الموضوع في أحكامها إلا باستثناء ما ورد في المادة الأولى من أن تعريف التمييز يشمل العنف على أساس الجنس كما جاءت المادة (٦) لتؤكد على ضرورة أن تتخذ الدول جميع التدابير المناسبة للقضاء على الاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء

الإعلانات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة :

اعتبر عام ١٩٧٥ سنة دولية للمرأة وعقد مؤتمراً دولياً للمرأة، في مدينة مكسيكو في تموز من نفس العام، تلاه عام ١٩٨٠ مؤتمراً كونهاجن، وبعدها مؤتمراً نيروبي عام ١٩٨٥، الذي

وضعت فيه « استراتيجيات نيروبي التطلعية »، التي تضمن وضع خطة عملية للنهوض بالمرأة والقضاء على التمييز على أساس الجنس .

وتم اعتماد (اعلان وبرنامج عمل فينا) ، ويعتبر هذا الإعلان محطة أساسية ، وبارزة في تاريخ حقوق المرأة ، نظراً لتضمنه عدداً من النصوص الداعمة التي تؤكد الحقوق المتساوية، للنساء والرجال ، وتبين أن المرأة ما تزال تتعرض لجميع أشكال العنف والتمييز في كل مكان ، وتبقى الخطوة الأهم والأحدث في مجال حقوق المرأة والأهداف والإستراتيجيات التي تضمنها منهاج عمل المؤتمر الرابع للمرأة ، والذي انعقد في بيجين عام ١٩٩٥ ، تأكيد الإعلان الصادر عن المؤتمر على تساوى النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية ، وعلى جميع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين ، واتفاقية السيداو ، وعلى اعتبار حقوق المرأة حقوق انسان وعلى ضمان تمتع المرأة تمتعاً كاملاً ، بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، واتخاذ تدابير فعالة ضد انتهاك هذه الحقوق والحريات ، ووضع المؤتمر منهاج عمل تميز بالفاعلية ، اذ كانت أهدافه موجهة لإحداث تغيير فعلى وجذرى فى أوضاع المرأة فى العالم ، وحدد فيه مجالات الإهتمام الحاسمة ، التي يجب على الحكومات والمجتمع الدولى والمجتمع المدنى اتخاذ اجراءات استراتيجية فى هذه المجالات .

• إعلان الألفية :

فى شهر أيلول / سبتمبر من العام ٢٠٠٠ ، اجتمع ممثلو ١٨٩ دولة فى قمة الألفية، وتبنوا وثيقة أطلق عليها اسم إعلان الألفية، وفوضت القمة الأمين العام للأمم المتحدة متابعة تنفيذ ما جاء فى الإعلان من القرارات.

الأهداف الإنمائية للألفية

إن قائمة الأهداف الإنمائية للألفية لا تشكل بأي شكل من الأشكال اقتطاعاً او انتقاصاً من الأهداف الإنمائية التي تم التوصل اليها فى المؤتمرات العالمية التي عقدت فى التسعينات، بل إن الأهداف الثمانية تمثل شراكة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتعد العزم، على حد تعبير اعلان الألفية ، على أن تهيبى – على الصعيدين الوطنى والعالمى ، بيئة مؤايته للتنمية للقضاء على الفقرز

تتضمن اعلان الألفية ثمانية محاور:

القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء، خفض وفيات الأطفال، خفض وفيات الأمهات، مكافحة الأمراض (الايدز، الملاريا،

وغيرها)، الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.
وتأكيداً لما جاء في أهداف الألفية، نجد أن :

- « إن أهداف الألفية هي جزء من سياق، ومكون من كل، لا يمكن التعامل معها بشكل معزول عما سبقها أو عما يليها.
- « إن أهداف الألفية ليست بديلاً لمقررات القمم العالمية وللالتزامات الدولية السابقة.
- « إن أهداف الألفية ليست وصفة بديلة أو خطة عالمية موحدة لخطط التنمية الوطنية.
- « ان التزام الحكومات والبلدان وقياس التقدم المحقق حتى عام ٢٠١٥، يمكن أن يشمل كافة مكونات اعلان الألفية، بما فيها السلام والأمن والحكم الرشيد وغيرها من المسائل، اضافة الى الأهداف التنموية الوطنية، وإن لا يقتصر على الفهم التقني والضيق لأهداف الألفية وغاياتها ومؤشراتها المحددة عالمياً.
- « وقد أولت المنظمات الدولية اهتماماً خاصاً لكل هدف من هذه الأهداف وأطلقت مشاريعها وبرامجها بناء على ذلك.

• القرار ١٣٢٥ :

لقد كان للقرارات والجهود النسوية، شأناً كبيراً في المساهمة في رفع الغطاء عن التمييز الممارس ضد المرأة على صعيد العالم ، وفي التأثير والضغط لتحقيق الاعتراف بشرعية النضالات النسوية المطلوبة، عبر تمسك النساء بالقرارات والبناء عليها وفقاً لخصائصها الوطنية، كما أن صدور القرار ١٣٢٥، يُحتسب كثمرة للنشاط الدولي للنساء اللواتي تأثرن بالحروب وبتناجها الكارثية على المرأة والإنسانية جمعاء ، سواء النساء اللواتي تضررن من الحرب، أو اللواتي يمتلكن مصلحة حقيقية في إرساء السلام العادل والشامل.

ولقد جاء القرار ١٣٢٥ والصادر عن جلسة مجلس الأمن (٤٢١٣) في أكتوبر من العام ٢٠٠٠ ، معبراً عن قلق هيئة الأمم المتحدة اتجاه الأوضاع الصعبة التي تعيشها النساء في العالم ، جراء استمرار الصراعات والنزاعات، وقد جاء هذا القرار متوجاً لنضالات الحركة النسوية العالمية المناهضة لكل أشكال التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي، والتي عبرت عنها النساء بنضالات طويلة عبر سلسلة من النشاطات المحلية والدولية في بلدانها التي راكمت مجموعة من القرارات والاتفاقيات الخاصة بالمرأة .

ويعد صدور القرار بمثابة توحيد لجهود النساء اللاتي يناضلن في دول الصراع مع النساء المؤمنات في إرساء السلام والأمن في العالم عبر دعم وإسناد النساء في دول الصراع عبر تحالفات عابرة للحدود في مواجهة علاقات قوة غير عادلة وغير متساوية، القرار

الذي يؤكد على أن النساء ضحايا للحروب ومسئولات عن الحفاظ على حياة الآخرين في عائلاتهن وعليهن توفير الحماية والأمن والغذاء، نظرا إلى أن النساء قوة مؤثرة في مجتمعاتهن وفي العالم قادرات على صنع الأمن والسلام.

• الواقع القانوني للمرأة الفلسطينية :

الراصد والمتابع لوضع النساء عالمياً، ومدى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان من خلال القوانين والتشريعات المحلية للدول ، يجد أن المرأة في العالم بشكل أو بآخر مازالت تتعرض للاضطهاد والتسلط الذكوري ، وتعاني من التمييز بسبب الجنس ، بالرغم من دور الحركات النسوية العالمية التي تسعى وتناضل من أجل إدماج مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في دساتيرها ، ومنذ بداية القرن العشرين والمجتمع الدولي يسعى لتقنين حقوق المرأة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، من خلال إصدار الإعلانات والعهود والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنص على عدم التمييز بين الجنسين في كافة المجالات ، وإرساء مبدأ المساواة بين البشر ، إلا أننا مازلنا نناضل للوصول إلى العدالة الاجتماعية من خلال دور النساء ، والمؤسسات النسوية والحقوقية التي أخذت على عاتقها حماية هذه الحقوق من خلال حملات الضغط والتأثير على المشرع وصناع القرار من اجل إقرار القوانين والتشريعات الوطنية بالاستناد إلى منظومة حقوق الإنسان .

إن التمييز يقف عقبة ولازال أمام تحقيق المساواة والتنمية والديمقراطية ، وأمام تمتع النساء بحقوقهن ، ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية ، والقانون يضمن على العنف صفة قانونية اذ يصبح العنف شرعياً ومحمياً من قبل المشرع .

وبالنظر إلى الواقع القانوني الحقوقي للمرأة الفلسطينية ، نجد أنها تتعرض إلى انتهاكات في القوانين والتشريعات المحلية ، وذلك بسبب عدم توحيد المنظومة القانونية في فلسطين ، إذ تعود لحقب تاريخية مختلفة منذ العهد العثماني ، والانتداب البريطاني والاحتلال الاسرائيلي ، ومن تم التبعية السياسية للدول العربية المجاورة ، وبالتالي التبعية للقوانين والتشريعات لهذا الدول (مصر والأردن) ، هذه القوانين والتشريعات التي عززت النمط الاجتماعي السائدة من العادات والتقاليد والثقافة الذكورية ، تجعل من المرأة إنساناً مستغلاً ومستضعفاً ، يعتقد البعض بأن المرأة قد حصلت على كل ماتريد في هذا العصر ، فهم لازالوا واهمين للأسف ، لأن المرأة باختصار لازالت سجينه تلك القوانين التي تتسم بالتمييز وعدم المساواة بين المرأة والرجل ، والتي هي من ناحية بالية وقديمة جداً ، ومن ناحية نصوصها بحاجة للتعامل مع مضمونه النص الحالية من التمييز ضد المرأة.

وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وانتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني ، حيث تم إصدار بعض القوانين والتشريعات الفلسطينية ، ولكن بالرغم من العمل الدؤوب من مؤسسات المجتمع المدني ، وقيامها بالضغط على الجهة التشريعية وصناع القرار من اجل إقرار قوانين تتعلق بحقوق المرأة (كقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات .. الخ) ، إلا أننا ولغاية هذه اللحظة مازلنا نراوح في المكان نفسه ، ولم تصدر قوانين فلسطينية متطورة وحديثة تتفق وتتوافق مع وحقوق الإنسان ومكانة المرأة الفلسطينية .

لقد أكدت المادتان التاسعة والعاشر من القانون الأساسي المساواة أمام القانون والقضاء، وبدون تمييز على أساس الجنس بين الرجال والمرأة ، وأكدتا الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية ، وأيضاً وبالرغم من توقيع الرئيس محمود عباس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام ٢٠٠٨ بدون تحفظ على أية مادة ولكن بعبارة « بما لا يتعارض والقانون الأساسي الفلسطيني » ، حيث جاء في المادة التاسعة منه : « الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة » ، وهذا يعنى المساواة أمام القانون والقضاء فقط ، وليس المساواة بالمعنى الذي وردت فيه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

إن الوضع الفلسطيني العام وتفاقم وسوء الأوضاع تحديداً بسبب واقع الانقسام الفلسطيني الداخلي انعكس على الواقع القانوني للمرأة بشكل خاص ، هذا الوضع أدى إلى التفرد في إصدار القوانين والتشريعات في كل من شطري الوطن وبما يغيب دور المرأة كشريك في بناء المجتمع بل تركز التمييز القائم على أساس الجنس .

وبالنظر للأوضاع العامة للنساء على كافة المستويات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من منظور النوع الاجتماعي نجد أنها عناصر متضافرة ومتداخلة تؤثر وتتأثر فيما بينها، فبالنظر إلى تقسيم الأدوار بين الرجال والنساء والإيفاء بالاحتياجات الأساسية والاستراتيجية لهم نجد أن وضع المرأة في المستوى الأدنى والأكثر قهراً ، ورغم محاولة النساء الإيفاء بالاحتياجات العملية للاستمرار في البقاء ، إلا أن هذه الجهود المبذولة لا تشكل تحدياً في تقسيم الوظائف بين الرجل والمرأة ، وبالتالي لا ترتقي بمكانة المرأة على مستوى الأسرة والمجتمع التي تُصنف على أنها أبرز الاحتياجات الاستراتيجية للنوع الاجتماعي، وتظل تلبيتها مسألة بالغة التعقيد في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها قطاع غزة .

ومن المهم الإشارة إلى أنه إذا كان وضع المرأة في قطاع غزة شديد الصعوبة إلا أننا لا نعتبر أن وضع المرأة في الضفة الغربية في حال أفضل نظراً لتراجع الأدوات الداعمة للمرأة والتي من

المفترض أن تساعد في تلبية هذه الاحتياجات خصوصا بسبب تعسف الاحتلال وسيطرته المباشرة وسياساته القمعية من ناحية، وأيضا الانقسام السياسي وما يخلفه من تعطيل لدور السلطة الواحدة بكل أدواتها وآلياتها والتي من المفترض أن يقع عليها عبء بناء المجتمع الفلسطيني على قاعدة العدالة والمساواة .

المراجع:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «السيداو» ١٩٨١
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي ٢٠٠٠
- إعلان الألفية
- القانون الأساسي المعدل ٢٠٠٣

تقارير

سلة غذاء وكنز استراتيجي ومكانة سياسية واقتصادية الأغوار الفلسطينية معركة شرسة وملف شائك في مفاوضات كيري

عبد الحكيم أبو جاموس

عادت منطقة الأغوار الفلسطينية إلى الواجهة، في أعقاب الحديث عن اتفاق دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، نظراً لأهميتها ومكانتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والزراعية. وتشكل هذه المنطقة سلة غذاء للفلسطينيين، وتحافظ على ميزانية المواطن الفلسطيني من خلال الزراعة، التي توفر السلع بأسعار مناسبة. كما أنها غنيّة بالمياه الجوفية، ولهذا تحرص سلطات الاحتلال على إبقاء سيطرتها عليها، وترفض التخلي عنها، كلما أمكنها ذلك.

وتعتبر منطقة البحر الميت والأغوار الفلسطينية، أغنى مناطق الضفة الغربية في الموارد، نظراً لوفرة مجموعة من العناصر الطبيعية فيها، ومناخها المتميز، وخصائصها التاريخية والثقافية الغنية. وتمثل المنطقة أيضاً بوابة فلسطين للعالم، كونها تقع على الحدود الفلسطينية الأردنية. وتمنح هذه الخصائص المنطقة إمكانات نمو هائلة، وتمكنها من أن تصبح محفزاً جوهرياً للاقتصاد الفلسطيني.

وتقع منطقة الأغوار على طول الجزء الشمالي الشرقي من الضفة الغربية وتشمل كلاً من محافظة أريحا ومحافظة طوباس، وجزءاً من محافظة نابلس، وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ١٦٣٨ كيلومتراً مربعاً، وتشكل أكثر من ٢٨٪ من مساحة الضفة الغربية البالغة حوالي ٥٦٩٠ كيلو متراً مربعاً.

ملف شائك وقضية معقدة

والغور الفلسطيني الذي تسميه إسرائيل باللغة العبرية «بقعات هيردين»، بمعنى غور وادي الأردن، أصبح من القضايا الأكثر تعقيداً في المفاوضات. وأقامت «إسرائيل» فيه ٢١ مستوطنة، وعشرات «التعاونيات الزراعية»، «الموشافات» التي لا يسكنها سوى ٦٥٠٠ مستوطن.

وباتت قضية استمرار السيطرة الإسرائيلية على مناطق الأغوار، من الملفات الشائكة التي تهدد بعدم الخروج باتفاق خلال المفاوضات الجارية برعاية أميركية، ففي وقت يرى فيه الفلسطينيون أن الأغوار هي الحدود الشرقية لدولتهم المستقبلية، لا ينفك قادة دولة الاحتلال التأكيد على رفضهم القاطع التنازل عن تلك الأراضي الواقعة على طول نهر الأردن. وفي الكنيست الإسرائيلي ظهرت وجهتا نظر، الأولى متطرفة تقودها ميرى ريجف من حزب الليكود، التي تقدمت بمشروع قرار يطالب بضم منطقة الأغوار للدولة العبرية، والثانية عقلانية يقودها عضو الكنيست من حزب العمل حيليك بار، الذي تقدّم بمشروع قرار مضاد يرفض الضم.

خلافات حادة وحالة من الجذب والشد

وتشهد المفاوضات خلافاً حاداً على مناطق الأغوار، حيث يرفض الرئيس محمود عباس بقاء أي قوات إسرائيلية على أراضي الدولة الفلسطينية، ويوافق على انسحاب تدريجي لخمس سنوات كحد أقصى، مع انتشار قوات مشتركة أجنبية في المنطقة. وهو بذلك يرفض أي عرض لا يشمل انسحاب «إسرائيل» الكامل من غور الأردن، «فمصلحة إسرائيل بالغور ليست أمنية بل اقتصادية»، كما قال الرئيس عباس. وفي المقابل، يصر رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو على إبقاء قوات إسرائيلية هناك لفترة طويلة تمتد إلى نحو ٣٠ عاماً.

ويؤكد الرئيس عباس أن «غور الأردن يدرّ على اقتصاد إسرائيل من خلال زراعة النخيل وتربية التماسيح والدجاج ما قيمته ٦٢٠ مليون دولار سنوياً». وشدد غير مرّة، على أن الأغوار جزء من الدولة الفلسطينية، وأن القيادة الفلسطينية متمسكة بهذا الأمر، وأن «لا دولة فلسطينية دون الأغوار».

ورغم أن الرئيس عباس أعلن موافقته على نشر قوات «الناو» بمنطقة الأغوار، إلا أن نتياهو رفض الطرح، وقال إنه لن يسحب جنوده من المنطقة «الحيوية لأمن إسرائيل»؛ حسب زعمه.

رفض نشر قوات الناو

وتباينت المواقف والآراء حول اقتراح الرئيس عباس نشر قوات من حلف «الناو» على الحدود الفلسطينية - الإسرائيلية. فعلى صعيد المعارضين، أعلن منسق منطقة الشرق الأوسط في مجلس السلم العالمي د.عقل طقز أن وجود قوات حلف «الناو» في فلسطين لن يخدم

عملية السلام في المستقبل، وإنما سيخدم مخططات الولايات المتحدة، وحلفاءها للهيمنة على الشرق الأوسط.

ويرى الخبير العسكري والمحلل السياسي واصف عريقات، أن الفلسطينيين يجب عليهم المطالبة فقط بتواجد فلسطيني أردني على الحدود، وإذا ما تمت الموافقة يجب أن تكون هناك قوات دولية للإشراف على الانسحاب المحدد بالزمان والمكان. كما أن حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، أكدت أنها ضد انتشار قوات دولية على حدود الدولة الفلسطينية الجاري الحديث عن إقامتها. وهددت الحركة بأنها ستقوم باستهداف وضرب أي وجود للقوات الدولية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية.

إدارة مشتركة للمعابر حسب خطة كيري

والمراجع لخطة كيري للاتفاق المحلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يلاحظ أن البنود الأساسية فيها تتضمن إدارة مشتركة للمعابر الحدودية بين الأردن وإسرائيل، وتسيير دوريات مشتركة بين الجانبين على طول الحدود مع المملكة، مع انتشار قوات دولية في منطقة الأغوار. والبند الوحيد الذي وافق عليه الرئيس عباس، هو انتشار القوات الدولية على طول الحدود مع الأردن. وأكد لكيري رفضه بقاء أي جندي إسرائيلي في مناطق الدولة الفلسطينية، لأن بقاء أي جندي معناه دوام الاحتلال.

ورغم الموقف المعتدل للسلطة، فإن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تطالب بترتيبات إستراتيجية في غور الأردن، وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، مع الحفاظ على انتشار عسكري لإسرائيل على طول الحدود مع الأردن، وأكدت أن قبولها بالخطة الأمريكية مرتبط بالاستجابة لهذه المتطلبات، كما لا تزال إسرائيل تصر على رفض تويّ قوات دولية مسؤولة الأمن، أو مشاركة طرف ثالث في هذه المسؤولية. واعتبر تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن الحل يجب أن يشمل تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين عن مناطق الأغوار، وليس الإيحاء أن المستوطنات في الأغوار يمكن أن تبقى تحت «السيادة الفلسطينية» حسب تصوّر كيري.

نتنياهوو والتمسك بالكنز الاستراتيجي

وفي تصريحاته المتكررة، ظل نتنياهو يقول: إن «الجيش الإسرائيلي سيحافظ على تواجده بغور الأردن، ضمن أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين»، وأكد على أن الحدود الإسرائيلية

ستمتد على طول نهر الأردن، وشدد على أن «إسرائيل» غير مستعدة للتنازل عن هذا «الكنز الاستراتيجي».

وبعد ذلك، قال أمام الكونجرس الأمريكي إن «إسرائيل تطالب بتواجد عسكري على طول نهر الأردن»، ولكنه لم يتحدث عن سيادة هناك لـ «إسرائيل»، ثم حسم نتياهو مؤخراً الجدل عندما أعلن عن نيته إقامة جدار على طول نهر الأردن. وبحسب نظريته الأمنية التي يكررها دائماً، ففقدان السيطرة على خط نهر الأردن شرقاً سيدفع بالصواريخ للوصول إلى حيفا و«تل أبيب». ولم يخفِ نتياهو رفضه لفكرة نشر قوات «الناو» في أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ويعتبر المهندس مازن البنا مدير عام سلطة المياه التواجد العسكري لدولة الاحتلال في منطقة الأغوار الفلسطينية من خلال بناء جدار يفصل الضفة الغربية عن مجرى نهر الأردن، وكذلك في منطقة صحراء البحر الميت من الجهة الفلسطينية، يعني فقدان الفلسطينيين لحقوقهم المائية في نهر الأردن، والتي تقدر بحوالي ثلاثمائة مليون متر مكعب من المياه سنوياً، كما أن تواجده دولة الاحتلال في المنطقة الشرقية من الضفة الغربية، سيجعل من إسرائيل دولة مشاركة للحوض الجوفي الشرقي، بالإضافة إلى مشاركتها أصلاً في الحوضين الغربي والشمالي الشرقي، وبالتالي التأكيد على الواقع الحالي لاستحواذها على أكثر من خمسة وثمانين بالمائة من المياه الجوفية في الضفة الغربية.

كما أن التواجد العسكري لدولة الاحتلال ومن خلال إنشاء جدار غرب البحر الميت جنوب الضفة الغربية، يعني حرمان الدولة الفلسطينية الموعودة من حقوقها بالبحر الميت، وهذا يشكل ضربة كبيرة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني حيث السياحة العلاجية والدينية والمشاريع الصناعية المبنية على البيئة البحرية للبحر الميت الغنية بالأملاح والمعادن.

قريباً العودة ودير حجلة والإسناد الشعبي

وأقام ناشطون في لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية قريتين في منطقة الأغوار المستهدفة إسرائيلياً، تأكيداً على الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وفي خطوة لدعم الجهود السياسية الفلسطينية المتمسكة بالأغوار. وأطلق الناشطون اسم «قرية العودة»، على إحداها فيما سموا الثانية قرية «دير حجلة».

هذا النشاط، كما جاء على ألسنة منظميه «جاء ليؤكد على عروبة الأغوار ورفض مشاريع

تأجيرها أو ضمّها، وليؤكد أن نهر الأردن هو حدود فلسطينية أردنية، ولا يمكن القبول بأي تواجد إسرائيلي عليه، كما لا يمكن القبول بأي تواجد دولي بديل عن السيادة الفلسطينية على طول الحدود والمعابر).

وجاء اسم «العودة» تأكيداً على حق العودة للشعب الفلسطيني، باعتباره حقاً مقدساً لا يمكن التنازل عنه، وهو يعني فقط العودة للديار الأولى التي هُجروا منها قسراً، والتعويض عن المعاناة التي لحقت بهم منذ أكثر من ستة عقود.

سياسة تطهير عرقي للاستيلاء على الأرض

وبممارسة الاحتلال على الأرض في مناطق الأغوار أبشع سياسات التطهير العرقي، بهدف الاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض، وتقليل عدد الفلسطينيين فيها إلى أدنى حد، تمهيداً لفرض تصوّر إسرائيل للحل السياسي الذي يطالب باستئجار مناطق الأغوار وإبقائها تحت السيادة الصهيونية لـ ٩٩ سنة.

وهدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في خربة تسمى «أم الجمال» وحدها، نحو سبعين منشأة، تتضمن مساكن من الخيام وحظائر مواشي وأفران الخبز.

وتلاحق المزارعين والرعاة وتهدم خيامهم وبركساتهم ومضاربهم، وتمنع أي مواطن من إعادة بناء خيمته، وتصادر أي شيء قد يساعد المواطنين على مجابهة البرد القارس، كما تصادر مواشيهم وجراراتهم الزراعية كخطوة للضغط عليهم، وتلقيهم في العراء.

وتعرّضت الأغوار الشمالية التابعة لمحافظة طوباس لهجمات شرسة استهدفت المواطنين وممتلكاتهم بالهدم والتدمير والاقتلاع لعدة مرات. وقال عارف ضراغمة، رئيس مجلس محلي منطقة المالح والمضارب البدوية في الأغوار، إن قوات الاحتلال سلمت أكثر من ٤٢٠ إخطار هدم وترحيل وغرامات لسكان المنطقة، خلال عام ٢٠١٣ فقط، فضلاً عن هدم ٦٥٠ منشأة، ما بين حظيرة حيوانات وخيام سكن للمواطنين الفلسطينيين، وهو ما يشير إلى شراسة الهجوم الإسرائيلية على منطقة «الأغوار».

وأكد «ضراغمة»، أن إجراء إسرائيل تدريبات عسكرية، أصاب المواطنين بحالة من الذعر، جراء قذائف الدبابات والخوف من انفجار أحد مخلفات التدريب عقب انتهائه، علماً بأن هؤلاء المواطنين ما زالوا يقيمون في خيام. والمعروف أن إسرائيل تمنع الفلسطينيين من البناء في

هذه المنطقة، ولا تسمح بمد خطوط الكهرباء والماء ولا حتى ببناء أي مرفق صحي للفلسطينيين.

موقف أردني متقدم

وظل الموقف الأردني متقدماً ومناصراً للموقف الفلسطيني، حيث أكد وزير الخارجية ناصر جوده، أن المصلحة الوطنية الأردنية العليا تقتضي قيام دولة فلسطينية بوجود قوات فلسطينية في غور الأردن وليس قوات إسرائيلية، وأن الأردن لن يقبل بأي اتفاقات بين الجانبين تخل بالمصلحة الوطنية الأردنية، أو بقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة، وأن يكون على حدودها الغربية قوات فلسطينية لحماية حدود تلك الدولة.

وتعتبر الدولة الفلسطينية من وجهة نظر الدبلوماسية الأردنية ليست مكتملة السيادة إن وجدت قوات إسرائيلية في الأغوار.

خزان الأمن الغذائي

وفي مقال له بعنوان «الأغوار الفلسطينية في معركة الاستقلال والسيادة» يرى الباحث والمحلل السياسي د. عبد المجيد سويلم أن الأغوار الفلسطينية هي خزان الأمن الغذائي الفلسطيني، وهي منطقة فريدة من نوعها على المستوى العالمي من زاوية درجة الحرارة الموسمية في الشتاء والربيع والخريف مما يتيح إنتاج الأصناف الزراعية المبكرة عالية القدرة التنافسية.

ويقول: يمتلك الفلسطينيون حالياً ما يزيد على ١٦٠ ألف نخلة مجول، وينتجون نحو ٤ آلاف طن من هذا المنتج الفريد، وهم سائرون باتجاه زراعة ٢٠ ألف دونم من هذه الأشجار خلال العقد القادم، ويمكن أن يصل إنتاجهم إلى حوالي عشرة آلاف طن، بعائد لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنوياً، وهو عائد سيؤدي إلى أن تتحول التمور الفلسطينية إلى المنتج الزراعي الأول.

كما أن منطقة الأغوار تشهد تطوراً كبيراً في الصناعات التي ترتبط بإنتاج التمور، وصناعات أخرى تكميلية، ترتبط بإنتاج الأعشاب الطبية والأعشاب، وازدياد معدلات التربية الحيوانية. ويضيف: باختصار، إسرائيل تدرك البعد الاقتصادي المباشر والبعيد، الراهن والاستراتيجي في السيطرة والتحكم بالأغوار الفلسطينية.

برامج ومشاريع استثمارية

ويلعب صندوق الاستثمار الفلسطيني دوراً مهماً في خطة الإنعاش الاقتصادي للمنطقة عبر عدد من المبادرات في قطاعات اقتصادية مختلفة. فبالإضافة إلى البرامج والمشاريع التي يديرها الصندوق حالياً في المنطقة، أعدّ برنامجاً تطويرياً فيها، والذي حالت الإجراءات الإسرائيلية دون تنفيذ العديد من برامج ومشاريعه. ويهدف هذا البرنامج التطويري للمنطقة إلى تثبيت سكان منطقة الأغوار على أراضيهم، ودعم صمودهم في وجه مخططات الاحتلال الهادفة إلى ترحيلهم، كما يهدف البرنامج إلى تطوير اقتصاد منطقة الأغوار، وتعزيز المكانة الوطنية والثقافية والسياحية للمنطقة.

المدينة الجديدة في نويعة أريحا مجمّدة

ويبدو أن مشروع إقامة المدينة الفلسطينية الجديدة في غور الأردن بالقرب من أريحا، في منطقة «نويعة»، قد تعرّض، فبعد يوم واحد من الكشف عن المشروع، أصدر وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، موشيه يعالون، أوامره بتجميده، مؤكداً أنه لم يبلغ عنه من قبل.

ودعا يعالون الجهات المسؤولة إلى «دراسة المشروع من جديد وتجميد الإجراءات بإعادة ألفي دونم من الأرض الفلسطينية»، التي كانت قد صودرت من الفلسطينيين وتقرر إعادتها لصالح مشروع بناء المدينة الفلسطينية، تجاوباً مع مطلب وزير الخارجية الأميركي، جون كيري.

وكان مجلس المستوطنات في الضفة، بمساندة رئيس ما يسمى «مجلس غور الأردن»، دافيد حياني، قد توجهوا إلى يعالون، بعد الكشف عن المشروع، وطالبوه بعدم تنفيذه بادعاء أن مدينة كهذه تزيد من خطر تهديد الفلسطينيين على اليهود في مستوطنات الغور.

وبموجب المخطط الذي أعد لمشروع المدينة، سيتم بناء ١١٤٠ وحدة سكنية تستوعب ثمانية آلاف فلسطيني. وستقام مبان عامة، وبيوت خاصة، تقع كل واحدة منها على مساحة نصف دونم. وفي حال بنائها، ستكون نويعة مكاناً مختلفاً جداً عن المدن الفلسطينية الحالية، وحسب الخطة المطروحة، فإن بعضاً من سكانها سيكونون فلسطينيين يشترون منازلهم في السوق الحرة، وآخرون سيكونون بدواً يسكنون بشكل غير قانوني على أراضي الدولة في منطقة أريحا.

مصادر ومراجع:

- <http://www.albawabhnews.com>
- [/http://safa.ps/details/news](http://safa.ps/details/news)
- [/http://www.maannnews.net](http://www.maannnews.net)
- مقابلة مع الناشط عارف ضراغمة، رئيس مجلس محلي منطقة المالح والمضارب البدوية في الأغوار
- <http://alarabalyawm.net>
- <http://www.alhayat-j.com>

دراسات الرأي العام بين النظرية والتطبيق

أ. غسان أبو حطب *

توطئة:

لقد أكدت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية عام ١٩٦٨ إلى أنه «لا يوجد تعريف عام متفق عليه للرأي العام ومع ذلك فيزداد استخدام هذا التعبير» .

ويرجع السبب وراء عدم اتفاق الباحثين على تعريف موحد لمفهوم الرأي العام إلى عوامل عديدة منها :

١. أن الرأي العام من الصعب وصفه ومن المستحيل رؤيته.
٢. اختلاف النظرة للرأي العام تبعاً لاختلافات تخصصات الباحثين، فالباحثون السياسيون وبعض المؤرخين يميلون عند دراستهم لظاهرة الرأي العام إلى التركيز على الدور الذي تعكسه آثاره على إدارة الدولة وتخطيط سياساتها، أما علماء الاجتماع فيميلون إلى النظر إلى الرأي العام على أنه نتاج للتفاعل الاجتماعي والاتصال بينما يرى علماء النفس أن الرأي العام يتدرج في إطار الاتجاهات وأن دراسته تستوجب الاهتمام بمفاهيم مثل السلوك والشخصية .
٣. التركيز على جوانب للرأي العام دون أخرى، بينما ركز بعض الباحثين على الطريقة التي تتكون بها آراء الأفراد، ركز آخرون على نوعية الآراء التي يتم التعبير عنها أو قوة الآراء أو على مدى تأثير الآراء أو أي خصائص أخرى.
٤. اختلاف اهتمامات الباحثين وتقديرهم لقيمة الرأي العام ورؤيتهم لحركته، فالبعض اعتبر الرأي العام هو الاتجاه، وآخرون ينظرون إليه باعتباره حكماً أو سلوكاً، وهناك من ينظر إليه باعتباره مجرد تجمع للآراء الفردية.

تعريف الرأي العام

من الناحية اللغوية مفهوم الرأي العام واضح، فهو يتكون من كلمتين (الرأي) و(العام)، وكما جاء في المعجم الوسيط فإن كلمة الرأي تعني: الاعتقاد والعقل والتدبر والتأمل، أما كلمة العام فتعني: العام من كل أمر وهي اسم جامع للعامه خلاف الخاصة .

أما من الناحية الاصطلاحية ، فكلمة الرأي تعني الاعتقاد أو الاقتناع لا يصل في صحته وإمكانيات تحققه إلى مرتبة الحقيقة واليقين.

كما وقد تفهم كلمة الرأي في معنيين : معنى واسع يقصد به اعتقاد الفرد او اقتناعه، ومعنى أضيق يقصد به الرأي أساساً منطقياً وحجة لقرار معين يصدره خبير أو متخصص ،أما كلمة عام فيقصد بها كما يقول ((بلومر)) جماعة من عامة الشعب .

كما تعددت الاتجاهات والمنطلقات الفلسفية والفكرية ،ومع مرور الزمن تعددت تعريفات الرأي العام وتباينت فيعرفه (هربرت بلومر) على أنه نتاج للتفاعل الذي يحدث بين جماعات مختلفة في سياق اجتماعي سياسي، وهو بذلك ليس بالضرورة رأي الأغلبية،أو الرأي الشائع بين الأفراد، فزى في أحيان كثيرة أن بعض جماعات الأقلية قد تمارس تأثيراً أقوى بكثير في تشكيل الرأي العام والتعبير عنه.

ومن التعريفات العربية ،تعريف الدكتور عاطف عدلي ،وقد عرفه على أنه الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية حيال قضية معينة أو أكثر، يستخدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالحها الأغلبية أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً.

وظائف الرأي العام:

تعدد الوظائف والأدوار التي يؤديها الرأي العام في مختلف المجالات، خاصة المجالين السياسي والاجتماعي . ففي المجال السياسي، نجد أن الرأي العام احدى القوى السياسية الفعالة داخل الوجود السياسي، كما يساهم في تحديد طبيعة الأوضاع المرتبطة بالتعامل بين الحاكم والمحكوم،أما في المجال الاجتماعي فتتنوع وظائفه ما بين رقابة اجتماعية في الحفاظ على العادات والتقاليد والقيم من ناحية ،والعمل على تطوير الحياة الاجتماعية وتغييرها من ناحية أخرى،هذا إلى جانب دوره في التعبئة الاجتماعية من ناحية أخرى من خلال المشاركة الفعالة في إنجاح خطط وبرامج الحكومات .

- وفي ضوء ذلك يمكننا رصد أهم الوظائف التي يؤديها الرأي العام ، وذلك على النحو التالي:
١. سن القوانين والغاءها: من الشروط الأساسية لنجاح القوانين أن يكون ممثلو الرأي العام في البرلمان هم الممثلون الحقيقيون للشعب، وذلك حتى يكون تشريع أي قانون او الغاؤه يقره أعضاء البرلمان يعبر بالفعل عن الرأي العام.
 ٢. رعاية الرأي العام للمثل والقيم الاجتماعية : يلعب الرأي العام دوراً هاماً وأساسياً في رعاية القيم الأخلاقية بما يملك من سيطرة على العادات والتقاليد التي تحكم سير المجتمع، اذا فقد الرأي العام القدرة على السيطرة الاخلاقية يحدث دائماً الانهيار والتفكك . ولعل زوال وسقوط امبراطوريات يعود إلى فقدانها القدرة على السيطرة على الرأي العام وعادات وتقاليد هذه المجتمعات.
 ٣. مساندة الرأي العام للقادة والمفكرين والهيئات الاجتماعية والسياسية: فلا شك أن نجاح أية فكرة أو دعوة من جانب أي قائد سياسي أو هيئة اجتماعية أو سياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأييد الرأي العام لها. وفي هذا السياق فإن هناك بعض الأفكار والدعوات التي لا تجد قبولاً أو صدقاً، ولكن بعد سنوات نجد أن الاتجاه نحوها يتغير، بل يصل الأمر إلى حد أن يتعلق الرأي العام بهذه الفكرة ويؤيدها.
 ٤. رفع الروح المعنوية: تعد وظيفة رفع الروح المعنوية عند الجماهير من أهم وظائف الرأي العام ، حيث إن سيطرة الرأي العام على المجتمع تقود بالضرورة إلى البعد عن الفرقة بين أبناء الوطن، وتعمل على تحقيق الوحدة بين مشاعرهم.

خلاصة القول أنه كلما زادت سلطة الرأي العام ،ازدادت الثقة في القدرة على تأمين مصالح المواطنين. وفي حالة ضعف سلطة الرأي العام ، فإن مصالح الجماهير غالباً ما تتعرض للخطر.

وقد زاد الاهتمام بالرأي العام في العصر الحديث وتطور كثيراً، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية الكبيرة في مجال الاتصال وتبادل المعلومات. فبعد أن كانت الأخبار السياسية، وحيثيات النشاطات السياسية للدولة ، تحتاج إلى فترات زمنية ليست بالبسيطة، لتصل إلى كافة أرجاء الدولة ،هذا إن وصلت أصلاً. إذ كانت هناك صعوبات فنية وتقنية كبيرة تمنع وتحد من مدى مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وتقلل من أثرهم وتأثيرهم في عملية صناعة القرار السياسي للدولة. إلا أن الثورة التكنولوجية الثالثة ممثلة بالشبكة الالكترونية ،والجالات ، وأجهزة التلفاز والمذياع، والعديد من الأجهزة والتقنيات التي انتشرت بين عامة الناس، عملت على تمكين المواطنين العاديين من متابعة التغيرات الحاصلة ،ليس فقط في دولهم بل في العالم أجمع. ودفع هذا التطور أيضاً باتجاه اطلاع الشعوب على الثقافات وأنظمة الحكم المختلفة المتبعة في العالم وتعرفها إليها، الأمر الذي جعل شعوب تلك الدول التي تعيش تحت سلطة الأنظمة الشمولية و الاستبدادية تعمل على التحرر والاعتناق من هذه الأنظمة، والاتجاه

نحو أنظمة أكثر ديمقراطية ، تمنح الفرد حرية أكبر ومشاركة سياسية فاعلة، وتعطي الرأي العام الذي يعكس تطلعات المواطنين وتوجهاتهم الأهمية الكبرى في عملية الحراك السياسي . ومن هنا فقد ازداد اهتمام الأنظمة السياسية المختلفة بالرأي العام مختارة أم مكرهه، وذلك من أجل نيل ثقته وتجنب ثورته. فعملت العديد من الأنظمة السياسية على كسب ثقة الرأي العام وتأييده ، من خلال التأثير عليه والعمل على توجيهه بطرائق ووسائل شتى ، ليسير وفق رغباتها ومصالحها. وظهر ذلك حتى في الأنظمة الأكثر ديمقراطية في العالم . ومن ناحية أخرى اجتهد الرأي العام ليكون صاحب المبادرة والقادر على توجيه بوصلة النظام السياسي وفق مصالحه وتطلعاته، وليكون أكثر قدرة وتأثيراً في صناعة القرار السياسي .

خصائص الرأي العام:

- الثبات والتقلب: يبدو ظاهرياً أن الرأي العام غير ثابت، لكنه في حقيقة الأمر مستقر داخل إطار أوسع من الاتجاهات الداخلية التي توجه سلوكياته وأعماله المختلفة، وكذلك هو مستقر وثابت ضمن إطار أوسع من التوجهات العامة السائدة في المجتمع والمتأصلة به.
- التبرير: أي تعليل السلوك بأسباب منطقية يقبلها العقل.
- التعويض: أي قيام المجتمعات التي تتعرض للأزمات ولا تستطيع حلها للجوء إلى التعويض عن هذا النقص من خلال إبراز صفات أخرى كالثورة والتاريخ.
- الإسقاط أي تفسير أعمال الغير حسب ما يدور بأنفسنا، وما نحمل من معتقدات وأفكار.
- التقمص: وهو عكس الإسقاط .
- التطابق: وهو ميل الفرد إلى التطابق مع رأي المجتمع أو الجماعة المرجعية.
- التبسيط: الناس في اغلب الأحيان يميلون لتقبل التبسيط للقضايا والمسائل العامة التي تثار في المجتمع.

خصائص الرأي العام الفلسطيني:

- المرونة العالية: قدرته على تغيير توجهاته بسرعة عالية مثل موقفه من التسوية مع الاسرائيليين
- عدم القدرة على تحديد أولوياته: فقد اختار بأقل من عام برنامجين سياسيين مختلفين
- عدم قدرته على التأثير: فهو غير قادر على التأثير بفتح وحماس من اجل الشروع بتطبيق وتنفيذ بنود اتفاقات المصالحة.
- هذه الخصائص تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض وفق التغيرات التي تحدث في المجتمع مكونة في النهاية الاتجاهات المختلفة للرأي العام.

آليات تكوين الرأي العام:

حدد (دافيسون) صورة مفصلة لتكوين الرأي العام، حيث تمر بالخطوات التالية: في البداية يتم الاتصال بين شخص وآخر حول موضوع معين، وفي هذه المرحلة تبدأ جذور هذا الموضوع بالتكون والنمو، بعد ذلك تتسع دائرة المناقشة لتصبح أكثر انتشاراً وعمومية، ويبرز بذلك الموضوع على السطح ويأخذ شكلاً معيناً، بعد ذلك ينتقل الموضوع إلى المفكرين والباحثين الذين يتولون الموضوع ويتباحثونه بشكل تفصيلي، ومن ثم يصل إلى قادة المجتمع، بحيث يتبنونه، ليصل بعد ذلك وبفعل موازين القوى والسلطة التي يتمتع بها القادة إلى وسائل الإعلام والوكالات المتخصصة في التغيير ودراسات الرأي العام وتفاعلاته لتقوم بعد ذلك بتبسيط الموضوع ووضعه في صورة عامة واضحة، وفي المرحلة التي تليها يصبح الموضوع له ثقله في المجتمع، بحيث يصبح مركز النقاش والجدل، وتشكل حوله العديد من التوجهات، ويتم الوصول في النهاية إلى إدخال هذا الموضوع العام في نطاق القانون أو العادات الاجتماعية السائدة.

العوامل المؤثرة في تحديد توجهات الرأي العام الفلسطيني:

- الثقافة السياسية: تتصف الثقافة السياسية الفلسطينية بمجموعة من الصفات التي تشترك بها مع الثقافة السياسية العربية، فالثقافة السياسية الفلسطينية تشتمل على قيم تقليدية غير ديمقراطية كالسلطة الأبوية، والنزعة العضوية، والمعتقدات الجبرية، وهذه القيم متأصلة في الثقافة السياسية الفلسطينية والعربية، وتعتبر الثقافة السياسية الفلسطينية أكثر ميلاً للديمقراطية.
- الأحزاب السياسية: في حالتنا الفلسطينية الوضع الحزبي أكثر تعقيداً، وذلك لأن الأحزاب تواجه ازدواجية بين التحرر من الاحتلال الصهيوني، وبناء الدولة المدنية، هذا التداخل يعمل على زيادة حدة التشابك بين القضايا الاجتماعية الديمقراطية وقضايا الانعتاق والتحرر والمقاومة، وقد لعبت الأحزاب دوراً سلبياً فيما يتعلق بالرأي العام، فالأحزاب لم تستجيب لتطلعات الرأي العام الفلسطيني، فغالبية الفلسطينيين تريد تجسيد المصالحة على أرض الواقع، وطرقي الصراع (فتح وحماس) لا تعبر تطلعات الجماهير أي اعتبارات، وبالتالي الأحزاب تساهم بشكل واضح في التقليل من دور الرأي العام في عملية صنع القرار داخل الأحزاب وفي إطار المجتمع عامة.
- وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام من العوامل الهامة جداً في بناء وتشكل الرأي العام، فهي تقوم بدور جوهري على كلا الاتجاهين فهي تؤثر وتتأثر بكل من الجماهير

والرأي العام والنخب السياسية الحاكمة، وتكون وسائل الإعلام أكثر ديمقراطية ما دامت تعبر عن وجهة نظر الجماهير والرأي العام، وتبتعد عن الديمقراطية كلما كانت مرتبطة أكثر بالنخب الحاكمة. أما وسائل الإعلام الفلسطينية فهي وسائل إعلام حزبية أو سلطوية فهي لا تعبر عن الرأي العام الفلسطيني.

عوامل الضعف التي تسهم في التقليل من دور الرأي العام في الحياة السياسية

- الثقافة السياسية الثقافية الفلسطينية مبنية على السلطة الأبوية والتسلط والإجبار والخوف من التغيير، وعدم الثقة بالذات، والتي بدورها تحد من المشاركة السياسية للرأي العام، وتضعف من قوته وتأثيره على توجهات صناع القرار السياسي.
- الاقتدار السياسي: يوجد في النظام السياسي الفلسطيني حالة كبيرة من عدم الاقتدار السياسي، حيث أن ما نسبته ٦٠-٦٥٪ من الجمهور الفلسطيني تعتقد أنها لا يمكنها انتقاد السلطة بدون خوف من التبعات السلبية، وهذه الحالة تنسحب على قوى ومنظمات المجتمع.
- غياب الإرادة السياسية الفاعلة: الاتجاه الغالب على السلطة ومراكز صنع القرار الفلسطيني هو تهميش الرأي العام.
- التأثيرات الخارجية: ولها دور مزدوج، فهي تروج لأهمية الرأي العام انسجاماً مع فلسفتها وأهدافها، أما إذا تعارضت توجهات الرأي العام مع مصالحها فتعمل جاهدة على تقويضه.

الصعوبات التي تواجه قياسات الرأي العام

- نقص المعلومات المتاحة سواءً من ناحية الكم والكيف، وذلك على الرغم من أهمية تلك المعلومات في تكوين الرأي العام.
- احتمال النقص في وسائل الإعلام التي يمكن أن تستخدم لتوصيل المعلومات عن الموضوعات المختلفة إلى فئات الجماهير العديدة، فضلاً عن وجود صعوبات تحول دون إمكانية الانتشار الواسع لوسائل الإعلام على مستوى المجتمع. ومن ثم فهي تعوق توافر المعلومات بالقدر اللازم لتكوين الرأي العام.
- التخلف التكنولوجي خصوصاً في المجالات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية تكوين الرأي العام، ومن ثم بلورته وحشده بعد ذلك، وإمكانية قياسه، مما يؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على إجراء استطلاعات رأي عام معبرة عن الواقع. وبلا شك فإن استخدام الحاسب الآلي والانترنت يصبح الآن ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، في ظل الثورة الاتصالية والمعلوماتية الحالية.
- النقص الشديد في الامكانية المادية لمعظم الدول النامية، خاصة وأن هذه الدول تعاني من

- مشاكل جمة بالنسبة للحاجات الأساسية من مأكّل ومشرب وغير ذلك .
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من الدول النامية مما لا يتيح في أغلب الأحيان إمكانية قياس الرأي العام .
- وجود مجموعة من المشكلات المنهجية الناجمة بسبب الأوضاع التعليمية والاجتماعية، ودرجة الوعي التي تحول دون القيام باستطلاعات الرأي العام وقياسه والوصول إلى نتائج ذات دلالة بشأنه.

إذا كانت تلك هي المشاكل والصعوبات التي تواجه قياسات الرأي العام في الدول النامية عامة، فهناك من حاول رصد أهم تلك الصعوبات والعقبات في العالم العربي، فقد طرح الدكتور محيي الدين عبد الحلّيم مجموعة من المشاكل التي تواجه قياسات الرأي العام تتمثل فيما يلي:

١. نقص مساحة الحرية المتاحة لقيادة الرأي أو الجماهير العربية لتقول كلمتها في القضايا الدولية أو المحلية التي تلقى بظلالها على المنطقة العربية، وتنعكس بدورها على الفهم الصحيح لما يدور من أحداث على الساحتين العربية أو العالمية.
٢. عدم قدرة أجهزة الإعلام عن التعبير الموضوعي عن هموم الجماهير وتطلعاتها، وكذلك عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الحادة من القنوات الفضائية لمختلف دول العالم، فضلاً عن الزخم الإعلامي الدولي.
٣. نقص أو انعدام وجود مراكز لبحوث الرأي العام في معظم البلاد العربية، وهذا يسهم في خلق حالة من عدم الثقة وسوء التقدير والتخطيط في اتخاذ معظم القرارات.

التجربة الفلسطينية في دراسات الرأي العام:

فلسطين من أكثر بلدان المنطقة تقدماً في مجال دراسات -استطلاعات الرأي العام كماً ونوعاً، فقد قامت مؤسسات عديدة ذات تاريخ ومصداقية باستطلاعات علمية في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والمعيشية، تعتبر التجربة الفلسطينية غنية خاصة من حيث تطور التقنيات والأساليب المنهجية وأساليب التدريب وخصوصاً في ظل المعوقات الميدانية التي تتعرض لها بسبب الاحتلال الصهيوني، ومع ذلك تبقى الخبرة الفلسطينية غضة تبنى على التجربة المحلية، وتستفيد من الخبرات الدولية، لقد استطعنا في فلسطين وبفضل عوامل وقوى مجتمعية وسياسية تشجع الثقافة الديمقراطية وتكرس التعددية تحقيق إنجازات عديدة في هذا المجال، لقد استرعت استطلاعات الرأي العام اهتمام المجتمع المحلي والقوى الإقليمية والدولية، ولذلك تتحمل مراكز استطلاعات الرأي العام مسؤوليات إضافية تتمثل في التعامل بموضوعية مع التجربة، وقد شهدت استطلاعات الرأي العام نقلة نوعية بعد إتمام العمل

على التعداد السكاني عام ١٩٩٧ الذي أصبح يشكل إطاراً لاختيار العينات اللازمة لإجراء الاستطلاعات على أسس علمية، وكذلك شهدت فلسطين أول استطلاع ليوم الانتخابات في العالم العربي، قام به مركز البحوث والدراسات الفلسطينية سنة ١٩٩٦، وقد كانت نتائجه مطابقة للنتائج الرسمية، كما شهدت بلادنا الاستطلاع الانتخابي الثاني في العالم العربي (الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥).

ومن المتوقع أن تستمر الاستطلاعات بسبر آراء المواطنين الفلسطينيين حول قضايا عديدة من أهمها تقييم أداء الحكومات المتعاقبة، وإيصال هموم وحاجات المواطنين لصناع القرار... الخ

رؤية نقدية للواقع القائم

ثمة انتقادات منهجية موضوعية توجه لعمليات استطلاع الرأي العام العربي التي تجريها جهات عدة من حيث الحياد النسبي، والموضوعية في تناول القضايا، والأهداف، ومن حيث الأسئلة وتحليل الإجابات، و عرض الخيارات، وخبرة فريق البحث، ومنهج التحليل المتبع، ومن حيث تمويل هذه الاستطلاعات، وموقف الجهات التي تجري الاستطلاعات من أنظمة الحكم

أهم المعوقات التي تحول دون أخذ استطلاعات الرأي دوراً في صناعة القرار

عدم ثقة أنظمة الحكم بجماهيرها، وغياب التواصل بين النخب المثقفة وقادة الرأي، وخوف النخب من اتجاهات الرأي العام، وارتباط الأنظمة العربية بالسياسات الأمريكية.

الاشتراطات الموضوعية لنجاح الاستطلاعات

ضمان الحريات العامة والخاصة، وأن تصبح استطلاعات الرأي العام جزءاً من آليات صناعة القرار، وتوفير المعلومات العامة للجمهور، وضمان وصول فرق البحث الميداني إلى المواطنين دون ملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية، ورفع الحكومات يدها عن التدخل في عمل المراكز البحثية، والتزام الجهات القائمة على الاستطلاعات بنشر النتائج، وإفساح المجال للإعلام لمناقشة نتائج هذه الاستطلاعات، وتوسيع دائرة التوعية بأهمية ثقافة استطلاعات الرأي العام

المراجع

١. الحمد، جواد، دور استطلاعات الرأي العام في القرار السياسي في الوطن العربي وانعكاساتها على عملية الإصلاح والديمقراطية، مؤتمر استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار: بين النظرية والتطبيق، القاهرة، شباط، ٢٠٠٧ .
٢. سعيد، نادر، الاستطلاعات والانتخابات بين الصواب والخطأ: تقييم من أجل التطوير، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٦ .
٣. صليح، فراس، الرأي العام وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٩ .
٤. بشير، هشام، دراسة نظرية في طبيعة وطرق استطلاعات الرأي العام، مركز دراسات الدول النامية.

ثقافة

التسامح في فكر جميل صدقي الزهاوي

علي خليل حمد *

مقدمة

ولد جميل صدقي الزهاوي، لأبوين كرديين، عام ١٨٦٣، في بغداد؛ وتلقى العلم على يد والده - محمد الزهاوي مفتي العراق الأكبر، وعلى علماء عصره. وكان يتقن اللغات العربية والفارسية والكردية والتركية، التي تعرّف من خلالها هي والعربية، روائع الحضارة العربية من أدب وعلم وفكر.

تقلد جميل صدقي الزهاوي مناصب حكومية رفيعة في العهدين العثماني والإنجليزي؛ فكان من أعضاء مجلس المعارف ببغداد، ومن أعضاء محكمة الاستئناف، ثم استاذاً للفلسفة الإسلامية في المدرسة الملكية في الآستانة ثم في دار الفنون بها، فأستاذاً في مدرسة الحقوق ببغداد، فنائباً في مجلس النواب العثماني، ف رئيساً للجنة تعريب القوانين التركية في بغداد، ثم من أعضاء مجلس الأعيان العراقي إلى أن توفي سنة ١٩٣٦ م.

قد تكون نشأة الزهاوي في بيئة «قضائية» وصلته الوثيقة بشؤون القانون والقضاء فيما بعد، من المؤثرات الفاعلة في ثورته المبكرة على الاستبداد العثماني، كما تتجلى في شعره، وفي مواقفه الصلبة؛ وفي ذلك يقول.

«كنت أجد في حكم الأتراك غضاضة إلى عهد الدستور، وكنت من معارضي الملك الجبار عبد الحميد، ونظمت القصائد الجمة التي أثير بها الشعب عليه، وقد سجنتم عليها في الآستانة، ثم أرسلتم مخفوراً إلى بلادي. ولكن الأتراك في عهد الدستور كانوا يحترمونني إلى أن طغى الاتحاديون، فأتوا أعمالا لا تتفق والعدالة؛ وكم لي وقفة في البرلمان أذود فيها عن حقوق العراق والعراقيين.

امتاز إنتاج الزهاوي بغزارته في مختلف المجالات: الفكر، والعلوم والشعر، والاجتماع؛

وكانت النهضة ورفع الاستبداد حافزه الرئيس في كل ذلك ، يقول :
«أنا أول من دافع عن المرأة في العراق ، وأول من قاوم الاستبداد في عهد السلطان عبد الحميد ،
وأول من نظم القصائد ، وأول من تلمذ على القديم وعني بالتجديد ، وقاوم التعصب
(الرشودي ص ٤٧)

تنوزع هذه الدراسة على جانين : منشور الزهاوي الذي يشتمل على الأيديولوجية ، والدفاع
عن المرأة والتسامح الديني ، ومنظومه في مختلف الموضوعات ذات الصلة بحقوق الانسان .

الأيديولوجية :

كان الزهاوي مفكراً عقلانياً في آرائه الفلسفية ، وعلمانياً في آرائه السياسية ؛ وكان واضحاً
كل الوضوح وصریحاً كل الصراحة في الحالين ؛ مما سبب له عنناً شديداً من قبل المتشددین من
المحافظين ، ولاسيما خطابه المناصر لنظرية داروين أو المدافع عن حرية المرأة وحقوقها ، أو
المهاجم للتقاليد والعادات القديمة .

من العوامل التي يمكن أن تكون قد أسهمت في التوجه العقلاني لدى الزهاوي : تفاعله الوثيق
مع علوم العصر وبخاصة الفيزياء ، وعلاقته الوثيقة أيضاً بالقانون والقضاء ، ووعيه للتقدم الذي
أتاحتها العقلانية في الغرب ، والتخلف الذي سببته اللاعقلانية في الشرق .

من الممكن أن يضاف عاملان آخران عززا توجهه العقلاني : تأثير أبي العلاء المعري في
تفكيره ، وتأثره بفلسفة المعتزلة ، الذين قال فيهم (الرشودي ، ص ٦٣) : «آثرت آراء المعتزلة
في بعض المسائل على آرائي»

وقال في العقلانية:

«لا ريب أنه إذا تعارض العقل والنقل أوّل النقل بالعقل... إذا علمت هذا تبين لك جليا
وجوب تأويل ما عارض ظاهره العقل من الآيات القرآنية التي هي ظواهر ظنيّة لا تعارض
اليقينيات» (الفجر الصادق ، ٣٢) .

أما في العلمانية ، فيقول (ص ٤٤) « المسلمون لا ينهضون إلا إذا فرقوا بين أمر الدنيا والدين ،
وقد خرجت من دراساتي للشريعة الإسلامية بما يغيب المتعصبين من إخواني المسلمين» وأما
في موقف الزهاوي تجاه الاشتراكية والرأسمالية (التي يسميها الديمقراطية) فالأرجح أن يقال
إنه يحبذ الاشتراكية المعتدلة ، التي تلبي حاجات الجمهور الأساسية ، ولا تسقط المنافسة من
اعتبارها ؛ ومما يدعم هذا الادعاء قوله في «جمهوريته الافتراضية» في كتابه «المجمل مما أرى»

(ص ٦٧ - ٦٨) :

« فأتصور إمكان تأليف جمهورية على شاكلتها (أعضاء الجسد) تقسم الأفراد بحسب استعدادها إلى أقسام من سياسيين ومهندسين وأطباء ... وتؤلف لكل قسم مدراس، وتلغى قيمة النقود ، وتنزع الأملاك من يد ممتلكيها. وتبطل وراثه المال وتطعم كل قسم في مقابل العمل وتؤلف لجانا لإحضار مواد الطعام وأخرى لتوزيع ما يحتاج إليه أفراد هذه الجمهورية من الطعام والشراب والثياب على قدر حاجتهم ، ولجانا أخر لبقية الحاجات؛. فحينئذ تزول الجنايات التي تسببها الحاجة والجوع ويسعد الناس كافة في ظلالتها... .

«وفي هذه الجمهورية يمتاز القسم الراقي عن بقية الأقسام في الاعتبار والمنزلة والجاه.... ، وهذا الامتياز كاف لتوليد الرغبة في الاختراع لمن لهم استعداد له، فلا يبقى المحذور الذي يورده المحافظون على الاشتراكيين من أن التساوي يميث الرغبة في الاختراع والاكتشاف. وليس هناك من مانع لجعل طعام القسم الراقي أتقن من طعام بقية الأقسام وثيابهم أظرف...» وفي الوقت نفسه نجد أن المنهج الذي اقترحه لتحقيق تلك الجمهورية، مماثل للمنهج الذي دعا إليه المثقفون الليبرالين العرب، أي بالاعتماد على الحكومة. يقول الزهاوي في كتابه المجلد (ص ٥٧-٧٤) بهذا الشأن :

«ومعرفة النافع من الضار قد تكون سهلة للمتورين، إلا أن العمل بأخذ النافع ونبد الضار عسير؛ فإن الجاهلين يقاومون الإصلاح بصياحهم ويشورون دونه، فالحيلة هي أن يبدأ المثقفون ولا سيما الملوك ورجال الحكومة بتطبيق الأمر على أنفسهم وأن تحسن الصحف ذلك التطبيق تحسينا مستمرا حتى تتشبع الآذان، فإن العامة لا يلبثون أن يقلدوهم، والناس على دين ملوكهم، لا أن تجازي الحكومة من بدأ بالتطبيق ارضاء للغوغاء، فإن ذلك يشبط عزم المصلحين ويفت في أعضادهم ويجسر الجهال على مقاومة كل إصلاح».

التسامح الديني

يعارض الزهاوي بشدة التعجل في اتهام المسلم بالكفر دون تثبت ودون توافر البيئات الكافية، كما يعارض إيقاع العقوبة المترتبة على تحقق الأعمال الشاهدة على الكفر إذا كانت صادرة عن جهل أو خطأ، وفي ذلك يقول في كتابه «لفجر الصادق» (ص ٣٢): «اعلم أن تكفير المسلم أمر غير هين؛ فقد أجمع العلماء، منهم الشيخ ابن تيمية وابن القيم، على أن الجاهل والمخطئ من هذه الأمة ولو عمل ما يجعل صاحبه مشركا، أو كافرا، يعذر بالجهل والخطأ، حتى تتبين له الحججة بيانا واضحا لا يلتبس على مثله».

أي أن الأمر في هذا السياق ، ليس من السهل البت فيه إما باللون الأبيض وإما باللون الأسود، كما يقال، بل قد يجتمع في المسلم الكفر والإسلام، والشرك والإيمان، ولا يكفر كفرا ينقله عن الملة، كما يقول الزهاوي، وهو يضرب مثالا لذلك مثل الخوارج فيقول (ص ٤٣)

فارقت الخوارج أولا الجماعة ومع كفرهم لم يكفرهم الصحابة، ولا التابعون، كما نقله ابن تيمية، وقال لهم علي رضي الله عنه : لا نبداكم بقتال، ولا نمنعكم من مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم من الفيء ما دامت أيديكم معنا...» كما يضرب الزهاوي المعتزلة مثالا آخر فيقول (ص ص ٤٥ - ٤٦):

«ثم فارقت المعتزلة الجماعة في زمن التابعين، ومن أقوالهم الكفرية قولهم بخلق القرآن، ومنها إنكار شفاعة النبي صلى اله عليه وسلم، لأهل المعاصي، ومنها قولهم بخلود أهل المعاصي في النار، وغير ذلك من أقوالهم؛ ولم يكفرهم أحد من العلماء حينئذ، بل قام في وجوههم العلماء من التابعين ومن بعدهم، وردوا عليهم وبيّنوا باطلهم، ولكن لم يجروا عليهم أحكام أهل الردة، بل أجرؤا عليهم وعلى من تقدمهم من أهل البدع أحكام المسلمين من التوارث والتناكح والصلوة عليهم ودفنهم في مقابر المسلمين»

ويفصل الزهاوي المقول في موضوع التكفير، فيقول (ص ٤٦) :
«وقد انعقد الإجماع على أن من كان مقرا بما جاء به الرسول، وإن كانت فيه خصلة من الكفر أو الشرك، لا يكفر حتى تقام عليه الحجة، والحجة لا تقوم إلا بالإجماع الفعلي لا الظني، والذي يقيم الحجة هو الإمام أو نائبه، والكفر إنما يكون بإنكار الضروريات من دين الاسلام، كوجود الباري ووحدانيته، وإنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم، أو بإنكار الفرائض كوجوب الصلاة والشخص الواحد يجتمع فيه الكفر والإيمان والشرك ولا يكفر كل الكفر، فمن اعترف بالإسلام قبل منه سواء كان صادقا أو كاذبا؛ وإن ظهرت منه بعض علامات النفاق والجهل عذر عن الكفر وكذلك الشبهة وإن كانت ضعيفة...».

وتجدر الإشارة إلى أن الزهاوي لم يكن متعصبا لمذهب على آخر، اي لأهل السنة على غيرهم؛ فالعبرة عنده بما يقضي به العقل والمصلحة إلى جانب ما يرد في الشريعة؛ فهو يثني على الشيعة لأنهم، لا يقولون بالطلاق إلا إذا وقع أمام مجتهدهم (الرشودي، ص ١١٤)، كما أنه يثني على المعتزلة ويفضل بعض آرائهم على رأيه، وهو يقول بالتأويل كما يقولون، في حالات معينة؛ ومن ذلك قوله في كتابه «المجمل مما أرى» (ص ٦٣) : «لو سلمنا أن هناك نصا يمنع السفور فإن الأحكام الشرعية مبنية على المصلحة اليوم. أما وقد ظهر أن المصلحة اليوم في سفورها [المراه] فأى مانع من تأويل النص كما أولنا أمثاله كالوجه واليد اللذين ينسبهما النص لله؟»

المرأة

يقدر الزهاري الدين المستمر الذي يحمله للمرأة حق قدره ، وهو يصف ذلك بقوله (الرشودي ، ص ١١٢) :

« المرأة أول من حنت علي عندما كنت ضعيفا أحتاج إلى حنو قوي يتعهدني، ويدراً عني مزاحم الحياة عندما كنت طفلاً والمرأة أول معلم علمني درس الكلام لأدخل معركة الحياة والمرأة أول من همت في غرامها ووددت مجالستها ومحادثتها يوم دفعني شرخ الشباب لأتخذ منها لي سكناً يقاسمني سراء الحياة وضراءها [المرأة] آخر من شغفت بها ووددت مساعدتها يوم حرمتني الشيخوخة مساعدة القوى وخانتني الطبيعة فكانت عدوا لدودا يعمل ضدي - المرأة دواء الشباب ، وجمال الطبيعة ونضارة الحياة ، وثوب الربيع القشيب، وزهره الأرجواني الباسم والشعر الذي يتغني به الرجل »

ناقش الزهاوي قضية المرأة أو النوع الاجتماعي (الجندر) من عدة جوانب: المساواة، والعائلة، والحجاب.

المساواة

يقف الزهاوي في صف المنادين بالمساواة، يسميها التساوي، في الحقوق والحريات للرجل والمرأة؛ وهو يعارض قضية أن يستتبع التفاوت بينهما في بعض الأمور تمتع الرجل بقدر أكبر من الحريات والحقوق بالقياس إلى المرأة.

وفي هذا الصدد، يقيم الزهاوي حواراً بين الرجل المتغطرس والمرأة الراضة لهذه الغطرسة (الرشودي ص ١١٣)؛ فيدعي الرجل أنه أقوى جسدياً من المرأة، ومن ثم ينبغي له التمتع وحده بالحرية، وأن تصبح المرأة متاعاً له يستبدله متى شاء. وترد المرأة عليه بقولها : أنا مثل الرجل إنسان يعقل، إنسان له عواطف وإحساسات، وأنا أعلم ما يعلمه وأشترك معه في العمل؛ والقوة التي يدعيها إن كانت هي القوة البدنية فليس له فضل يخوله الاستئثار بالحقوق اللشرية لأن الحيوان أشد منه ناباً وأوجع رفساً وإن كانت هي القوة العقلية فقد كذب الرجل في ادعائه.»

ويذكر الزهاوي أن الفروق الواقعية بين المرأة والرجل تعود إلى الأصل الاجتماعي - الجندر - وأن على المجتمع إعادة النظر في هذا السلوك الظالم وتصحيحه لمصلحته، يقول (المجمل ص ٦٣) :

«يدعي البعض أن المرأة أقل عقلاً من الرجل، فلا يجب أن تعامل معاملة الكفء له؛ ولو سلمنا بهذه الدعوى فالسبب لتأخرها عنه هو ضغطه عليها منذ عصور طويلة حتى انحطت عنه؛

وكان الواجب تقويتها بالعلم والرياضة حتى تساويه. لا أن يطفأ فيها البقية من نور الذكاء بالحجاب؛ والنساء نصف البشر فلا يجوز أن يبقى هذا النصف أشل فإنه بشلله يعوق سير المجتمع في طريق تقدمه.»

كذلك يعقد الزهاوي مقارنة بين الجنسين في الغرب والشرق منتصرا للمساواة بينهما في مختلف المجالات (الرشودي ص ١١٣) :

نعم إن بعض النساء في الغرب دون أكثر الرجال فيه عقلا، كما أن بعضهن أرقى من بعضهم، وكما أن بعض الرجال أرقى من بعض الرجال فهل يجوز على هذا الأرقى منهم أن يغتصب حقوق الأدنى؟ وإن نساء الغرب أرقى من حيث المجموع من رجال الشرق، فهل يجوز إذا اجتماعا لداع حيوي أن تهتضم هذه النساء المرتقيات حقوق هؤلاء الرجال المتأخرين؟ بل هل يشايح الارتقاء هضم الحقوق وهو الذي يأمر بالرحمة والمساواة؟»

العائلة

الرجل والمرأة كائنان بشريان يتمم كل منهما الآخر؛ وكما يقول (« الزهاوي:») الرجل بدون المرأة قياس عقيم (أي غير منتج)؛ والمرأة إلى ذلك هي وحدها تعزية الرجل واعتماده وساعده وتخفيف عبء الحياة عليه وتقسيم مشاقها يوم توحشه الوحدة وتخذله العزلة فلا يجد نصيرا يأخذ بيده المرتجفة؛ ومن هنا يعاتب الزهاوي الرجل الظالم أشد العتاب، حين يراه يهين ما به تمامه، وهو بالتالي يهين نفسه ويهتضم حقوقه أيضا.

ويستلزم هذا التكامل العائلي أن يكون الرجل قد اختار زوجة المستقبل اختيارا سليما، قائما على استحسانه صفاتها الخلقية والخلقية جميعا، ولا يتأتى ذلك إلا بمجالسته أو مجالساته لها، كما هو الحال في الغرب، وتعرفه إياها وتعرفها إياه، أما الزواج على الطريقة الشرقية، التي لا ينظر فيها الرجل للمرأة إلا بعين الشهوة الحيوانية، فأمد حياته قصير، وجدير بالانتهاة فور إطفاء تلك الشهوة، ليعقبه استهانة الزوج بالزوجة ومقتها له بما يمكن أن ينتهي بالخيانة الزوجية.

كما أعرب الزهاوي بوضوح وقوة عن رفضه للعائلة متعددة الزوجات، موضحا ذلك بقوله (المجمل ص ٦٠) :

«إن الزوجة التي ترى لها شريكات يحتضنهن زوجها تمقته وتمقت زواجه فلا يخلو البيت في يوم من الأيام من النزاع، وقد يؤول هذا النزاع إلى الضرب، وتنهال الشتائم، وتعلو الأصوات، وقد ينتهي بطلاق إحداهن، وقد تقتل الضرة ضررتها أو ابنها بالسّم، ثم تظهر جريمتها فتسجن ويخرب البيت.»

ومن الطريف في آراء الزهاوي حول تعدد الزوجات قوله إن أحد أسبابه هو الزواج على الطريقة الشرقية التي لا يتعرف فيها الرجل زوجة المستقبل جيدا، وحين يكتشف اختلافها عن مزاجه، يتزوج امرأة أخرى، وربما ثالثة، عسى أن يتحقق له مع هذه أو تلك ما يروق له من صفات !

وفي موضوع الطلاق، يناقش الزهاوي الحجج التي يتذرع بها الرجل لتطليق امرأته، ومنها أن تكون امرأة شرسة الخلق ولا حيلة معها سوى الطلاق، فيتساءل محتجا بالآية الكريمة « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » : لماذا لا يتاح للمرأة الوديدة تطليق الزوج إذا كان شرس الخلق ولا حيلة معه سوى الطلاق كذلك ؟ ومن الحجج التي يسوقها بهذا الصدد اشتراط رضی الطرفين ، الرجل والمرأة، عند الزواج؛ فيرى أن من الصواب أيضا أن يكون حل عقدة الزواج بيد كل منهما كذلك.

وما أنبل احتجاج الزهاوي على تطليق المرأة وأوقع أثره ! حيث يقول (الرشودي ، ١١٤) : « أسألك أيها الرجل : من أين لك الحق أن تطيعن (تطيعك ؟) المرأة طاعة عمياء ولا [ولم] يجوز أن تكون أنت القاضي عليها بالحكم وأنت خصمها. أترى لو كنت امرأة أن يتزوج عليك زوجك بامرأة أخرى هي أجمل منك وأنضر شبابا، ولنفرض أن المرأة أقل منك عقلا، ألا يجب حينئذ أن تزيد بها رافة؟ فتراعي جانبها وتضمن حقوقها كما تضمن حق اليتيم، أتعلم أيها الرجل أنك لم تنل نعمة الوجود إلا لوجود المرأة؟! »

الحجاب

بمآثل الكثيرون من الدارسين بين دعوة الزهاوي في العراق إلى السفور والتخلص من الحجاب بدعوة قاسم أمين في مصر إليهما؛ غير أن خطاب الزهاوي كان عاصفا شديدا الجراة، مما سبب له الكثير من العنت والأذى؛ ومن أمثلة دعوة الزهاوي بهذا الصدد قوله مخاطبا الفتاة الشرقية (الرشودي ، ص. ٤١٧) :

« مزقي الحجاب الذي حسبه لجهلهم سورا للعفة، فجاء بأكبر مما خافوا منه كالمستنجد من الرمضاء بالنار ».

« زعموا أن حجابك يصونك من تناول الأبصار، فأوقعوا بك أنت، يا أم الشعب، ما يرجع وباله إليه. استقلي بنفسك فأنت إذا استقللت قوة القاهرة لا تستطيع أن تقهرها قوة أخرى. أنت كهربائية الإنسان الموجبة والرجل كهربائيته السالبة، وقيمتكما في الطبيعة واحدة، ومن اتحادكما معا يتولد النور، وتتولد الحرارة، أثبتني للملأ أنك إذا كنت مطلقة متعلمة أقدر على حفظ عفافك وأعرف بقيمتك وأنت مقيدة جاهلة . »

ويرد الزهاوي على المحافظين المتعصبين للحجاب بضرب الأمثلة الواقعية على خطل دعاويهم، فيقول في كتابه «المجمل مما أرى» (ص ٦٢) :

«وقد أدرك بعض الشعوب، أوقسم منها، هذا الخطر الجليل الذي يهدد مجتمعها فخفف الحجاب فأصبحت النساء حاسرات كالرجال مع المحافظة على الآداب كما حدث في الآستانة. أما الغرب فقد وصلت النساء فيه حدا من الرقي يؤهلهن للدخول في البرلمانات بصفة النيابة، في الوقت الذي يشتم فيه الأكثرون منا ذلك الجسور القائل متفاديا بضرر الحجاب، ويرمونه بقلة الغيرة مع أنهم الأجدرون بهذه الوصمة لما قدمنا من أن الحجاب ممد للعهـر.»

«ما بالهم يعمون عن النساء البدويات؟ ألا يرونهن حاسرات يشاركن الرجال في الأعمال مع أن العهر فيهن نادر جدا؟ وقد ذكر الزهاوي أضرار الحجاب بالتفصيل فيما يأتي:

١. فقدان المرأة المحجوبة الثقة بالرجل فلا يكبر عليها أن تخونه.
٢. سهولة المغامرة من قبل المحجوبة.
٣. انطباق قاعدة كل ممنوع مرغوب على المرأة المحجوبة، مما يستدعي الإقدام على هتك الحجاب.
٤. الحجاب سبب لاعتزال النساء، مما يشجع اللواط والمثلية الجنسية.
٥. إساءة الشعوب الأخرى الظن بالعلاقة بين الرجل والمرأة في البلدان الشرقية.
٦. إضعاف حاسة البصر عند المرأة، والتضييق عليها.
٧. عدم تعرف الزوجين أحدهما الآخر قبل الزواج، مما يترتب عليه الكثير من المفاجآت العائلية غير السارة.
٨. انبناء العلاقة بين العفة المتوقعة والحجاب على الضغط، وهو أساس غير إنساني وغير متين.
٩. إمكان وقوع الخلل في إجراء المعاملات والتعاقدات من بيع وغيره
١٠. الجهل الذي يتسبب للمرأة لعدم الاختلاط. وقد وضح الزهاوي البند الأخير بقوله: «هل يرجى نهوض لأمة نصف أهلها جاهلات؟»

والجهل إذا دام أعصرا فإنه سبب للبلادة تنتقل لرسوخها، بطول أمد وجودها، إلى الأعقاب الذكور منهم والإناث، فيكونوا بأجمعهم بليدين؛ ولذلك لا نرى في المسلمين حتى بين الطبقة المستنيرة بالعلوم منهم من يكتشف اليوم أمرا جديدا كما يكتشف الغربيون الذين لا يحجبون نساءهم، كل يوم، سرا من أسرار الطبيعة ينفعهم في حياتهم. وهذا ضرر فادح بالهيئة الاجتماعية، لا يمكن إزالته إلا إذا انتبه له عقلاء المسلمين فكسروا سلاسل العادات، ورفع سببه وهو الحجاب.

وليس ذلك بثقل إذا أتوه من باب الحكمة، فأشاعوا مضارّه، ورفعوه تدريجيا، وإلا دارت عليه الدائرة، وانحط المجتمع، فلم يقدر أن يزاحم الغربيين المشمرين للسعي في طريق الارتقاء.

التخلف ... وغياب حقوق الإنسان

يربط الزهاوي بين غياب حقوق الانسان عند العرب وتخلفهم؛ ويتجلى ذلك في ثلاثة أمور: أولا: التركة الثقيلة من الجهل والتخلف التي لازمت المجتمع العربي زمنا طويلا، بحيث أصبح من العسير عليه التخلص منها بين عشية وضحاها. وفضلا عما يعانيه العرب من فقدان العقلانية والفكر النقدي، يعانون أيضا من استحواذ التقليد والعواطف والخرافات على سلوكهم، يقول (الهلاي، ص ٢٨):

« هل في مصر أو العراق متعلم تعلمنا حقا، لينشأ منهم مكتشف واحد ومخترع، ومن أسبابه قرب عهدنا في تعلم هذه العلوم؛ ولا يخفى ما يحتاج إليه أهل العلم من تأصيله فيهم بطول الزمن، فيكونوا على جرأة من التمرد على كل رأي سخيف قد انتقل اليهم بالوراثة والخروج بذلك من الجمود على ما وجدوا عليه آباءهم »

ثانيا: فقدان الحرية بأشكالها المختلفة: حرية التفكير، وحرية التعبير، يقول (الهلاي، ص ٥٨٢):

« ليس ما قدم الإغريق في يوم ازدهار الحضارة والحكمة عندهم، هو عواطفهم، بل الذي قدم أولئك حرية التفكير وحرية القول والكتابة»

ثالثا: حجاب المرأة الذي يرى أن له تأثيرا كبيرا في جمهرة الرجال « فلا تنشط للأفكار، كفكرة التفوق على الأقران بمشهد من الجنس اللطيف، عدا البلادة التي تنأصل في شعب تناسل رجاله ونسائه منذ بطون عديدة، من أمهات قد اعتزلن الحياة الاجتماعية فقل فيهن الذكاء، والعلم، وانصرفن إلى الخرافات » (الهلاي، ٢٨٦).

حقوق الإنسان في شعر الزهاوي :-

عالج الزهاوي في شعره ما عاجله في نثره من قضايا تتعلق بحقوق الانسان، وأهمها العقل، والحرية، ومقارعة الاستبداد، وحق التعليم، والمرأة، والاشتراكية، والتسامح.

• العقل والعقلانية

يسألتني عن مذهبي وعقيدتي :
فريق من الأشياخ ما أنا منهم
فقلت لهم : أمّا السؤال فبارد
وأما جوابي فهو أنني مسلم
ولكنني ما كنت يوماً مقلدا
يرى أنّ حكم العقل في الدين مأثم

• وفي الحرية ومقارعة الاستبداد:

وما هي إلا دولة ستبده
تسوس بما يقضي هواها وتعمل
فترفع بالإعزاز من كان جاهلا
وتخفض بالاذلال من كان يعقل
فتعسا لقوم فوضوا أمر أنفسهم
إلى ملك عن فعله ليس يسأل

ويقول مخاطبا الملكين في القبر معاتبا لهما :

ولماذا لم تسألا عن جهادي
في سبيل الحقوق وهو شهير
ولماذا لم تسألا عن ذيادي
عن بلادي أيام عزّ النصير
ولماذا لم تسألا عن مساعي
لإبطال الشرّ وهو خطير

• العلم والتعليم

ليس الحياة سوى وغي والناس مغلوب وغالب
والعلم في هذا الجهاد سوى السلاح لمن يحارب
بالعلم طار المرء حتي مرّ من بين السحائب
بالعلم قد تم اتصال للمشارك والمغارب
بالعلم صار يكلم الانسان آخر وهو عازب
أنا لا أوفي ذكر ما : لعلم من غرر المناقب

ويقول :

اشحذ سلاحك واستعد به لمعترك الحياة
اشحذ سلاحك للدفاع عن الحقوق الواجبات

اشحذ سلاحك وهو علم تقتنيه بلا فوات
بالعلم تحيا الأرض فاعلم بين دجلة والفرات
يرقى العراق بما ينال العلم فيه من الهبات
ومدارس للطالين ومثلها للطالبات
حكم الجهالة قد مضى : عنا وحكم العلم آت

ويقول :

الشرق ما زال يحبو وهو مغتمضُ
والغرب يركض وثبا وهو يقطنُ
والغرب أبناؤه بالعلم قد سعدوا
والشرق أهلوه في جهل كما كانوا
الغرب يشغله مالٌ ومتربةٌ
والشرق يشغله كفر وإيمانُ
الغرب عزّ بنوه أينما نزلوا
والشرق إلا قليلا أهله هانوا

المرأة

إنما المرأة والمرء سواء في الجدارة
علموا المرأة فالمرأة عنوان الحضارة
ويقول :

مزقي يا ابنة العراق الحجابا :
واسفري فالحياة تبغي انقلابا
مزقيه وأحرقيه بلا ريث :
ققد كان حارساً كذاباً

ويقول :

لهفي على الجنس اللطيف يَضيمه الجنس الكثيفُ
ما أتعس الحسناء بملك أمرها الزوجُ العنيفُ
الخير أن تهوى الفتاة فتىً له حبٌّ شريفُ

ويقول :

وأرى البنات محجبات في الصبا
كالزهر يخنق وهو في الأكمامِ

ويقول :

الناس في الشرق ضلوا : سبيلهم وأضلوا
وبالحياة استخفوا : وبالحقوق أخلوا
ظن النساء رجال : صنفاً أذاه يحل
وأنهن متاع : لهم من النفس يخلو
وأنهن ظروف : يراد منهن نسل
وكل ذلك منهم : إذا تأملت جهل
إن النساء من القوم للحفاوة أهل
وإنهن نجوم : على السلام تدل
لولا النساء لما بان للحضارة شكل
وليس يجمع إلا : بهن في الدار شمل
على الشعوب بمرقى : نسائها يستدل
المرأة اليوم للمرء في الحقيقة مثل
وإنها عنه في الفهم والحجى لا تقل
والعيش إن هي لم تحله ليس يحلو

ويقول :

يقولون إن الدين يحجد رشدها
لقد كذبوا فالدين لس به جحد
ولم ينف رشده المرأة الدين نفسه
ولكن غلاة الدين ليس لهم رشده
الاشتراكية
إن من كدوا يزرعون البقاعا:
أشبعوا غيرهم وباتوا جياعا
ربح المالكون للأرض غصباً
ومضى كد الزارعين ضياعا
يُفقر الدهر ألف بيت ليُغني
واحداً من أفرادهم جماعا
ومن العدل أن يكون نتاج الأرض
بين المستثمرين مشاعا
وكتاب الله العظيم يساوي
بين من كانوا سادة ورعا
وإذا لم ترهف حسامك للذود
فأرهف إن استطعت اليراعا

التسامح
سيهذب المستقبل الإنسانا
حتى يكون أبرّ مما كانا
حتى يبدّل من حصومته رضى :
ومن القساوة رافةً وحنانا
حتى يوالي غيره في أرضه
حتى يرى كل الورى إخوانا
حتى يكون الناس أجمعهم يداً
تجنّي الثناء وتزرع الإحسانا
حتى يشيع العلم بعد نزوره
بين الورى فينور الأذهانا
حتى تعزّ الأرض بعد هوانها
وتنال بعد خرابها عمراننا
حتى يسود الأمن في أكنافها :
حتى يعم فيسعد السكانا
حتى يكون العدل حارسها الذي
يحمي بفضل رجاله الأوطانا
وحكومة البلدان جمهورية
ما إن تطيع لمفرد سلطانا
فهناك يتخذ السلام بطبعه
بين الأنام عن الحروب مكانا
وهناك تشتهر العدالة بينهم
وتعم حتى تشمل الحيوانا

ويقول في أهل بيروت

قوم لهم من خلال الحمد أوفرها
وفي الذكاء على الأقران رُجحانُ
الحزب للحزب لا ينسى تواضعه
كما تواضع للأقران أقرانُ
قوم قد اتحدت للحق وجهتهم
فلا تُفرّق بين القوم أديانُ
عاش النصرى به والمسلمون معاً .
وقد تصافح إنجيل وقرآن
وليس من فئة حيف على فئة

ولا على هابط ظلم وعدوانُ
ولا تفرق يخشى بعد وحدته
حتى تفرق أرواح وأبدانُ
لبنان قام بتهذيب الفتاة وما
تهذيبها غير إصلاح له شأنُ
وإن إصلاحها إصلاح مملكة
وإن إهمالها موت وخسرانُ

ويقول في التسامح :

ليس التسامح أن ترى هضمَ الحقوق ولا تغارا
ليس الذي يؤذى فيرضى بالأذى إلا جدارا

ويقول عن الغرب والشرق
الغرب والشرق طول الدهر بينهما :
تنازع حجزت عن حسمه الحيل
بين الشقيقين من أجل البقاء وغى
ليت الصداقة عن هذا الوغى بدل
والفرق بينهما في كل ناحية
باد إذا نظرت تستشرف المقل
ولا تكافؤ فيما شب بينهما
هذا يفوز وهذا كله فشل
هذا على نفسه تلقاه معتمدا
يسعى وهذا على الأقدار يتكل
هذا له من نشاط ما يقدمه
وذا يؤخره عن غاية كسل

ويقول بعنوان تباشير الانقلاب :

من بعدما انتظرتُ حقابا : ثارت فمزقت الحجابا
عربية عرفت أخيرا كيف تنبذ ما أرابا
كان الحجاب يسومها : خسفاً ويرهقها عذابا
وسيطلب التاريخ من ناس لها ظلموا حسابا
سألت لها حرية منهم فما لقيت جوابا

الحق حَقُّكُ فَا نَشْدِيهِ فِي مَحَاوِلَةِ طَلَابَا
وَإِذَا أَبَوَا فِخْذِيهِ مِنْهُمْ فِي مَكَاْفِحَةِ غَلَابَا
لَا تَعْبِي أَبْدَا بَغْرِبَانِ يُوَاصِلْنَ النِّعَابَا
لَا خَيْرَ فِي نَاسٍ إِذَا أَفْحَمْتَهُمْ وَلَوْ أَغْضَابَا
عَزَّوْا الْحِجَابَ إِلَى الْكِتَابِ فَلِيْتَهُمْ قَرُوءُ الْكِتَابَا
إِنْ التَّعْصَبُ مَانَعُ : أَنْ تَبْصُرَ الْعَيْنَ الصَّوَابَا

ويقول :

فِي الْغَرْبِ حَيْثُ كَلَا الْجَنْسِينَ يَشْتِغُلُ
لَا يَفْضِلُ الْمَرْأَةَ الْمَقْدَامَةَ الرَّجُلُ
كَلَا الْقَرِينِينَ مَعْتَزُ بِصَاحِبِهِ
عَلَيْهِ إِنْ نَالَ مِنْهُ الْعَجْزُ يَتَكَلُّ
وَكَلَّ حَنْسٌ لَهُ نَقْصٌ بِمَفْرَدِهِ
أَمَّا الْحَيَاةُ فَبِالْجَنْسِينَ تَكْتَمَلُ

ويقول منتصرا لطفه حسين في محاكمته ، وممجدا حرية الفكر ونزاهة القضاء في مصر :

عَظِيمٌ عَلَيَّ الْأَفْكَارُ فِي عَصْرِنَا الْحَبْرُ
أَمَّا كُلُّ إِنْسَانٍ بِأَفْكَارِهِ حَرٌّ
وَهَلْ نَافِعٌ تَحْرِيرُهُ مِنْ إِسَارِهِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي رَأْسِهِ حُرُّ الْفِكْرِ
وَأَيُّ رَقِيٍّ فِي الْحَيَاةِ مَيَسَّرُ
لِقَوْمٍ يَقُولُ الْحَقَّ مَا إِنْ لَهُمْ جَهْرُ
لَقَدْ أَصْدَرْتَ مِصْرَ الرَّشِيدَةِ حَكْمَهَا :
لَطْفُهُ ، فَنَعَمْ ، الْحُكْمُ مَا أَصْدَرْتَ مِصْرُ
وَقَدْ فَعَلْتَ وَهِيَ النَّزِيهَةُ قِضَاؤُهَا
مِنَ الْعَدْلِ مَا يَرْضِي بِهِ الْحُزْمُ وَالْعَصْرُ
إِذَا سَكَتَ الْعَدْلُ الَّذِي هُوَ عَاجِزُ
عَنِ الْحَقِّ فِي أَرْضٍ فَمَا يَسْكُتُ الشَّعْرُ
وَإِنَّ أَمْرًا قَدْ مَسَّهَ الْحَيْفُ فَادْحَا
وَلَمْ يَتَحَرَّكَ ذَائِدًا لِهَوِّ الْقَبْرِ

من أقواله :

- العلم والأدب جناحان للرقى، تطير بهما الشعوب ؛ فلهذا لا أفضل العلم على الأدب إلا قليلا .
- آثرت آراء المعتزلة في بعض المسائل على آرائي
- الشرق يفتقر إلى الكتب الحديثة العلمية ، وإطلاق الحرية الفكرية للناس .
- الثقافة التي يجب أن يحصل عليها الشاعر الفحل والروائي القدير والأديب الفنان، هي معرفة علم النفس والجرأة في القول.
- لا يعلم الأطفال كالأمهات إذا كن متعلمات.
- من أكبر دلائل الانحطاط في شعب، هو كم أقواه الأفراد من إبداء آرائهم الحيوية وتقييد حرية القول والكتابة.
- لو كنت ديكتاتوراً على الشرق، فإن أول عمل أقوم به هو أن أحمل كل فرد من الناس فتيلاً محرقاً في عقبه، ليثور ويتمرد على العادات القديمة البالية المثبطة للعزائم.
- تصلح الحياة بالعلم والأخلاق فقط.
- اللغة التي لا يتولد فيها كل سنة عدد من الكلمات، ولا يموت كذلك عدد، هي [لغة] ميتة .

المصادر

- الزهاوي، جميل صدقي.(١٩٢٤). ديوان الزهاوي. مصر: خيرالدين الزركلي
- (١٩٢٤). المجمل مما أرى. مصر: خيرالدين الزركلي.
- (١٣٢٣هـ). الفجر الصادق. القاهرة: أحمد علي المليجي.
- الرشودي، عبدالحميد.(١٩٦٦). الزهاوي: دراسات ونصوص. بيروت: دار مكتبة الحياة.
- الهاللي، عبدالرزاق.(١٩٨٢). الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية. بغداد: دار الرشيد للنشر.
- فهيمي، ماهر حسن.(د.ت.). الزهاوي. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر.
- الحاني، ناصر.(١٩٥٤). محاضرات عن جميل الزهاوي. القاهرة:معهد الدراسات العربية العالية- جامعة الدول العربية.